

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٣٥٩ الاستئناف ١**

الجمعة، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة مغيرو/السيد مهيغا	(جمهورية تترانيا المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ستنيكوف
	الأرجنتين	السيد غارسيا مريتان
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	الدانمرك	السيد يسبرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – إبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	قطر	السيد آل محمود
	الكونغو	السيد أدادا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد يماموتو
	اليابان	السيد كواكامي
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم لجمهورية تترانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2006/27)

06-22616 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أذكر جميع المشتركين بالنداءات التي وجهت إليهم صباح اليوم بأن تكون بياناهم لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، كي يتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة.

وأعطي الكلمة لسعادة السيدة آن ليهي، سفيرة كندا لمنطقة البحيرات الكبرى.

السيدة ليهي (كندا) (تكلمت بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب باسم كندا عن تعازينا لحكومة غواتيمالا ولأسر الضحايا بعد أن توفي في ٢٣ كانون الثاني/يناير في جمهورية الكونغو الديمقراطية ثمانية من الأفراد العسكريين الغواتيماليين العاملين مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأشكر تنزانيا على مبادراها بدعوة مجلس الأمن، الذي ينظر بانتظام في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي، إلى إجراء مناقشة بشأن البيئة الإقليمية السائدة في منطقة البحيرات الكبرى.

وهذه مناقشة تأتي في الوقت المناسب. فقد بلغت عملية الانتقال السياسي في كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة هامة بفضل تصميم الشعبين البوروندي والكونغولي ودعم المجتمع الدولي. ويجب الانتهاء من العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فليست النتيجة الناجحة للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاسمة الأهمية للمواطنين والمؤسسات السياسية في ذلك البلد فحسب، ولكنها تسهم أيضا في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

ونحن نؤمن بأن تلك الإنجازات الوطنية لن تتعزز إلا إذا تحلى زعيما هذين البلدين وزعماء الدول المجاورة بإقامة علاقات طبيعية، وعملوا معا للقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات المتكررة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتفاوض زعماء ١١ بلدا بشأن ميثاق للأمن والاستقرار والتنمية في سياق المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. ويمثل ذلك المؤتمر في حد ذاته تدبيرا لبناء الثقة. كما أنه ساعد على تحقيق تلاق أكبر في الآراء بشأن جوانب مثل مشروع بروتوكول معني عدم الاعتداء، والدفاع المتبادل، والحل السلمي للصراعات. والمؤتمر هو المحفل الوحيد الذي يمكن فيه لبلدان المناطق الفرعية الأفريقية الثلاث أن تتناول بطريقة متكاملة الصلات بين الصراع، واستغلال الموارد الطبيعية، والحكم، والتنمية. ويتيح المؤتمر كذلك الفرصة لإشراك المجتمع المدني.

وتحث كندا بلدان المؤتمر على الانتهاء من إعداد الميثاق المقترح، وعلى عقد اجتماع القمة الثاني في أبكر موعد ممكن. ونتطلع إلى معرفة الالتزامات ذات الأولوية التي سيضطلعون بها لتحقيق السلام في قلب المنطقة، وكيف يعتزمون كفالة المتابعة.

ونسترعي نظر المجلس إلى القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) الذي يطلب إلى الأمين العام تنفيذ التدابير التي تتفق عليها البلدان المعنية في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة، وهذا هو ما تفعله تلك البلدان في سياق المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.

ولتلك الأسباب، وكشريك ورئيس مشارك لفريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، تطلب كندا إلى الأمم المتحدة أن تواصل دعمها في شراكة مع الاتحاد الأفريقي، لتمكين المؤتمر من أن يختتم أعماله بنجاح.

وهذه المناقشة في جوهرها نداء لزعماء البلدان للوفاء بمسؤوليتهم فيما يتعلق بحماية السكان في بلداهم، لأن مئات الآلاف من الناس يعانون نتيجة لحالات الصراع وانعدام الأمن. ولقد تقدم زعماؤنا في اجتماع القمة العالمي لعام

٢٠٠٥ بالتزام قاطع لتنفيذ مبادئ المسؤولية عن الحماية، عن طريق مجلس الأمن.

ولا يضطلع زعماء بلدان منطقة البحيرات الكبرى بالمسؤولية عن كفالة السلم الدائم في منطقتهم فحسب، ولكنه يجب عليهم أيضا أن يضطلعوا بتلك المسؤولية فيما يتصل بالسكان الذين كانوا ضحايا لأسوأ أزمتين إنسانيتين في العالم ما برحتا مستمرتين منذ عقد من الزمان في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي شمال أوغندا.

ونرى أن من الأهمية الأساسية أن يسلم مشروع القرار بتلك المسؤولية. ونؤكد، علاوة على ذلك، على أهمية المسؤولية عن كفالة الأمن وإمكانية وصول المعونة الإنسانية والعاملين في الحقل الإنساني إلى الضعفاء من الناس.

وأتيحت لنا مؤخرا، في مناقشة مجلس الأمن المفتوحة المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الفرصة لأن نناقش مرة أخرى مسألة الحماية المادية والقانونية للمدنيين. وأكدنا أنه كان من الأساسي أن يكفل مجلس الأمن أن تظل تلك المسألة ذات أولوية في ما يتخذه من مقررات وإجراءات.

ولهذا، تؤيد تمام التأييد الإشارة في مشروع القرار إلى الأحكام الواردة في القرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥) التي تطالب بوضع حد فوري لأنشطة الميليشيات والمجموعات المسلحة الأجنبية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية – القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وانتراهامواي السابقة، والقوات الوطنية للتحرير وغير ذلك – التي ما برحت تزعزع الاستقرار في قلب المنطقة.

(تكلمت بالانكليزية)

ونشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، ونشجع الأمين العام على إلتماس السبل لكي تزيد بعثات الأمم المتحدة دعمها للحكومات في حماية مواطنيها.

ونوجه انتباه المجلس مرة أخرى إلى الفظائع التي ارتكبها جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا. ويشكل جيش الرب للمقاومة مأساة للأوغنديين – ولا سيما النساء والأطفال المعرضين للأخطار – كما أنه يعوق أعمال بعثات الأمم المتحدة في المنطقة. ونطلب، مرة أخرى، إلى المجلس أن يدرج في جدول أعماله الحالة في شمال أوغندا، وأن يدرس إمكانية اتخاذ قرار يتناول زعزعة الاستقرار التي يتسبب بها جيش الرب للمقاومة في المنطقة.

ونحن نعلم أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة في المنطقة، وأنه لا يمكن أن تكون هناك عدالة بدون مصالحة. ونشيد بالجهود المبذولة في مختلف الأوساط لوضع حد، عن طريق المفاوضات السياسية، للحالات العديدة التي لا تطاق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، والسودان، وشمال أوغندا، وندعم تلك الجهود.

وفي ما يتعلق بالتحديات التي تواجه السودان، وفي ضوء الإفلات من العقاب الذي ما برحت الميليشيات تقوم في ظله بأنشطتها في منطقة دارفور، نحث المجلس على كفالة تنفيذ الإجراءات التي اتخذها بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك رصد قراراته وتنفيذها.

وبسبب استمرار الفظائع، والاعتداء الجنسي، والعنف الجنسي، تقتضي العدالة أيضا وضع حد للإفلات من العقاب الذي يقوم مرتكبو هذه الأعمال في ظله بانتهاك حقوق الإنسان، والقانون الإنساني. ولبلوغ تلك الغاية، ندعم بقوة الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات قضائية وطنية مستقلة يعول عليها، ونطلب إلى كل بلد في المنطقة أن يتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وأن يدعمها في تحقيقاتها في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وفي القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩)، التزم المجلس بالاستجابة للحالات التي كان المدنيون فيها مستهدفون، أو التي أعيقت فيها عمدا المساعدة المقدمة إليهم. ويؤمن وفدنا إيمانا قاطعا بأنه لا بد للمجلس أن يكون حسن التوقيت في ما يقوم به من إجراءات، وأن يكون يقظا في ما يقوم به من رصد، وأن تتوفر لديه الإرادة السياسية على أن يلجأ إلى كامل مجموعة التدابير المتاحة له، دعما لحماية المدنيين.

(تكلمت بالفرنسية)

وتمثل الجوانب الديمغرافية والمادية للمنطقة فضلا عن عشرات السنين من تشريد السكان، تحديات لا يمكن التغلب عليها إلا عن طريق الجهود المشتركة الدؤوبة من جانب قادة المنطقة، والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي. ونرى أنه يجب على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المختصة، فضلا عن المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى أن تعمل معاً على نحو أوثق بشأن المشاريع ذات الأولوية، مثل تيسير إعادة إدماج الشباب في الأنشطة المنتجة، والاعتراف بحق المشردين في الملكية، وبناء الهياكل الأساسية.

ونكرر تأكيد نداء المجلس الوارد في القرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥) بأن كل الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فضلا عن حكومة الوحدة الوطنية والانتقال، في وجه جميع أشكال دعم الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية الكونغولية، ولا سيما بمنع تدفق تلك الموارد عبر أراضي كل منها.

ونرحب بإنشاء لجنة لبناء السلام في اجتماع القمة العالمي. ونرى أن اللجنة يمكنها أن تركز انتباهها لا على البلدان فحسب، وإنما أيضا على بعدها الإقليمي. ونرى، علاوة على ذلك، أن هذه فرصة لكي يتابع مجلس الأمن القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥)، بدعوة الاتحاد الأفريقي إلى العمل مع لجنة بناء السلام في ما يتصل بهذه المسألة. ومن شأن ذلك أن يعزز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أنطوانيت باتوموبويرا، وزيرة الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

السيدة باتوموبويرا (بوروندي) (تكلمت بالفرنسية): يسرني أن أتكلم في مجلس الأمن للمرة الثانية في غضون شهرين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أتقدم إليكم، سيدتي الرئيسة، باسم حكومة بوروندي وباسم وفدي، بأطيب التمنيات لعام ٢٠٠٦.

وأود أيضا أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا للأمين العام، السيد كوفي عنان ولمجلس الأمن لالتزامهما المستمر بقضية السلم والأمن في كل أنحاء العالم، وبصفة خاصة لتقديم المساعدة إلى بوروندي في مسعاها لتحقيق السلم والمصالحة. وأتقدم بالشكر أيضا إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، التي اتخذت تلك المبادرة الإيجابية المتمثلة في عقد هذه الجلسة العامة بعد أن استضافت مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول أو حكومات منطقة البحيرات الكبرى.

وأود بالإضافة إلى ذلك أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن تعازينا لبعثة الأمم المتحدة في الكونغو ولحكومة غواتيمالا ولأسر ذوي الخوذ الزرق الذين فقدوا أرواحهم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه أيضا فرصة لأن نطلب إلى هذه الجلسة أن تفكر في ضحايا المآسي التي وقعت في هذه المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، اتسمت منطقة البحيرات الكبرى، التي ينتمي إليها بلدي، بانتهاكات واسعة النطاق للحق في الحياة وبفترات من الشلل والانتكاسات غير المقبولة، عقب وعود بإحراز تقدم ديمقراطي. ولهذا يكتسي مؤتمر الأمم المتحدة هذا لمنطقة البحيرات الكبرى بالأهمية، لأنه يعقد في وقت يقوم عدد من البلدان بإحراز تقدم ”على أرض الواقع“ لا سبيل إلى إنكاره، ووضع الأسس للسلام

والديمقراطية عقب سنوات من المآسي والعمليات الانتقالية. والواقع أن تلك البلدان التي كانت بالأمس في صراع وأصبحت اليوم إما في مرحلة انتقالية أو خارجة من الصراع أو حتى بانية للسلام، تستحق أن تجري بشأنها مشاورات مع المجتمع الدولي بغرض اتخاذ تدابير مناسبة للدعم.

وباتخاذ القرارين ١٢٩١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠ و ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اضطلع مجلس الأمن بدور حاسم الأهمية يرحب به بلدي، وذلك بتنظيم المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتوجت تلك الجهود بعقد مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول أو حكومات المنطقة في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي انتهى بالقيام، في وجود شهود من المنطقة والشركاء الدوليين، بتوقيع إعلان دار السلام للسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

واستنادا إلى إعلان دار السلام، يمكننا بعد دراسة المسائل الرئيسية، القول إن بلدان المنطقة اتفقت الآن على مجموعة من المبادئ والبروتوكولات وخطط العمل المشتركة التي قامت بتحديدها، وأنها ملتزمة بمتابعة ذلك تحقيقا للمصالح المشتركة المتمثلة في السلم والأمن والديمقراطية والتنمية في كل أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

وبعد أن أنجزت تلك البلدان نصيبها من المهمة، تطلب الآن أن يعلن المجتمع الدولي المنطقة بصفتها منطقة مخصصة لإعادة التعمير والتنمية، ينشأ لها صندوق خاص لإعادة التعمير. وينبغي لنا، بناء على ذلك، أن نعتبر المنطقة ١ - التي تضم بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية - التي ما برحت مصدراً لصراعات متشابكة في منطقة البحيرات الكبرى ذات أولوية داخل تلك المنطقة بعينها. وإلى أن تصبح المنطقة ١ مأمونة ومستقرة، ولا سيما في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيظل كل شيء أعيد بناؤه معرضا للخطر، ولن تتحقق النتائج المرجوة.

وبعد ١٢ سنة من الصراع، ومنذ خمسة أشهر خلت، تبوأت بوروندي بفخر مكانها مرة أخرى في المجتمع الدولي، نتيجة لسلسلة طويلة من المفاوضات وعمليات الانتقال، وعقب ستة انتخابات. وليس هذا، فيما يتعلق بنا، غاية في حد ذاته وإنما هو مرحلة فقط في عملية طويلة.

إن الترحيب الذي أولاه المجتمع الدولي للتقدم الهام الذي أحرزته بوروندي شيء يدعو إلى التشجيع. وأود أن أؤكد للمجلس التزامنا بالمحافظة على هذا الزخم، وتقوية عزمنا على توطيد دعائم السلم المستعاد وممارسة الديمقراطية.

ونحن في بوروندي، ندرك أنه لا بد لنا أن نتصدى على سبيل الاستعجال للتحديات الضخمة المتمثلة في التعمير والتنمية. والواقع أنه سيحكم على مؤسساتنا - المنتخبة ديمقراطيا في عملية من القاعدة إلى أعلى - على أساس ما إذا كان بوسعها أن تفي بالاحتياجات الدنيا الاجتماعية - الاقتصادية المشروعة تماما لشعب بوروندي، وأن تحقق تقدما مستمرا يجلب معه كل يوم قدرا اكبر من السلام والاستقرار والرخاء. والواقع أن الديمقراطية يجب أن تؤدي إلى التقدم الاجتماعي - الاقتصادي.

ولقد أدى اثنا عشر عاما من الصراع المميت وعدم الاستقرار إلى خسارة فادحة في الأرواح، وإلى تشريد العديد من الناس داخل البلد، وإلى الكثير من تدفقات اللاجئين خارج البلد، وإلى الفقر ذي الطابع العام - ويبلغ معدله الحالي ٦٨ في المائة - وإلى تدمير الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية.وترديها ويمكننا أن نلمس الآثار المدمرة للصراع بصفة خاصة في الهياكل الأساسية الصحية والتعليمية؛ وفي مجال الإسكان والنظام الإيكولوجي؛ وفي انعدام الأمن

الغذائي الذي تزيد من تفاقمه الأحوال الجوية في أجزاء من البلد؛ وانتشار وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وعبء الدين الساحق على بوروندي، التي هي الآن رابع أقل البلدان نموا في العالم – وهذه فقط بعض المسائل.

وعلى هذه الأسس، ولتمكين المجتمع الدولي من مساعدتنا في جهودنا لتنسيق الموارد وتعبئتها، سيتاح برنامج عمل يقوم على أساس الأهداف الإنمائية للألفية. وسيعقد في بادئ الأمر مؤتمر للمانحين في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦؛ على أساس طارئ، وسيمكننا هذا المؤتمر من اتخاذ إجراءات على سبيل الاستعجال الشديد وتنفيذ مشاريع للأثر السريع لصالح السكان ذوي الاحتياجات الماسة. وسيعقد بعد ذلك مؤتمر طاولة مستديرة في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، على أساس الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر – وهذه وثيقة سيتم الانتهاء من إعدادها في القريب.

ونأمل أن يؤدي هذان المحفلان إلى نتائج محددة. ويرتسي أملنا وتفاؤلنا فيما يتعلق بالدعم الدولي الموجه لتلبية احتياجاتنا الخاصة فيما يتصل بزيادة مستوى التعمير والنمو، والانتعاش الاقتصادي والتنمية بعد الصراع، لا على نجاحنا فحسب وإنما أيضا على التزام شركائنا التقليديين وكل من يسعون إلى ضمان أن تسود قيمنا المشتركة، ويفهمون في كل أنحاء العالم إصرارنا على وجود صلات تفاعلية نشطة بين السلم والديمقراطية والاستقرار والتنمية.

وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أنشأ مجلس الأمن بالاقتران مع الجمعية العامة لجنة بناء السلام التي نرحب بها. ونرى أن هذا دليل مشجع جدا على إرادة المجتمع الدولي على أن يعزز على سبيل الأولوية زيادة التضامن والتعاون الدولي، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في مستويات المساعدة المقدمة إلى البلدان البازغة من الصراع.

وستجد تلك الهيئة الاستشارية الحكومية الدولية – التي تمثل تطورا إيجابيا جدا – في بوروندي إطارا تشغيليا تديره لجنة تنسيقية وطنية لتقديم المساعدة، أنشأتها الحكومة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وتعمل في تضافر مع شركائنا الإنمائيين.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أعطيت صورة إيجابية بوجه عام عن الحالة الأمنية في بوروندي. ولقد تمت الإصلاحات في مجالي الدفاع والأمن، ولا سيما إدماج القوات المسلحة البوروندية السابقة وست حركات مسلحة سابقة وقّعت اتفاقات لوقف إطلاق النار مع الحكومة في قوة الدفاع الوطني البوروندية والشرطة الوطنية، بما يبعث على ارتياح الطرفين، وقد تم تأسيس الهيئتين المذكورتين اللتين تباشران الآن أعمالهما.

ونقوم، في ضوء الإنشاء المقبل للجنة تقصي الحقائق والمصالحة، بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وفقا لتوصيات اتفاق أروشا. وفي مجال الحكم الرشيد، اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا لمكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بمسألة باليبهوتو – قوات التحرير الوطنية التي ما زالت توجه رسائل مختلطة في الوقت الذي ما برحت فيه متشددة وما فتئت تحافظ على تحالفها مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الجزء الشمالي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتطلب حل المشكلة اتخاذ إجراءات قوية. وذلك أيضا هو رأي اللجنة الثلاثية المشتركة الموسعة، على نحو ما هو وارد في الرسالة المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى المجلس، وفي القرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ الذي يطلب جملة أمور منها وضع إستراتيجية عامة متسقة لنزع سلاح المقاتلين الأجانب العاملين في الجزء الشرقي من

جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإعادهم إلى أوطاهم وإعادة إدماجهم.

ويسرنا أن نعلم المجلس أن مقاتلي باليبهوتو يسلمون أنفسهم إلى السلطات البوروندية داخل البلد، وإلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإعادهم إلى أوطاهم، وهذا دليل على عزلة تلك المجموعة التي فرضت جزاءات على قيادها.

وتعمل منطقة البحيرات الكبرى الآن بنشاط كي تصبح منطقة للسلم الدائم والأمن، والاستقرار السياسي والاجتماعي، والنمو والتنمية المشتركين. ولقد اضطلع قادة البلدان المعنية منفردين ومجتمعين بالتزام في ذلك الصدد. وتود بوروندي أن تكرر تأكيد تصميمها على كفالة الوصول إلى نتيجة ناجحة في عملية المؤتمر الدولي في البحيرات الكبرى. وإننا إذ نفعل ذلك، نود أن نطمئن إلى استمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وفريق الأصدقاء الذي نود مرة أخرى أن نعرب له عن تقديرنا للمساعدة الكبيرة التي قدمها منذ بداية العملية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد جورج ريبيللو شيكوتي، نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا.

السيد شيكوتي (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أهنئ تترانيا على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، وأن أعرب عن الارتياح إزاء الاهتمام المكرس لأفريقيا. وهذا خير تعبير عن تفاني تترانيا في سبيل قضايا قارتنا الجديرة جدا بالاعتبار.

وأود أيضا أن أشيد بالسيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، للدور الذي يضطلع به هو وفريقه في تنفيذ جدول أعمال البحيرات الكبرى.

خلال ولاية أنغولا على مدى عامين كعضو غير دائم في مجلس الأمن، عقد المجلس والفريق العامل المخصص لمنع وحل الصراع في أفريقيا اجتماعات بشأن نفس المسألة.

ولهذا يعرب وفدي عن عظيم التقدير لكم، سيدتي الرئيسة، لتأمين استمرار اهتمام مجلس الأمن، وعن طريقه، اهتمام المجتمع الدولي بالمشاكل التي تؤثر على هذه المنطقة الهامة.

وهذا أيضا هو المكان المناسب لكي نشكر المجتمع الدولي عامة، وأعضاء فريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى خاصة، لدعمهم المعنوي والمادي للمؤتمر. ولهذا نتوجه بنداء لمواصلة هذا الدعم.

ويشكل عقد مؤتمر القمة الأول واعتماد إعلان دار السلام نقطة تحول في تاريخ المنطقة. ويمثل اشتراك جميع الدول المعنية اشتراكا تاما في المؤتمر دليلا واضحا على البعد الإقليمي للمشكلة، وتعبيرا عن قدرة شعوبنا على تجاوز اختلافاها عندما يتعلق الأمر بمصالح مشتركة حيوية الأهمية.

وتستعد الآن منطقة البحيرات الكبرى التي كانت تعتبر في الماضي منطقة تعصف بها الصراعات، إلى عملية صحوة طال انتظارها أعادت الأمل إلى شعوبنا.

وأجرت جمهورية الكونغو الديمقراطية بنجاح استفتاء دستوريا – وهو خطوة هامة نحو تعزيز الترتيبات الانتقالية قبل الانتخابات القادمة.

وفي بوروندي المجاورة، أدى إجراء الانتخابات الرئاسية في آب/أغسطس ٢٠٠٥ إلى إنهاء الفترة الانتقالية، وفتح حقبة جديدة للمصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تم استعادة النظام الدستوري. وأجرت جمهورية تترانيا المتحدة بنجاح انتخابات عامة، في حين تقوم أنغولا وزامبيا وأوغندا بالأعمال التحضيرية للانتخابات. كما أن عملية السلم في السودان تمضي في

سبيلها، على الرغم من عدم الاستقرار في دارفور الذي ينبغي التصدي لنتائجه على النحو الملائم. وتلك دلائل واضحة على التزام بلدان المنطقة بالوصول إلى السلام والديمقراطية والتنمية، وفقا لأهداف المؤتمر الدولي للبحيرات الكبرى.

ومع ذلك، يشعر وفدي بعميق القلق إزاء استمرار الفظائع التي ترتكبها في جمهورية الكونغو الديمقراطية مجموعات إجرامية مسؤولة عن المئات من حالات الإعدام بدون محاكمة، والاغتصاب، والضرب، وأخذ الرهائن من بين المدنيين. ولقد اتخذ الجيش الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراءات ضد تلك المجموعات الإجرامية. ونحن نشيد بذلك العمل. فهو يمثل في رأينا درسا سديدا عن مفهوم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لأنه يعطي مؤشرا جليا عن التدابير الواجب اتخاذها ضد المجموعات الإجرامية التي تختار أن تتحدى المجتمع الدولي وإرادة أمة على أن تعيش في سلام.

ويجب احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية والحفاظ عليهما. وأود، في ذلك الصدد، أن أكرر تأكيد التزام حكومتي بمواصلة تدريب الجيش الوطني الكونغولي، بالاقتران مع الشركاء الآخرين، ولا سيما بلجيكا وجنوب أفريقيا.

وفي بلدي، تم في السنوات الثلاث ونصف السنة الماضية التي سادها السلام، وفي حقبة ما بعد الصراع التي مررنا بها، توجيه الأولويات الاستراتيجية لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية نحو إعادة الإدماج الاجتماعي المنتج للجنود المسرحين والمشردين من الناس في أثناء الحرب، ونحو تحسين توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان في كل أنحاء البلد، ونحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وكان من نتيجة تلك الجهود أن استعيد مناخ التسامح والود الديمقراطي بين الأحزاب السياسية، كما أن البلد يمضي بسرعة إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، عقب موافقة الجمعية الوطنية على الصفقة الانتخابية في تموز/يوليه ٢٠٠٥، وإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية.

وتم في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي إنجاز تحسينات كبيرة. فمنذ نهاية الصراع، ازداد النصيب المخصص من الميزانية للقطاع الاجتماعي من ١٢ في المائة إلى ٦٠ في المائة. وأتاح ذلك، ضمن جملة إجراءات، إعادة إدماج أربعة ملايين من المشردين في مناطقهم الأصلية أو في مناطق اختاروها، في الوقت الذي نواصل فيه تنفيذ برنامج نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. وتحتاج أنغولا إلى الدعم المقدم من المجتمع الدولي من أجل تحسين برنامجها لإزالة الألغام البرية، وإصلاح وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية التي لحق بها الدمار في أثناء الحرب.

وتلتزم أنغولا بتشاطر خبراتها في مجال الإنعاش بعد الصراع، وبالإسهام في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي ذلك الصدد، استضافت جمهورية أنغولا في لواندا، في أيلول سبتمبر ٢٠٠٥، اجتماع اللجنة التحضيرية الإقليمية لمؤتمر منطقة البحيرات الكبرى. وتناول اجتماع لواندا مسائل مثل الترتيب الأمني المشترك للحدود المشتركة، ومكافحة الجريمة والإرهاب عبر الوطنيين، وتطوير المناطق الحدودية، والأمن البشري، وعدم الاعتداء، والدفاع المتبادل.

وينبغي أن يستخدم على النحو الواجب نشر أربع بعثات للأمم المتحدة في الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي للبحيرات الكبرى – بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان – في

معالجة المسائل العابرة للحدود وتحديات أخرى، بما فيها رصد حظر الأسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبوضع بروتوكول لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، أبدى أعضاء المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى أهم ملتزمون بمعالجة تلك المسألة الحاسمة الأهمية. إلا أنه ينبغي إكمال جهود المنطقة بتنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، وخاصة تلك المتعلقة بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والسلع عالية القيمة والاتجار بها.

ونرى أن التوصل إلى حلول دائمة للصراعات الأفريقية يشكل أيضا تحديا إنمائيا، في ضوء الأثر المدمر للصراع على التنمية. وينبغي أن يكون ذلك أيضا هو النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي إزاء المشاكل التي تؤثر على المنطقة.

ومع مراعاة ذلك الواقع، تتفاوض بلدان مؤتمر البحيرات الكبرى الآن بشأن وضع إطار قانوني هام لتعزيز التنمية، بما في ذلك وضع بروتوكول لمنطقة مخصصة للتعمير والتنمية، وصندوق خاص لتعمير منطقة البحيرات الكبرى وتنميتها.

وكان اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥) إيذانا بحقبة جديدة من التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وقد يضطلع الاتحاد الإفريقي والمنظمات دون الإقليمية بدوريهما إذا ما أعطي رد فعال لمشاكل عدم توفر الموارد وكيفية جعل الشراكات بين الآليتين فعالة قدر الإمكان. ومن ثم ينبغي استخلاص الدروس المفيدة عن الأثر السلبي لعدم توفر الموارد من نشر بعثتي الأمم المتحدة في بوروندي ومنطقة دارفور السودانية، مع التفكير في تحسين التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية.

وأود قبل أن أختتم كلمتي أن أؤكد على أن اضطلاع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي المنسق بعملية المؤتمر الدولي للسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى يعطي مثالا جيدا على التعاون والتنسيق بين المنظمتين.

ويرى وفدي أنه ينبغي أيضا أن تستفيد لجنة بناء السلام المنشأة حديثا من التجارب والخبرات الفنية المكتسبة في عملية البحيرات الكبرى.

وأخيرا، يعرب وفدي عن تأييده التام لمشروع القرار المطروح علينا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية زمبابوي، معالي السيد سيمباراشي مومبنغيغوي.

السيد مومبنغيغوي (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أراكم شقيقتي وزميلتي العزيزة تترأسين هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن لهذا الشهر. وألاحظ مع التقدير أنك استطعتِ بعد شهر بالكاد من الانتخابات الناجحة في بلدكم العظيم وتعيينك عقب ذلك وزيرة للخارجية أن توجهي من جديد انتباه هذا المجلس إلى مسألة منطقة البحيرات الكبرى. وبهذا استطعت أن توجهي من جديد هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة إلى أن يركز على عمله الأساسي وهو صيانة السلم والأمن الدوليين.

ومما يبشر بالخير أنه يجري النظر في مسألة السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى تحت رئاسة جمهورية تنزانيا المتحدة، التي هي بلد تحمل لعشرات من السنين عبء استضافة آلاف من اللاجئين من المنطقة وما وخارجها. وكان بلدكم أيضا مقرا لحركات تحريرنا في منطقة الجنوب الإفريقي. ونحن نحيي شعب تنزانيا الجسور والمضياف والسخي. ولهذا كان من المنطقي أن تكون دار السلام، ملاذ السلم، مقرا للمؤتمر الدولي الأول لمنطقة البحيرات الكبرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي عقد برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وأود أن أوضح هنا أن منطقة البحيرات الكبرى هي أساس تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في أجزاء كثيرة من أفريقيا. ويمكن أن تؤثر الصراعات في تلك المنطقة سلبا على بلدان في مناطق أخرى، وأن تعرقل الجهود الرامية إلى بلوغ هدفي التنمية والتكامل الإقليمي. وترتبط زمبابوي ارتباطا وثيقا بمنطقة البحيرات الكبرى عن طريق العضوية المشتركة في منظمات إقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا. وفي ضوء ذلك، نقدر حل الصراع في البحيرات الكبرى الذي تسعى هذه المناقشة إلى تعزيزه.

ويتوقف نجاح أي عملية للسلام على الالتزام السياسي الذي يضطلع به قادة البلدان المعنية والذي يتجلى بدوره في النزاهة والشفافية والقدرة على أن يثق كل في الآخر وأن يكون موضع ثقته. غير أن إقامة السلم الدائم تتطلب ما هو أكثر من مجرد الالتزام السياسي. فهي تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للصراع في المنطقة، الذي حدد منذ أمد طويل على أنه الافتقار إلى التنمية من جميع جوانبها. وفي هذا، يمكن أن يضطلع المجتمع الدولي بدور كبير.

وأوضح المؤتمر الدولي الأول للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى أن المجتمع الدولي بدأ يعالج مشكلة البحيرات الكبرى. ويبين إعلان دار السلام بجلاء الاتجاه الذي يجب أن تمضي فيه عملية السلام، وكيف يمكن أن يعززها المجتمع الدولي. وأود أن أشيد هنا بالدور الذي اضطلع به الاتحاد الإفريقي وما زال يضطلع به في تلك العملية. والواقع أن من الطبيعي أن يأخذ الاتحاد الأفريقي، عن طريق مجلسه للسلام والأمن، بدور الصدارة في الجهود الرامية إلى الوصول إلى حل دائم للمشاكل في منطقة البحيرات الكبرى. وبينما نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن صوب توطيد دعائم السلام والاستقرار في المنطقة، ندرك أن أفريقيا تنقصها الموارد اللازمة لإنشاء آليات لكفالة السلم الدائم في مناطق الصراع. ولهذا السبب نرحب باستمرار جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم عملية السلام والتعمير بعد الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي، ورواندا.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، ثمة حاجة ماسة لتقديم المساعدة إلى الحكومة كي تتمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بعد الاستفتاء الناجح على الدستور. ويلزم توفير الموارد لمواصلة تحسين القدرات المؤسسية والهياكل الأساسية في جمهورية الكونغو الديمقراطي. وفي الوقت الذي قل فيه العنف في البلد في السنة الأخيرة، ما زالت الحاجة لزيادة تهيئة البيئة التي يسودها الاستقرار والسلام لكل من عقد الانتخابات وعودة اللاجئين والمشردين، أساسية الأهمية. وتتطلب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم الدعم المستمر لها وتزويدها بولاية من مجلس الأمن لتمكينها من السيطرة على الحالة وتفكيك جميع الميليشيات ومجموعات المتمردين التي توجد مقارها في البلد.

وتحتاج الحكومة المنتخبة حديثا في بوروندي إلى الدعم عن طريق جهد دولي ملموس ومتضافر، ويمكن التنبؤ به، ويرمي إلى بذل جهد موثوق للتعمير، من أجل وضع الأساس للتنمية المستدامة.

ويتجاوز بلوغ السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى مجرد تقديم المساعدة الإنسانية. ونرى أن لجنة بناء السلام المنشأة حديثا ينبغي أن تكون جهاز الأمم المتحدة الرائد لمعالجة التحديات في منطقة البحيرات الكبرى وأماكن أخرى. ولقد حُدد عملها فيما يتعلق ببلدان البحيرات الكبرى، وقد يحكم على نجاحها أو فشلها عن طريق قدرتها على معالجة تلك التحديات وغيرها في أفريقيا، فضلا عن حالات مماثلة في أجزاء أخرى من العالم.

وأود أن أختتم كلمتي بدعوة الأمم المتحدة إلى تيسير عقد اجتماع قمة ثان للبحيرات الكبرى بغية تحديد سبل تنفيذ إعلان المؤتمر الدولي الأول المعني بالمنطقة. ويلزم أن نركز على الجوانب العملية للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونرى أنه يتعين تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات في منظومة الأمم المتحدة لتصدر عملية التعمير بعد الصراع، من أجل الاستقرار الطويل الأجل في منطقة البحيرات الكبرى.

نانا إفاه – أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن سرور وفدي لرؤيتكم سيدتي تترأسين مداولات المجلس. ونشيد بوفدكم لتنظيم هذه المناقشة حسنة التوقيت بشأن منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا في أثناء فترة رئاستكم.

ويود وفدي أيضا أن يرحب بسائر وزراء الخارجية الذين شرفوا هذه الجلسة بحضورهم.

لقد عاشت منطقة البحيرات الكبرى طيلة ما يزيد على عقد من الزمان في اضطراب عميق. وعبر لعبة من تغير التحالفات، وبسبب القرب الجغرافي في منطقة ذات حدود يمكن النفاذ منها، مالت الصراعات إلى أن يدخل كل منها في الآخر، مما أدى إلى وجود منطقة كبيرة من عدم الاستقرار. وكانت تلك المنطقة الشاسعة الغنية بالموارد مسرحا لصراعات واسعة النطاق جلبت في طياتها الموت والدمار والتشريد والمعاناة الشديدة للسكان.

وقد عبأ مجلس الأمن الدعم من المجتمع الدولي ردا على التحديات الجسيمة التي شكلتها تلك الصراعات الوخيمة. وبالإضافة إلى القيام بعدد من الرحلات الميدانية في المنطقة، أذن مجلس الأمن بوضع آلاف من الأفراد التابعين للأمم المتحدة، بمن في ذلك حفظة السلام الذين لم تقتصر مهمتهم على إنقاذ الأرواح فحسب وإنما خففوا أيضا من معاناة العديد المشردين، بما في ذلك أشد قطاعات السكان ضعفا، ولا سيما النساء والأطفال.

وما زال وفدي مقتنعا بأن الطفرة المستصوبة فيما يتعلق بالسلام يمكن تحقيقها في منطقة البحيرات الكبرى كما حدث في سيراليون وليبيريا، بعد ١٥ سنة مضنية من صراعات بدت أنها لا سبيل إلى حلها.

ويبدو الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن السلم المستدام أصبح قريب المنال. فقد اتخذت بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية أولى خطواتهما الجسورة نحو إيجاد حقبة جديدة من الحكم الديمقراطي والاستقرار الدائم. ونرى أيضا أن من بين نقاط التحول الحاسمة في عملية السلم اجتماع القمة الأول لرؤساء الدول والحكومات المعقود في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ في تنزانيا والذي تمثلت أهم نتيجة له في إعلان دار السلام لمبادئ السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ويمثل الإعلان محاولة جريئة للتصدي مباشرة للمسائل التي تشكل أساسا واضحا للاستقرار الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة.

ويمكننا على أساس اتفاق يبرم بين الأطراف المعنية داخل هذا الإطار الواسع أن نأمل في إنهاء التهديدات التي يشكلها استمرار وجود الجماعات المسلحة والمليشيات الأجنبية وأنشطتها، من قبيل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، وجيش الرب للمقاومة، ووضع حد للفظائع المرتكبة ضد السكان المحليين والهجمات على أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وتبرز الاشتباكات الأخيرة بين عناصر يشتبه أنها من جيش الرب للمقاومة وأفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أودت بحياة ثمانية جنود غواتيماليين وإصابة خمسة آخرين بجروح خطيرة، الضرورة الحتمية لاتخاذ

إجراءات قوية لمواجهة سلوك هذه الجماعة الكريه والمتسم بالعنف، الذي ما زال يشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة كلها.

وتجدر الإشادة بحكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لاتصالاتهما البناء للغاية مع الميليشيات، مما أدى إلى إعادة بعض أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا سلميا إلى رواندا. كما نؤيد الضغط السياسي والعسكري الواقع على هذه القوات من خلال العمليات المشتركة للحكومة الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن نفس المنطلق، نرحب بمبادرات اللجنة المشتركة الثلاثية زائد واحد، التي تشمل أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، لزيادة الحوار فيما بين بلدان المنطقة.

وواضح من نتائج مؤتمر القمة الأول أن الأخذ باستراتيجية شاملة ومتكاملة، موضوعة على نحو يتسم بالشفافية وتشترك فيها جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، هو وحده الذي يوفر أفضل المقويات لإيجاد حل دائم للمشاكل والصراعات العديدة التي بليت بها المنطقة. ولذلك فإننا نؤيد نداء الأمين العام إلى مجلس الأمن بأن يبعث برسالة دعم قوية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وأن يحث الأطراف على تجديد التزامها بأن تحترم روح ونص إعلان دار السلام وتبذل قصارى وسعها لعقد مؤتمر قمة نيروبي والتوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية.

وينبغي أن يتسنى للأطراف أيضا أن تتفق على موعد محدد لعقد مؤتمر القمة الثاني في غضون الأسابيع المقبلة حتى يمكن أن يعقد هذا الاجتماع بعد انتهاء فترة الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حزيران/يونية من هذا العام بوقت قصير.

ومن الواضح أن عملية تحقيق السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تتطلب جهدا متضافرا له أبعاد إقليمية ودولية. فقد تأكد أن جميع الصراعات في المنطقة لها روابط وآثار عبر الحدود. وبالتالي يلزم تعزيز الأخذ بنهج إقليمي ينطوي على تولي الأفريقيين زمام الأمور في وجود شراكة دولية. ومن هذا المنظور يمكن تطبيق القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتعلق بمنع نشوب الصراعات على الحالة في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي سياق أوسع، من الضروري مواصلة تعزيز التعاون المتزايد بسرعة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى النحو الذي جرى تأكيده مجددا في مؤتمر القمة العالمي وفي القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥). ونحن لذلك ندعو إلى تعزيز التنسيق والاتصالات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبخاصة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جهود الوساطة وحفظ السلام بمنطقة البحيرات الكبرى. ويتلاءم مع مفهوم التعاون العملي هذا ضرورة ضمان تقصير الإطار الزمني للتدخل المنسق من جانب المجتمع الدولي في الأزمات التي يتم تحديدها في المنطقة.

وقد قام أعضاء المجلس في الماضي بحث البلدان الأفريقية في بعض المناسبات على التقيد بميثاق الاتحاد الأفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك، المعتمد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في أبوجا، والتوقيع عند الاقتضاء على المواثيق دون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية. ومن نفس المنطلق، يلزم المضي في تعزيز الدور الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في دعم تنفيذ الميثاق. ويتمشى هذا العمل في المنطقة مع أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وقد نوه وفدي مسبقا بالنجاح الذي تحقق في عملية سلام بوروندي. وفي رأينا بعد إمعان النظر أن بوروندي حالة كلاسيكية تتيح فرصة أولى ذهبية أمام لجنة بناء السلام لتمارس ولايتها في المساعدة على سلاسة الانتقال من الحرب إلى السلام. وبالمثل، يمكن أن تنظر اللجنة في شأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة النجاح في إنجاز جدولها الزمني للانتخابات.

ونتفق مع الرأي القائل بأن الحروب ليست قضاء وقدرا. فالناس هم الذين يسببونها، عن طريق مؤسسات من صنع البشر، وبالكيفية التي نظم بها الإنسان مجتمعه. وما يصنعه الإنسان، يمكن للإنسان أن يغيره. ومن ثم فقد أتيحت لهذه الهيئة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، فرصة أخرى إضافية لتقدم إسهاما إيجابيا وحاسما في تحقيق السلام والأمن الدائمين، وإنهاء الفترة الطويلة الممتدة من الصراعات وعدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. فلنغتنم هذه الفرصة لنتصرف. ونعرب عن تأييدنا لمشروع القرار الذي أعدته الوفود عن المنطقة.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا بأن أعرب عن مدى سروري بتوليك الرئاسة يا سيدتي وأن أعرب عن تقديري لتنزانيا، التي نعلم جيدا تفانيها في سبيل السلام في منطقة البحيرات الكبرى، وتشهد به جلسة اليوم. وأود أيضا أن أزجي التحية إلى الوزراء والمبعوثين الحاضرين، وخاصة القادمين من بلدان المنطقة، الذين وفدوا إلى نيويورك للاشتراك في مناقشتنا. ويشترك معي في الترحيب بهم أعضاء المجلس الذين صحبوني في البعثات التي قمنا بها في – وسط أفريقيا. واسمحوا لي أخيرا بأن أعبر عن مدى تقديرنا لوجود بلد آخر من تلك المنطقة الهائلة الحجم، هو جمهورية الكونغو، بيننا في هذا المجلس، وأود أن أنقل إليه تهانينا على تولي الرئيس ساسو نغويسو رئاسة الاتحاد الأفريقي.

إن ما يجري في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا يهمنا جميعا. ففيها إلى حد كبير قد يكون نجاح السلام والأمن والديمقراطية أو فشلها بالنسبة لأفريقيا كلها، وكذلك نجاح أو فشل التنمية في تلك المنطقة الهائلة الحجم. وهو يهمنا جميعا أيضا لأن من الصعب المبالغة في الآلام التي تعرض لها سكان تلك المنطقة، والتي ما زلنا نشهدها اليوم.

ومن ثم فليس مثيرا للدهشة أن تنشر الأمم المتحدة اليوم أكبر عملياتها لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد استثمر المجتمع الدولي جهودا كبيرة في دفع عجلة السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وأنشطة الأمم المتحدة في هذا الصدد معروفة جيدا. كما يشار كثيرا إلى أننا ينبغي أن نعرب عن تقديرنا لقادة المنطقة، وقادة الاتحاد الأفريقي وقادة عدد من البلدان، مثل جنوب أفريقيا أو تنزانيا، التي لم تدخر وسعا في إحلال السلام في المنطقة. وبفضل تلك الجهود مجتمعة نجحنا في وضع المبادرات الجاري القيام بها في المنطقة موضع التنفيذ. ويمكن للبورونديين أن يفخروا بما حققوه من أشكال النجاح في بلدهم، ويبدو واضحا أن الكونغوليين يتحركون في نفس الاتجاه.

ورغم ذلك فإن كل هذا لا يزال هشا للغاية. وما زال يتعين التغلب على عوائق كثيرة، كما أشار رئيس الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وأود من ناحيتي أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، يجب أن يصبّ المجتمع الدولي تركيزه على الأولويات. وأولاها هي إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد من النجاح في إتمام تلك الانتخابات في الوقت المتبقي قبل حلول ٣٠ حزيران/يونية. والانتخابات هامة، ولكنها ليست غاية في ذاتها. فهي تستجيب لأمل عميق يراود السكان في أن ينعموا بالسلام والمصالحة، ولا يملك الإنسان إلا أن يتعاطف مع الآمال التي تثيرها في السكان. وحين ذهبنا إلى جمهورية الكونغو

الديمقراطية، شاهدنا بجلاء مدى رغبة الشعب الكونغولي في تلك الانتخابات.

يجب علينا أن ننجح في هذه العملية لأنه يتعين علينا أن نبدد الغموض. إنشاء مؤسسات ديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأن تلك الأمة العظيمة – تلك الأرض الشاسعة في قلب أفريقيا – يجب أن تكون لها دولة متماسكة ومستقرة، وأيضا لأن قيام جمهورية ديمقراطية متماسكة ومستقرة للكونغو أفضل ضمان لتطوير المنطقة برمتها. ذلك عنصر حاسم لاستقرار المنطقة.

توجد متطلبات أساسية ثلاثة لنجاح العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. يجب إنشاء جيش وطني متكامل حقا قادر على توفير الأمن للبلد وحدوده؛ وتجب مواصلة جهود المصالحة، حتى لا يُستبعَد أحد ولا يستبعد أحدٌ نفسه عن الحياة العامة؛ وسيادة القانون تجب إقامتها في الأرض كلها بإدارة ثروة الأمة على نحو شفاف.

وفي بوروندي فإن توطيد دعائم السلام أمر ملح. ويجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نؤيد ذلك البلد الذي أصبح نموذجا ناجحا للمصالحة في المنطقة، لضمان أن تصبح منجزات عملية أروشا دائمة.

أود أن أقول كلمات قليلة عن العلاقات بين بلدان المنطقة. ثمة قدر كبير من العمل ينبغي القيام به إذا أردنا تحسين الحوار الضروري فيما بين تلك البلدان. لا يزال قدر كبير جدا من الشك والاستياء والريبة قائما. والمؤتمر الدولي الثاني المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي نتوقع منه توقعات كبيرة، يجب ألا يكون فرصة مضاعفة. ولذلك من المهم التركيز على مسألة السلام والأمن الحاسمة.

والمجموعات المسلحة مشكلة تبعث على القلق الخاص في المنطقة. وسواء كانت أو لم تكن تهديدا لأمن الدول فإنها اليوم السبب الرئيسي للمعاناة التي يعاني السكان منها. يجب أن نعالج معا تلك المشكلة. بيد أنه لن يوجد حل حتى توقف المجموعات المسلحة تلقي الدعم من الخارج وحتى توقف الاتجار بالأسلحة والموارد الطبيعية الذي يزيد من نشاطاتها. ومن الطبيعي أنه لا يمكن أن يحقق حل يكون بطبيعته عسكريا حصرا.

وختاما أود أن أعود إلى تناول مسألة معاناة الناس. في أعمالنا في المجلس تشغل معاناتهم دائما صميم قلقنا. يجب علينا أن نتذكر دائما مأساة الإبادة الجماعية الرواندية. في ذلك الوقت لم يرق المجتمع الدولي إلى مسؤولياته، واليوم، عند الكلام عن المنطقة، على خاطر كل شخص مسألة حماية المدنيين. هذا هو أحد أهم العناصر في مشروع القرار الذي سنعتمده قريبا.

لا يُحتمل أن يجد الأطفال والنساء وغيرهم من الناس الضعفاء أنفسهم تحت رحمة المجموعات الوحشية الإجرامية، من قبيل جيش الرب للمقاومة. يجب علينا جميعا أن نركز انتباهنا على المأساة الإنسانية في شمال أوغندا. والسيد دوستي – بليزي، الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية، سيزور أوغندا خلال أيام قليلة ابتغاء أن نناقش مع شركائنا الأوغنديين ما يمكننا أن نفعله من أجل تحسين الحالة.

إن ثمانية من أصحاب الخوذ الزرق الذين يخدمون في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قُتِلوا يوم الاثنين الماضي. لقد اتخذت المشكلة بُعدا إقليميا، وقد حان الوقت لأن يعالج الأمين العام المشكلة. ونعتقد أن مشروع القرار الذي سنصوت عليه قريبا والذي يسترشد بالمقترحات الممتازة التي عرضها علينا السيد يان إيغلاند الشهر الماضي سيجعل من الممكن لنا أن نتحرك قُدُما.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر تترانيا على أخذها مبادرة الدعوة إلى

عقد هذه الجلسة العلنية بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. أود أن أرحب بكم، سيدتي، وزيرة الخارجية، وأن أشكركِ على رئاستكِ شخصيا لهذه الجلسة.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بوزراء الخارجية وكبار المسؤولين في الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وناميبيا وبوتسوانا ورواندا والسودان وبوروندي وأنغولا وزمبابوي وكينيا وأوغندا وزامبيا، وأيضا بممثلي الإتحاد الأفريقي الذين سافروا من أماكن بعيدة لحضور هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية بلجيكا ومفوض الإتحاد الأوروبي والمبعوثين الخاصين لهولندا وكندا الذين قدموا إلى هنا للمشاركة في مناقشتنا.

خلال العقد الأخير أو نحو ذلك شهدت منطقة البحيرات الكبرى قدرا كبيرا من الاضطراب والصراع، ما كان له أثر ضخم في السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي في تلك المنطقة وفي القارة الأفريقية برمتها. وفي السنوات الأخيرة، على الرغم من استمرار المنازعات والصراعات في بعض المناطق والقيود الواقعة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكلية، أُحرِز التقدم المشجع نتيجة عن جهود بلدان وشعوب المنطقة، بالمساعدة من المجتمع الدولي.

ثمة تفاهم مشترك من جميع الأطراف بأنه لا يمكن إحلال السلام في أفريقيا بدون الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وبأنه لا يمكن أن تحدث نهضة أفريقيا بدون ازدهار منطقة البحيرات الكبرى. وتؤيد الصين جهود الأمم المتحدة لتناول الاحتياجات الخاصة لمنطقة البحيرات الكبرى وتؤيد أن يضع مجلس الأمن المسألة على قمة جدول أعماله وأن تكون له إسهامات أكبر.

هناك قول مأثور باللغة الصينية: ''بالإرادة المتحدة والمصممة يمكن تحريك الجبال''. إن الشعوب الكادحة والبارعة لمنطقة البحيرات الكبرى تتوق إلى الحياة المستقرة والمزدهرة. هذه هي إرادتها التي ستفضي في الوقت المناسب إلى النتائج المأمول فيها. ومنطقة البحيرات الكبرى أوتيتْ مصادر طبيعية غنية، وإذ تتجه الحالة في اتجاه إيجابي نحن على اقتناع بأنه لن يمضي وقت طويل قبل أن يستعاد السلام على نحو تام وقبل أن تحقق التنمية المستقرة في المنطقة.

ومن رأي الصين أنه ابتغاء حل الصراع في منطقة البحيرات الكبرى على نحو شامل، وتحقيق المصالحة الوطنية وإنجاح الانتقال السياسي حتى تسير المنطقة على طريق التنمية المستدامة من اللازم إيلاء الاهتمام لعدد من المسائل.

أولا، يجب الاحترام التام لإرادة البلدان المعنية. والتطورات الإيجابية في منطقة البحيرات الكبرى لا يمكن فصلها عن إرادة وجهود الحكومات والشعوب المعنية. وتقدم الانتقال السياسي في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي يقوم على أساس الدعم الواسع النطاق للشعب. وتبين الحقائق في الميدان أنه، بدون الإرادة السياسية للبلدان المعنية ومشاركة السكان المحليين، لا يمكن إحلال السلام الدائم. وفي مساعدة البلدان في منطقة البحيرات الكبرى ينبغي للمجتمع الدولي أن يصغي إلى شواغلها ومقترحاتها.

ثانيا، تنبغي زيادة تعزيز التعاون الشامل على المستوى دون الإقليمي. ومصالح البلدان في منطقة البحيرات الكبرى ترتبط على نحو وثيق بعضها ببعض. من الحيوي أن تسعى البلدان والأطراف المعنية في المنطقة إلى تحقيق حل سليم للمسائل ذات الصلة عن طريق المشاورات والحوار على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية. ينبغي لجميع البلدان المعنية الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها غلى نفسها وأن تستعيد الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى برمتها وأن تضمن علاقات حسن الجوار فيما بينها توخيا للسلام والازدهار والتنمية في المنطقة كلها.

ونأمل في أن يعقد قريبا اجتماع القمة الثاني للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى وأن يكلل مرة أخرى بالنجاح، واضعا برنامجا للعمل للنهوض بالسلام والوئام والتنمية والتقدم في منطقة البحيرات الكبرى.

ثالثا، ينبغي الإبقاء على المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي وزيادتها. والعملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في منعطف حرج. والإعداد للانتخابات يحتاج على نحو مستعجل إلى الدعم من المجتمع الدولي. وفي انتقال بوروندي صوب التعمير بعد انتهاء الصراع لا تزال المساعدة الدولية ضرورية. نأمل في أن يواصل المجتمع الدولي ومناطق أفريقية أخرى الدعم النشيط لجمهورية الكونغو الديمقراطية في برنامجها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وللعملية الانتخابية والمساعدة في توطيد السلام في بوروندي. ويتحتم أن نعضد الجهود التي لا تكل التي يبذلها هذان البلدان لتحقيق السلام والاستقرار والإعمار الاقتصادي.

وتساند الصين بحماس الدور المستمر الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في ذلك الصدد. وينبغي لمجلس الأمن أن يولي الاعتبار الواجب لكل المطالب المعقولة لبلدان المنطقة، وأن يتصرف وفقا لذلك. ويحدونا الأمل أن لجنة بناء السلام المنشأة حديثا ستدرج أيضا إعمار ما بعد الصراع في منطقة البحيرات الكبرى بصفته بندا ذا أولوية في جدول أعمالها.

والصين، كونها صديقا صادقا لكل بلدان منطقة البحيرات الكبرى، تابعت دائما عن كثب تطورات الحالة في المنطقة. وقد بذلنا جهودا عملية للنهوض بعمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشاركنا بحماس، في بوروندي، في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقدمنا مساعدة ثنائية، في حدود قدراتنا، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذين البلدين. ونحن مستعدون لمواصلة وتقوية تعاوننا الشامل مع بلدان منطقة البحيرات الكبرى وللاضطلاع بدور ايجابي في المساهمة في التحقيق المبكر للسلام والازدهار في المنطقة.

ختاما، يود الوفد الصيني أن يعلن تأييده لمشروع القرار الذي أعدته جمهورية تنزانيا المتحدة (S/2006/51) وأن يشكر البعثة الدائمة لتنزانيا على عملها الدؤوب في ذلك الصدد. ونؤمن بأن اعتماد مشروع القرار سيترك أثرا ايجابيا على الجهود المبذولة للنهوض باستقرار وتنمية منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رفائيل توجو، وزير خارجية كينيا.

السيد توجو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أشترك في هذا النقاش حول السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدتي وزيرة الخارجية، على تسنمكم رئاسة مجلس الأمن، وعلى جهودكم الشخصية في عقد هذه المناقشة. وأود أن أطمئنكم على دعم وفدي.

تحيي كينيا مبادرة تنزانيا الرامية إلى تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي. ولتلك المبادرة سوابق عدة، سواء هنا في الأمم المتحدة أو في أفريقيا، استهدفت كلها منع الصراع المسلح وتأمين انتعاش السلام الديمقراطي في أفريقيا. والواقع أن الدافع وراء قيام الإتحاد الأفريقي باستحداث مجلس السلام والأمن الخاص به كان الحاجة إلى معالجة الحلقة المزمنة من الصراع وانعدام الاستقرار التي تعصف بالقارة كالوباء.

لقد حدث تقدم ملموس في توجيه اهتمام المجتمع الدولي على مشاكل منطقة البحيرات الكبرى. وما فتئت كينيا وبلدان المنطقة منخرطة في جهود تعاونية متينة لإشاعة الاستقرار في المنطقة. وإن العبر المستخلصة من التجربة السابقة في المنطقة وفي أماكن أخرى حفزت المجتمع الدولي

على عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي أدى، بعد انتظار، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، إلى اعتماد إعلان دار السلام التاريخي عن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وإنني أرى أن مؤتمر القمة الدولي الثاني المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده في أواسط هذا العام في نيروبي، سيتسم بأهمية كبيرة. ولكني أود أن أتجرأ فأضيف إنه لن يكون مهما إلا بقدر ما نجعله نحن مهما؛ وإلا، فإنه لن يعدو كونه مؤتمرا آخر من المؤتمرات التي تتمخض عن قرار بصياغة جيدة ولا شيء آخر. ولكننا لا يسعنا أن نقبل بذلك، في ضوء الأزمة التي نواجهها في المنطقة.

أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى واحد من أهم الأسباب الجذرية للصراع في المنطقة: وأعني التوترات الطائفية. فالعديد من بلدان المنطقة ليست في الواقع سوى ظواهر جغرافية بحدود رسمت بالمسطرة ولا تشكل بالتالي دول أمة واحدة. وعلى سبيل المثال لدينا، في بلدي كينيا، ما يقرب من ٤٢ قومية مختلفة، كثيرا ما يشار إليها بأنها قبائل. والتحدي الأعظم أمامنا، كبلد، هو كيف نبلور أمة من وسط هذا التنوع. إن تنوعنا رحمة من عدة نواح، ولكنه لعنة أيضا ندركها جيدا. وعناصر اللعنة تشمل اللحظات التي لا تتطلب التوترات الطائفية سوى قدح الزناد لتبدأ أعمال شغب تعم الشوارع بعدها.

وفي أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا عندما تتصاعد التوترات من هذا النوع على أساس الانقسامات العرقية إلى أعمال شغب في الشوارع، هناك موارد وآليات كافية لإدارة التوتر واحتوائه. أما في منطقتنا، حيث أن الأطر المؤسسية المختصة هي في الغالب في مراحلها الجنينية، فقد تطورت، للأسف، التوترات العرقية التي تطفح إلى الشوارع، إلى حرب أهلية شاملة و، في عديد من الحالات التي نعرفها جميعنا جيدا، إلى إبادة جماعية. وقد رأينا هذا حتى في البلدان التي كانت تعتبر في السابق مستقرة: رواندا و، في الوقت الحالي، كوت ديفوار. وقد دهشنا جميعا، ولكن ينبغي ألا ندهش، لأننا نعرف أن تلك التوترات هناك فعلا، وإن كانت تحت السطح. ولأننا نعلم أن تلك التوترات العرقية موجودة — عادة تحت السطح — أرى أنه يجب علينا، كمنطقة، مواجهة التحديات بجسارة وحسم في سياق منع نشوب الصراعات، بدلا من الاعتماد على نهج استدعاء فرقة المطافئ والإسعاف لإدارة الصراع.

وأود أن أهنئ الحكومة التنزانية، سيدتي الرئيسة، لأن في منطقتنا ربما كانت تنزانيا وحدها التي استطاعت، في مرحلة مبكرة من تاريخها، بناء جوار مستقر وتخفيف التوترات العرقية التي تتسم بها معظم البلدان في المنطقة. وذلك هو تراث رؤية المعلم جوليوس نايريري، التي يجب علينا جميعا، بالإضافة إلى التنزانيين، أن نعزها إلى الأبد.

وبينما نعمل نحو عقد مؤتمر القمة الدولي الثاني المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وإذ نرحب أيضا بإنشاء لجنة بناء السلام، يجب علينا ألا ننسى أنه، تاريخيا، يتكرر ما يبلغ ٥٠ في المائة من الصراعات المحلولة في غضون خمس سنوات. وذلك معدل فشل عال جدا: إن احتمالات ٥٠-٥٠ احتمالات تناسب لعب الميسر وليس إيجاد الحلول. والمعدل العالي لحالات الانتكاس ينبغي أن ينبهنا إلى أن التسوية السلمية التي لا تعالج الأسباب الأساسية للصراع في الأجل القصير للاستثمار اللازم في الحلول الطويلة الأجل وبرامج الوقاية هي في الحقيقة تسوية سطحية جدا. فما الفائدة من الاستمرار في نهج نعلم أنه سيسفر في الغالب انتكاسة؟ إن الحلول الدائمة في متناول أيدينا إذا اخترنا اتخاذ الخطوات الصحيحة. وإذ نتجه إلى نيروبي، لنكن جسورين بما فيه الكفاية لمواجهة

التحدي وصياغة الرؤى والاستراتيجيات والبرامج التي يمكن أن تعالج الأسباب الأساسية.

إننا مستعدون للعمل معا، لاستدعاء شجاعتنا للنظر في المرآة، للتعرف على الأسباب الأساسية للمشكلة والعمل في تضامن مع السفير إبراهيما فال الممثل الخاص للأمين العام لمعالجتها. ونرحب بتجديد ولاية مكتبه. ومع ذلك، نرى أن ولايته ودوره ينبغي أن يُوجّها نحو الأجل الطويل وليس فقط نحو تسوية الصراع وإدارة ما بعد الصراع؛ وينبغي له أيضا أن يجعل منع نشوب الصراعات مسألة ذات أولوية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لشركائنا، فريق الأصدقاء، على دعمهم الذي لا يقدر بثمن لمنطقتنا. وأتوجه بتحية خاصة إلى الدانمرك وكندا وهولندا، ليس لانشغالها بمنطقتنا فحسب، ولكن أيضا للمساعدة على استمرار اهتمام الآخرين.

إننا جميعا نتفق على أن بناء السلام عمل هام، وإن كان عملية طويلة. وبدلا من وصف العقبات، التي نعرفها جميعا، أود أن أضيف أن اتخاذ التدابير الملموسة المقبلة ينبغي أن يكون على الجبهتين الإنسانية والاجتماعية. وأقترح ما يلي.

أولا، يجب علينا تهيئة بيئة تضمن حماية ورعاية أفضل للاجئين والأشخاص المشردين داخليا والأشخاص الذين ليست لديهم دول. ويتعين على الدول الالتزام بالصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتعرف أيضا على المقاتلين ونزع سلاحهم وفصلهم من المدنيين.

ثانيا، يجب علينا إقامة إطار قانوني إقليمي لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا.

ثالثا، علينا أن ننفذ الإطار القانوني بشأن حقوق الملكية للأشخاص المشردين داخليا العائدين وللاجئين. وتلزمنا المادة ٦٩ من إعلان دار السلام لعام ٢٠٠٤ بذلك الهدف. وينبغي أن نستكمل بسرعة البروتوكول ذا الصلة.

رابعا، لا بد أن نعمل في إطار المنطقة لضمان سلامة وأمن موظفي تقديم المساعدة الإنسانية والأشخاص المرتبطين بالمساعدة الإنسانية خلال أداء مهامهم، فضلا عن ضمان الوصول الإنساني بحرية وبدون إعاقة إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة.

وترحب كينيا بإنشاء لجنة بناء السلام. ويوفر لنا هذا المنتدى فرصة تاريخية لكي نجرب تشغيل لجنة بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى، والقرن الأفريقي ومناطق الصراع الأخرى. وبعد مناقشاتنا اليوم، ينبغي أن تعتمد الأفكار الواردة في مشروع القرار وان تنفذ بسرعة في منطقة البحيرات الكبرى وفي القرن الإفريقي، وينبغي أن تعود الفوائد إلى الأشخاص العديدين الذين تاقوا إلى السلام والطمأنينة، اللذين أثبتا أنهما بعيدا المنال.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أحث على أننا، بينما نعقد منتديات هامة مثل المنتدى الذي نعقده اليوم، لا بد أن نتذكر أن الأمر الهام هو أن نتصدى دائما للأسباب الجذرية للصراع وان نبحث دائما عن توجيه الضحايا وعن آرائهم وإسهامهم وان نعالج بسرعة مظالمهم بقدر الإمكان.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن ترحيب حار جدا بالذين سيشاركون في المؤتمر الثاني بشأن منطقة البحيرات الكبرى الذي سيعقد في نيروبي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد سام ك. كوتيسا، وزير خارجية أوغندا.

السيد كوتيسا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أود، بالنيابة عن وفدي وأصالة عن نفسي، أن أهنئ جمهورية تنزانيا المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير الحالي. وأود أن أعلن دعم أوغندا التام خلال رئاستكم لتنزانيا، ويسرني، سيدتي الرئيسة، أن أراكم تترأسون المجلس.

كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أسجل تقديرنا لجمهورية تنزانيا المتحدة على المبادرة إلى عقد هذه الجلسة الهامة في هذا الوقت، بينما العديد من بلدان منطقة البحيرات الكبرى تكافح لمواجهة تحديات السلام وتحقيق الأمن والعدالة وإعادة التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع.

وقبل أن أدلي بتعليقاتي، أود أن أعرب، بالنيابة عن حكومة جمهورية أوغندا، عن تعازينا لحكومة غواتيمالا، وللأمم المتحدة ولأسر حفظة السلام الثمانية التابعين للأمم المتحدة الذين قتلوا في الجزء الشمالي من جمهورية الكونغو الديمقراطية على أيدي الجماعة الإرهابية المشهورة بسوء سمعتها التي تعرف بجيش الرب للمقاومة.

إن إحدى أفضل الصيغ التي وضعتها بلداننا لتسوية المتناقضات في المنطقة هي اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار في عام ١٩٩٩ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي استكمل باتفاق لواندا بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واتفاق بريتوريا بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٢. ويمثل آلية أخرى في ذلك الصدد اتفاق اللجنة الثلاثية زائد واحد بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي، الذي ابرم في عام ٢٠٠٤ للتصدي تحديداً لمسألة القوات الهدامة. كما أننا شهدنا الاختتام الناجح لمبادرتي سلام في بوروندي وجنوب السودان. ووفر المؤتمر الدولي الجاري بشأن منطقة البحيرات الكبرى إطارا لرؤية دمج السلام والأمن والاستقرار والتنمية.

ومن الواضح أن منطقة البحيرات الكبرى سجلت في الأعوام الخمسة الماضية بعض الاتجاهات الايجابية. وحقيقة أن مجلس الأمن يناقش اليوم منطقة البحيرات الكبرى تمنحنا الأمل في تأييد هذه المبادرات، بحيث يمكن المحافظة على الاتجاهات الإيجابية.

ويسر وفدي أن يذكر أن أوغندا اضطلعت، وستواصل الاضطلاع، بدور نشط في دعم تنفيذ جميع هذه العمليات بمختلف الصفات.

وشاركت أوغندا، بصفتها رئيسا، في مبادرة السلام الإقليمية المتعلقة ببوروندي. كما رأست أوغندا الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، التي ابرم تحت إشرافها اتفاق السلام الشامل في السودان والاتفاق الصومالي للسلام والمصالحة . وإضافة إلى ذلك، رأست أوغندا اللجنة السياسية التي أشرفت على تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار وراقبت الاتفاق. وما زلنا، بالترافق مع شركائنا في المنطقة، نستضيف اجتماعات اللجنة السياسية الموسعة ونشارك بنشاط في المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

واتخذت أوغندا، من تلقاء نفسها، مبادرات لضمان عدم استخدام القوات الهدامة لأرضها لزعزعة استقرار جيراننا. وتشمل هذه التدابير طرد الميليشيا الكونغولية في آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ وتسليم المليشيا الأخرى إلى الحكومة الكونغولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ وبدء عملية للتحقق في مختلف الادعاءات، يديرها بشكل مشترك فريق الاستخبارات التابع لأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والمشاركة مع جيراننا في المنطقة من خلال اجتماعات الحدود المشتركة، والتمثيل الدبلوماسي، وتبادل المبعوثين الخاصين، والآليات المشتركة للتحقق، والمكاتب المشتركة للاتصال الأمني، ومكاتب لجنة العفو، وما إلى ذلك.

ويؤمن وفدي بان هناك صلة قوية بين الصراع والفقر في منطقة البحيرات الكبرى. وبالتالي أود أن أشيد بالأمين العام على مبادرته المتعلقة بالمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، الذي سيساعد على بناء الثقة في المنطقة

فضلا عن إنشاء قدرات وزخم لحسن الجوار، والتعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي، بالترافق مع السلام المستدام، وإعادة التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع.

ونناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم للعملية البناءة للمؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك تنفيذ البرامج ذات الأولوية، والمشاريع والبروتوكولات الرامية إلى ترسيخ ثقافة للاستقرار والسلام والحكم الرشيد والتنمية، على أساس إعلان مؤتمر قمة دار السلام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

والتقدم الأخير المحرز بشأن مبادرة السلام في منطقتنا يبين بوضوح أن الآفاق واعدة أكثر من أي وقت مضى لتحويل منطقة البحيرات الكبرى من منطقة للصراع إلى منطقة للسلام والاستقرار والرخاء والتعاون في أفريقيا.

ولكن وفدي يؤمن إيمانا قويا بان أعجل تحد واكبر عقبة أمام تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى ما زالت تتمثل في مشكلة القوات الهدامة، وخاصة القوى الديمقراطية المتحالفة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الخلاص الشعبي، وجيش الرب للمقاومة. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن القوات الهدامة شكلت اصل الصراع في منطقة البحيرات الكبرى في التسعينات من القرن الماضي. وما زالت تسبب معاناة لا مثيل لها للسكان المدنيين، مما أسفر عن خسارة مفرطة في الأرواح والأزمات الإنسانية في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين، وتعميق مستويات الفقر في المنطقة. فعلى سبيل المثال، سبب جيش الرب للمقاومة أزمة إنسانية شاملة، بوجود ١,٥ مليون شخص من الأشخاص المشردين داخليا في شمال أوغندا، والملايين من الأشخاص المشردين داخليا في جنوب السودان، وتعويق عودة ٢٨٠٠٠٠ لاجئ سوداني. وبالتالي، أناشد مجلس الأمن التركيز على مسألة القوات الهدامة الأجنبية بوصفها اشد التهديدات إلحاحا للسلام والأمن الإقليميين في منطقة البحيرات الكبرى.

إن أوغندا ملتزمة بأهداف وآليات اللجنة الثلاثية الموسعة التي تضم بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا، بوصفها عنصرا جوهريا لأنشطة ما بعد اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، الرامية إلى التصدي للمسألة المعلقة المتمثلة في وجود القوات الهدامة في منطقة البحيرات الكبرى. وبالتالي نشعر بالتشجيع حيال العمليات المشتركة الأخيرة لمنظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى نزع سلاح القوى الديمقراطية المتحالفة وجيش الخلاص الشعبي وحيال الجهود الرامية إلى نشر المعلومات بشأن فعالية أحكام العفو في أوغندا.

وفي ذلك السياق، نتطلع إلى تقرير الأمين العام والى إجراء مناقشة ايجابية في مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠٠٦ بشأن طلبنا بولاية قوية في إطار الفصل السابع، بغية تمكين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الاضطلاع بترع فعال لسلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوى الديمقراطية المتحالفة، والجيش الوطني لتحرير أوغندا، وجيش الخلاص الشعبي، وجيش الرب للمقاومة التي تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويود وفدي أن يغتنم فرصة مناقشة اليوم بغية إشراك أعضاء مجلس الأمن بشأن مسألة جيش الرب للمقاومة، وهو جماعة إرهابية معروفة جيدا تتخذ قاعدتها في جنوب السودان ومنتزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي سبب مقتل آلاف الأشخاص والحق معاناة هائلة بالسكان في شمال أوغندا وجنوب السودان فضلا عن قطعان الماشية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولفترة طويلة جدا، ظلت قوات الدفاع الشعبي الأوغندية تقاتل بمفردها ضد جماعة جيش الرب الإرهابية

مستخدمة سياسة ذات محورين تجمع بين الضغط العسكري والمفاوضات السياسية على أساس مبادرات السلام ونظام فعال للعفو، فضلا عن اتخاذ تدابير لحماية السكان المدنيين من الهجمات وعمليات الاختطاف.

وأوغندا ملتزمة أيضا بالعمل مع الأمين العام للأمم المتحدة، والبلدان الشركاء الأساسيين-وهي تحديدا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والنرويج، وهولندا- والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية بغية التصدي للتحديات العملية للحالة الإنسانية في شمال أوغندا.

وبالرغم من أن الحملة العسكرية لم تقض تماما على تهديد جيش الرب للمقاومة للسكان المدنيين ولموظفي تقديم المساعدة الإنسانية في منطقة أشولي دون الإقليمية في شمال أوغندا، فإن قوات الدفاع الشعبي الأوغندية نجحت في إضعاف جيش الرب للمقاومة إضعافا شديدا بتخفيض قوامه من ٣ ٠٠٠ مقاتل إلى حوالي ٥٠٠ إلى ٦٠٠ مقاتل من خلال عمليات الهروب والأسر؛ وإنقاذ حوالي ١٨ ٠٠٠ من المختطفين، بمن فيهم النساء والأطفال، معظمهم من جنوب السودان؛ ووقف المزيد من عمليات الاختطاف؛ والاستيلاء على قواعد جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا وجنوب السودان؛ وحصر قادة جيش الرب للمقاومة في شمال جوبا ومتنزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتم تشديد الأمن حول مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، بما في ذلك بتوفير فرق حراسة للمدنيين ولموظفي تقديم المعونة الإنسانية. وباستثناء أكثر متمردي جيش الرب تشددا الذين ما زالوا يؤمنون ب''الروح المقدسة'' لعبادة جوزيف كوني وأسطورته، يهرب العديدون الآن أثناء تكليفهم بمهام ارتكاب الفظائع في أوغندا. ونحن مقتنعون بأن قيادة جيش الرب للمقاومة لن تعبر مرة أخرى أبدا إلى أوغندا بدون أن يتم أسرها وتسليمها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

كما أن حكومة أوغندا باشرت عددا من مبادرات السلام لحل الصراع مع جيش الرب للمقاومة من خلال التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وتم تطبيق قانون للعفو، صدر في عام ٢٠٠٠، وشكلت لجنته التنفيذية للعفو لرعاية الذي يتخلون عن التمرد ويعززون المصالحة. واستفاد أكثر من ٢٠٠٠ من متمردي جيش الرب للمقاومة من أحكام العفو. وشملت المساعي الرئيسية للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض التي بدأتها أو دعمتها الحكومة منذ عام ١٩٩٤ مبادرات الحكومة، ومبادرات مركز كارتر، ومبادرة القادة الدينيين لأشولي، ومبادرة بيغومبي. وللأسف، بسبب انعدام البرنامج السياسي لجيش الرب للمقاومة والضغط من مؤيديه الخارجيين، لم تثمر جهود إجراء المفاوضات السياسية مع جيش الرب للمقاومة. وكإيماءة لحسن النية والالتزام السياسي بالتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، ما زال قانون العفو نافذا، ويوجد أيضا فريق للمفاوضات تابع للحكومة الأوغندية.

ولقد عممت على مجلس الأمن وثيقة معنونة ''تدخلات حكومة أوغندا بشأن الحالة الإنسانية في شمال أوغندا''، تفصل التزام الحكومة الأوغندية بالتدخلات الفعالة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بغية التصدي للحالة الأمنية والإنسانية في شمال أوغندا.

ويؤمن وفدي بأن هناك عوامل قوية تنشئ، بدعم من مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي، فرصة تاريخية للتصدي بشكل حاسم الآن لجيش الرب للمقاومة. وعقب التوصل إلى اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان، أبدت حكومة السودان والحكومة الإقليمية في جنوب السودان كلتاهما استعدادا للتعاون مع أوغندا في التصدي للتهديد الذي يمثله جيش الرب للمقاومة. وفي الواقع، يحدونا الأمل أن الاتفاق بين جيش الدفاع الشعبي الأوغندي والجيش الشعبي لتحرير السودان والجيش السوداني سيؤتي أكله في المستقبل القريب. وحصلت المحكمة الجنائية الدولية على أدلة

موثقة ووجهت لوائح اتهام إلى خمسة من قادة جيش الرب للمقاومة في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى. وشهدنا أن أي قوة للأمم المتحدة مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكنغو الديمقراطية، حينما تسند إليها ولاية كافية، يمكنها أن تصبح بالعمل مع جيش البلد المضيف، مثل جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية، قوة فعالة لمكافحة القوات الهدامة من قبيل جيش الرب للمقاومة. وأخيرا، فإن الاتحاد الأفريقي والآليات الأمنية دون الإقليمية الأخرى أكثر رغبة واستعدادا الآن للاضطلاع بدور فعال في التصدي للقوات الهدامة بوصفها تمثل تهديدا لصون السلام والأمن الإقليميين في أفريقيا.

ويود وفدي بالتالي أن يناشد المجلس بقوة اتخاذ التدابير التالية.

أولا، ينبغي للمجلس أن يوجه رسالة واضحة مفادها أن بلدان منطقة البحيرات الكبرى تتحمل المسؤولية والالتزام بعدم توفير ملاذات آمنة للإرهابيين والجماعات المتمردة الأجنبية الهدامة بغية زعزعة استقرار جيرانها في المنطقة.

ثانيا، ينبغي للمجلس أن يؤيد بقوة المساعي المستمرة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لنزع سلاح الجماعات المسلحة الهدامة في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقوة وللرد بشكل ايجابي على الطلب الوارد في رسالة وزراء خارجية الدول الشريكة في اللجنة الثلاثية المشتركة زائد واحد بشأن منطقة البحيرات الكبرى، المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/667، المرفق).

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يدين إدانة قوية هجمات جيش الرب للمقاومة على المدنيين وموظفي تقديم المساعدة الإنسانية، وأن يدعو إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف، وأن يناشد البلدان والجماعات التي تقدم الدعم المالي والمادي والسوقي لجيش الرب للمقاومة أن تفي بالتزاماتها الدولية بالوقف الفوري لذلك الدعم لجيش الرب للمقاومة.

رابعا، ينبغي للمجلس أن يناشد السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يأخذا مأخذ الجد التزاماتهما الوطنية والدولية بضمان ألا تستخدم أراضيهما لإيواء العناصر الهدامة التي تزعزع الأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

خامسا، ينبغي للمجلس أن يدعو السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تكثيف ضغطهما العسكري لنزع سلاح جيش الرب للمقاومة بوصفه قوة أجنبية هدامة تعمل من أراضيهما، والى التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية بتنفيذ أوامر القبض التي أصدرتها المحكمة بشأن القادة الإرهابيين لجيش الرب للمقاومة والى تسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

سادسا، ينبغي للمجلس، في إطار الفصل السابع من الميثاق، أن يكلف بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان بمساعدة جمهورية الكنغو الديمقراطية والسودان في نزع سلاح عناصر جيش الرب للمقاومة التي تعمل في جنوب السودان وفي متنزه غارامبا الوطني وفي تنفيذ أوامر القبض التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولي بشأن قيادة جيش الرب للمقاومة.

وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع بلدان منطقة البحيرات الكبرى على الدخول في مختلف الاتفاقات الثنائية والإقليمية أو تعزيزها، بما في ذلك الاتصال الأمني المشترك والعمليات المنسقة، والآليات المشتركة للتحقق والآليات الأخرى للتصدي للقوات الهدامة، بما في ذلك تسليم القوات الهدامة التي لا ترغب في الاستفادة من نظم العفو الفعالة والموثوقة القائمة، كما هو الحال في أوغندا.

وينبغي للمجلس أن يرحب بمبادرات الاتحاد الأفريقي الرامية إلى نزع سلاح القوات الهدامة الأجنبية وأن يدعم هذه المبادرات وأن يحث الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على أن يقدم للاتحاد الأفريقي السوقيات اللازمة والدعم السياسي.

وينبغي للمجلس أن يدعم إنشاء آلية للتنسيق والرصد في كمبالا بين حكومة أوغندا، والأمم المتحدة– مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة–والبلدان الأساسية، بما فيها المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والنرويج، وهولندا وغيرها، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والمنظمات غير الحكومية الموثوقة والتمثيلية، بغية التصدي على نحو استراتيجي للحالة الإنسانية وإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا في شمال أوغندا.

وينبغي للمجلس أن يعامل منطقة البحيرات الكبرى بوصفها منطقة خاصة للتعمير بعد انتهاء الصراع مع عناصر لمختلف البلدان، وأن يعتمد المنطقة بالتالي كأولوية من الأولويات الرئيسية في إطار لجنة بناء السلام التي أنشئت مؤخرا بقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠.

أخيرا، يناشد وفدي مجلس الأمن أن يؤيد إنشاء صندوق لتعمير منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية زامبيا، معالي الفريق القس روني شيكابواشا.

السيد شيكابواشا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئكم على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. والمناسبة ميمونة لأن جمهورية تترانيا المتحدة عملت أيضا رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى منذ قمته الأولى، التي عقدت في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، حينما اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا إعلان دار السلام لمبادئ السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وبالتالي فإننا نتمنى لكم كل النجاح أثناء رئاستكم شؤون هذا المجلس.

وتشارك زامبيا الرأي بأن السلام والأمن وجهان لعملة واحدة. ونؤمن بأنه لا يمكن توفير السلام والأمن الدائمين أو الثابتين بدون تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وفي المقابل، لا يمكن تحقيق تنمية مجدية بدون إحلال السلام والأمن. ونؤمن أيضا بأن غياب الحرب لا يضمن دائما الأمن والكرامة، وخاصة مع مستويات فقر عالية؛ كما أنه لا يضمن السلام.

وبالتالي ترى زامبيا أنه، منذ الحصول على الاستقلال، تعين على العديد من البلدان من منطقة البحيرات الكبرى، شأنها شأن البلدان الاستعمارية السابقة، أن تتصدى لتحديات معالجة أمراض الماضي وحالات قصوره، بينما تحاول، في الوقت نفسه، أن تفي بمتطلبات السكان الذين استقلوا حديثا المتمثلة في إيجاد فرص عمل جديدة، والمزيد من المدارس والمستشفيات والسكن وما إلى ذلك. وبإيجاز، فإن السلم والأمن يعتمدان، إلى حد كبير، على مكافحة الفقر والتخلف الإنمائي، وبالتالي، على الحاجة إلى التأكيد على بناء السلام والتنمية كمحور ارتكاز لعملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى.

وفضلا عن ذلك، فإن زامبيا، بقبولها حقيقة أن الأسباب الجذرية لحروب أفريقيا وصراعاتها وانعدام الاستقرار السياسي فيها هي أسباب معقدة ومتعددة المظاهر، تقترح الاستمرار في النهج الذي يربط بين المجالات الموضوعية الأربعة التي تم تحديدها في عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى وتعزيز ذلك النهج.

وفي ذلك السياق، نعتقد أن التأكيد على بناء السلام والتنمية ينبغي أن يكون محورا لتحقيق السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك، فإن زامبيا تؤيد جهود تشغيل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في إطار نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وزامبيا بوصفها دولة، تسعى دوما إلى السلام والوسائل السلمية لإحلال السلام في العالم، وتتطلع إلى الإسهام في أنشطة اللجنة، وهي مستعدة لاستضافة أية برامج ومشاريع تعتبر ضرورية لمنطقة البحيرات الكبرى.

ولا يسعني أن أهمل الإشارة بإيجاز إلى أنشطة زامبيا في إطار عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ففي سياق بناء السلام والتنمية، تستمر زامبيا بالمشاركة في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي، وتحافظ بذلك على مكانتها في العلاقات العالمية والدولية. وعلى الصعيد الإقليمي، بذلت زامبيا قصارى جهدها لتشاطر الملكية الإقليمية للحلول اللازمة لمعظم الأسباب الجذرية للفقر والتخلف الإنمائي في منطقة البحيرات الكبرى من خلال مشاركتها وعضويتها في الاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وكأحد الموقعين قبل فترة قريبة جدا على آلية استعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وعلى الصعيد الوطني، من الجدير بالذكر أن زامبيا نظمت خلال عام ٢٠٠٥ حلقة عمل للشباب، والمرأة، ووسائط الإعلام، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والأمناء الدائمين للقطاع الخاص كمنفذي سياسات، والبرلمانيين من أجل تحديد دور كل منهم في استراتيجية تنفيذ إعلان دار السلام.

وفي مجال الديمقراطية والحكم الرشيد، انتهت زامبيا للتو من استعراض قوانينها الانتخابية استعدادا للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية التي ستجري هذا العام. ويجري حاليا إعداد مسودة دستور جديد من أجل اعتماده في البرلمان.

وتود زامبيا أن تضم صوتها إلى أصوات أولئك الأعضاء الذين أشادوا بالعمل الذي تضطلع به مجموعة الأصدقاء في عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وتدرك زامبيا وتشاطر مجموعة الأصدقاء فهمها للمظاهر السلبية التي تعترض العملية. ولكننا نود أن نشجع المجلس على أن يدرك بأن الطريق إلى السلام ذاتها ليست دائما سلمية. وخير شاهد على ذلك تجربتنا بصفة خاصة في الكفاح من أجل حرية الجنوب الأفريقي. ولذلك، دعونا إذا أن نقف بثبات معا. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء الوعد الذي يحمله المستقبل لمنطقة البحيرات الكبرى. ويتعين علينا أن نحول هذه التحديات إلى رؤية عظيمة لتلك المنطقة التي تملك الإمكانيات العظيمة للسلام الإقليمي والعالمي.

وعشية مؤتمر القمة الثاني الذي سيعقد في نيروبي لإعلان ميثاق السلم والاستقرار والتنمية، فإن مشاركة كل من مجموعة الأصدقاء والأمانة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في نيروبي ستصبح أكثر أساسية وسيزداد التعويل عليها. ولذلك، ندعو الأمم المتحدة إلى أن تستمر في أداء دورها الهام في عملية السلام، ليس من خلال تمديد حضور الأمانة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فحسب، بل أيضا من خلال تعزيز الدور الإداري لموظفيها في نيروبي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسفير جنوب أفريقيا إلى منطقة البحيرات الكبرى، سعادة السيد كينغسلي مامابولو.

السيد مامابولو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدتي، أن أتقدم إليكم بالتهانئ

على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونحيي مبادرتكم بإجراء هذه المناقشة حول السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر ونهنئ الأمين العام ومجلس الأمن على المبادرات المختلفة التي اتخذت للتعامل مع المسائل المتصلة بالصراعات الأفريقية. وقد أدت تلك المبادرات إلى نتائج ملموسة وتقدم حثيث في منع نشوب الصراعات وإحلال السلام والاستقرار والأمن في القارة الأفريقية.

إن أفريقيا ، من خلال إنشاء مجلس السلام والأمن، خلقت بيئة ملائمة لإقامة علاقات شراكة مؤسسية مع مجلس الأمن في مجالي السلم والأمن الدوليين. وتستمد جنوب أفريقيا التشجيع من التقدم الملحوظ الذي حققته الشراكة بين الأمم المتحدة وأفريقيا في مجالي السلم والأمن، وتحث على تعزيز ذلك التعاون وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وهناك حاجة إلى إنشاء هيكل لتعزيز التعاون المؤسسي لكفالة فعالية وتنسيق الإجراءات بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وفي ضوء هذا الفهم رحبنا بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن العلاقة المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي، الذي صدر عقب اجتماعهما في السودان عام ٢٠٠٤.

وقد أظهرت التجربة أن التعاون مع الهياكل الإقليمية من شأنه أن يعزز صون السلم والأمن الدوليين. ونؤمن بأن نتائج هذه الجلسة ينبغي أن تعزز التعاون بين مجلس الأمن والأطراف الفاعلة الهامة الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما المؤتمر الدولي بشأن البحيرات الكبرى، بتنسيق من الممثل الخاص، السفير إبراهيم فال، وكذلك مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ونحن بحاجة إلى استحداث هياكل تعاونية يمكن أن تضم آليات متابعة للمساعدة في تنفيذ آليات بناء الثقة الإقليمية في أعقاب اجتماع القمة للمؤتمر الدولي الثاني.

وينبغي أن تساعدنا مناقشة اليوم في تركيز اهتمامنا على التقدم السريع الذي يجري تحقيقه في منطقة البحيرات الكبرى. إن التقدم الذي يجري تحقيقه من خلال المناقشات الإقليمية يستحق الثناء، وتعتقد جنوب أفريقيا أن تلك المناقشات، بصرف النظر عن النجاحات التي حققتها القرارات، تسهم في الحد من التوتر في المنطقة.

وعلى سبيل المثال، إن تخفيف التوتر يشكل أرضية صالحة للتقدم المحرز في العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها. وتشيد جنوب أفريقيا بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبالتقدم الذي أحرزته في تسجيل الناخبين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جنوب أفريقيا تعتقد أن النجاح العملي للاستفتاء على الدستور يعتبر دلالة هامة على فعالية العملية التحضيرية الجارية للانتخابات العامة.

ولا يعني ذلك بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ستكون قادرة على التغلب على جميع التحديات العملية التي أبرزها الاستفتاء. وكان المجتمع الدولي سخيا في تقديم المساعدات المالية إلى العملية الانتخابية. ولكن بعض الأموال التي تم التعهد بها لم تقدم بعد، وندعو المتبرعين إلى توفير الأموال التي تعهدوا بها. وتعتزم جنوب أفريقيا، من جانبها، أن تقدم الدعم التقني، والتدريب والقوة البشرية إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة في عملياتها في الميدان.

إن منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية تقف على عتبة إحلال السلام الدائم. وحتى الآن تم إنجاز قدر كبير من العمل. وتشعر جنوب أفريقيا بالسعادة، خاصة إزاء التقدم المحرز في المنطقة لتقليص المسائل التي تثير التوتر بين دول المنطقة. ويتضمن ذلك التقدم، أولا، الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على التصدي لعناصر جيش الرب للمقاومة التي تنشط في

هوت – أويلي، ومقاطعة أورينتال، والقضاء بعد ذلك على أنشطة جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثانيا، فإن الاتفاق المبرم مؤخرا بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على السماح بإنشاء مكتب لجنة العفو الأوغندية في شمال كيفو سيسهم أيضا في نزع سلاح المحاربين الأوغنديين وإعادتهم إلى وطنهم.

ثالثا، من الجدير بالثناء أيضا نجاح حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في التعامل مع عناصر الحركة الثورية الكونغولية الناشطة في كيلو ومونغوالو، وجهود حكومة الكونغو بالتعاون مع أوغندا لنزع سلاح هذه العناصر من الحركة الثورية الكونغولية التي انتقلت إلى أوغندا ولإعادتها إلى وطنها. بيد أنه لا تزال هناك بضع مسائل باعثة على القلق وقد تناولتها الدول في المنطقة بدون تحقيق النجاح. على سبيل المثال، استمرار وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات ماي – ماي في كيفو لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي وسلامة الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإصلاح قطاع الأمن الإقليمي وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ودور بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو والجيش الوطني في تحديد هوية المعاقل وممارسة الضغط العسكري على هذه المجموعات المسلحة لتنضم إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جدير بالثناء. وتشارك جنوب أفريقيا في هذه العمليات تحت قيادة بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو وستواصل دعمها لهذه العمليات.

وموت ثمانية من جنود بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو من غواتيمالا يبرهن عمليا أن من اللازم القيام بالمزيد لضمان الاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق تحث جنوب أفريقيا الدول في المنطقة على زيادة تعزيز التعاون فيما بينها لإنهاء نشاطات المجموعات المسلحة غير القانونية. لدينا الآن فرصة لإيجاد إطار سيعزز الديمقراطية والحكم الصالح وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والمصالحة ومشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك النساء، فيما يتعلق بمسألتي السلام والأمن.

ونتطلع قُدُما إلى عقد اجتماع القمة الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي سيعزز الحوار الذي أُجرِي فعلا بين بلدان المنطقة، التي كان معظمها منخرطا، قبل وقت ليس بطويل، في كفاح مرير بعضها ضد بعض. والمؤتمر الدولي سيضمن أيضا أن تمتلك هذه البلدان عملية السلام في المنطقة وأنها مساءلة عنها، ابتغاء تعزيز التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع.

وفي ذلك الصدد، ترحب جنوب أفريقيا بالقيام في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بإنشاء لجنة بناء السلام. ومن الواضح أن اللجنة سيتعين عليها أداء دور كبير في كثير من البلدان الأفريقية، خصوصا منطقة البحيرات الكبرى. وبوروندي، التي تخرج من الصراع وأكملت بنجاح عمليتها للسلام، لا بد من أن تستفيد استفادة كبيرة. وينبغي للجنة بناء السلام أن تسهم دوما في تثبيت مرحلة ما بعد إجراء الانتخابات في بناء المؤسسات والتعمير والتنمية في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

السيدة الرئيسة، ننتهز هذه الفرصة لنقوم مرة أخرى بالثناء عليك على إجراء هذه المناقشة التي تركز الانتباه على أهمية القرارات ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣١ (٢٠٠٥) و ١٦٤٩ (٢٠٠٥) ونناشد مجلس الأمن أن يزيد من تعزيز هذه الصكوك باعتماد مشروع القرار الذي ننظر فيه الآن (S/2006/51).

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): بالنظر إلى وجود ١٨ متكلما آخر أطلب مرة أخرى أن يحدد الممثلون بياناتهم بـ ٥ دقائق، حتى يدلي أخرون أيضا ببيانات. وأشكرهم على تفهمكم.

الآن أعطي الكلمة لسعادة السيد سيد جينيت مفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي.

السيد جينيت (تكلم بالانكليزية): نحن مسرورون بأن قرر مجلس الأمن، بمبادرة من جمهورية تنزانيا المتحدة، إجراء مناقشة علنية بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. السيدة الرئيسة، تأتي مبادرتكم دون أن تسبب مفاجأة لنا في الاتحاد الأفريقي بالنظر إلى أننا نعي التزام بلدكم من مدة طويلة بمسألة السلام والأمن في القارة في مجموعها والجهود الجديرة بالثناء التي يستمر في استثمارها في النهوض بالسلام والتفاهم والتعاون في منطقة البحيرات الكبرى على نحو خاص.

وأود أن أشيد إشادة خاصة بمعالي السيد جاكايا كيكويت الذي أدى، بوصفه وزير الشؤون الخارجية في تنزانيا، دورا رائدا في الجهود التي توجت بالدعوة، في دار السلام في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، إلى عقد اجتماع القمة الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ولا يسعني إلا انتهاز هذه الفرصة لأن نجدد لجمهورية تنزانيا المتحدة تهانئنا القلبية على إجراء الانتخابات السلمية مؤخرا في ذلك البلد مما أفضى إلى انتخاب السيد كيكويت، وزير الشؤون الخارجية السابق، رئيسا لجمهورية تنزانيا المتحدة.

تتيح لنا جلسة اليوم فرصة تقييم التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بالمبادرة منذ عقد اجتماع قمة دار السلام والتداول بشأن أفضل الطرق والوسائل لإيجاد الظروف الأكثر مواتاة لعقد اجتماع القمة الثاني المقرر عقده في نيروبي خلال هذه السنة.

وبنفس روح بناء الزخم للمبادرة عقد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ دورته العلنية أول مرة التي ناقشت عملية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. في تلك المناسبة اعتمد مجلس السلام والأمن إعلانا فيه أعاد ذكر تأييده القوي للمبادرة وأقر قرار اجتماع قمة دار السلام الذي أعلن المنطقة ”منطقة خاصة للتعمير والتنمية“ يرافقه صندوق خاص للتعمير.

ومن المشجع أن نلاحظ أن جميع مشاريع برامج العمل والمشاريع والبروتوكولات والوثيقة بشأن آلية المتابعة قد تم إعدادها ومن المتوقع أن توضع اللمسات الأخيرة عليها خلال الاجتماع الوزاري الإقليمي القادم المقرر عقده في بانغوي في منتصف شباط/فبراير، ما يمهد الطريق لأن يعتمد في اجتماع القمة الثاني ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية المقترح.

وبالإضافة إلى التقدم في إعداد الوثائق ذات الصلة من المشجع أيضا أن نلاحظ أن البيئة السياسية الإقليمية تحسنت منذ اجتماع القمة الأخير في دار السلام نتيجة عن التقدم الكبير المحرز في عمليات السلام في المنطقة، من ناحية، وعن طريق آليات التحقق وبناء الثقة القائمة، من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بالتقدم في عمليات السلام نرحب على نحو خاص بتشكيل حكومة ما بعد الانتقال في بوروندي، وبالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ والإجراء الناجح للاستفتاء على الدستور في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما وضع الأساس للانتخابات العامة بنهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لإنهاء الفترة الانتقالية.

والاتحاد الأفريقي الذي يساند عمليات السلام في المنطقة مساندة قوية تعهد، من جانبه، بالإسهام في تثبيت استقرار المنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق تحييد ونزع سلاح مختلف المجموعات المسلحة العاملة في المنطقة، وخصوصا أعضاء القوات المسلحة الرواندية

السابقة وانترهاموي. أُوفِدتْ مؤخرا بعثة استطلاع إلى المنطقة والبلدان المجاورة؛ وأُجْرِتْ مشاورات مكثفة مع كل الجهات التي لها مصلحة بشأن أفضل الطُرُق لمساعدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحييد ونزع سلاح المجموعات المسلحة. ونتيجة البعثة سيدرسها قريبا مجلس السلام والأمن الذي من المتوقع أن يفوض اللجنة بالقيام بالعمل الإعدادي الضروري لوزع قوة تابعة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك وضع مفهوم للتشغيل وتحديد المتطلبات السَّوقية والمالية.

عند هذا المنعطف من الجدير بالتذكير بأن منظمة الوحدة الأفريقية، التي كانت وثيقة الارتباط بوضع فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى، أقرت المبادرة في سنة ١٩٩٤. ومنذئذ تعمل مع الأمم المتحدة في النهوض بالمبادرة. وفي تلك الغضون بذلت جهود مستمرة لتوليد التأييد الإقليمي السياسي الضروري الذي أُعلِن عنه رسميا فيما بعد في إعلان دار السلام.

وفي دار السلام أكد أيضا قادة منطقة البحيرات الكبرى على ملكيتهم للمبادرة، بينما تعهد المجتمع الدولي، وخصوصا فريق الأصدقاء، بتقديم التأييد المستمر. والاتحاد الأفريقي، من جانبه، يبقى ملتزما بتأييد بلدان المنطقة وهي تُعدّ لاجتماع القمة الثاني الذي سيعقد في نيروبي وخلال مرحلة تنفيذ الميثاق. وإذ أعرب عن تقدير الاتحاد الأفريقي لفريق الأصدقاء على دعمه للعملية التحضيرية للمؤتمر، أود أن أدعو الأعضاء إلى أن يظلوا ملتزمين بهذه العملية إلى ما بعد قمة نيروبي.

وعلى الرغم من أن المفهوم الأولي للمؤتمر قد انطلق من منظور أمني بحت، فقد تطور منذ ذلك الحين ليشمل الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، فضلاً عن المسائل الإنسانية والاجتماعية. ومع ذلك، تبقى المسائل الأمنية في قلب الشواغل الرئيسية لتلك المبادرة. وفي هذا الصدد، أعتقد أن المبادرة توفر لنا فرصة فريدة لمعالجة تحدٍ أمني كبير للقارة. وبالفعل، فإن إعادة السلام والاستقرار في منطقة محورية من القارة، تضم ثلاث بلدان مترامية الأطراف وغنية، أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، سيكون له بدون شك أثر كبير وبناء على السلام والأمن والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء القارة.

وأود كذلك أن أؤكد على أن مبادرة البحيرات الكبرى مثال واضح على الرؤية الجديدة للاتحاد الأفريقي كما تجسدها وثيقته التأسيسية والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وإعلان مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، وذلك اعترافاً بالروابط القائمة بين السلام والأمن والديمقراطية والتنمية، ودعوة إلى وحدة لا تقوم على العوامل الجغرافية والحدود المشتركة فحسب، وإنما على الإرادة السياسية والقيم المشتركة أيضاً.

وانطلاقاً من تلك الرؤية واستلهاماً للتقدم المحرز في التشجيع على إيجاد حلول سلمية لمختلف الصراعات التي تعاني منها قارتنا، شرع الاتحاد الأفريقي مؤخراً في وضع إطار استراتيجي لإعادة البناء والتنمية بعد الصراع في أفريقيا. وبالمثل، فإن قيام الأمم المتحدة مؤخراً بإنشاء لجنة بناء السلام تطور جدير بالترحيب لأنه يوفر للمجتمع الدولي أداة فريدة لمساعدة البلدان الخارجة من الصراع في مرحلتها الانتقالية إلى إعادة الإعمار والتنمية.

أخيراً، ومن خلال مبادرة البحيرات الكبرى، سلمت بلدان المنطقة بما لتلك المبادرات من قيمة إضافية بالنسبة لجهودها الفردية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة. فقد التزمت البلدان تلك بامتلاك هذه العملية وتعبئة مواردها من أجل استدامة المبادرة.

وعلى نفس المنوال، فإن استمرار الدعم السياسي والمالي من جانب المجتمع الدولي سيكون لازماً لتمكين بلدان

المنطقة من تنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية الذي سيعتمد في نيروبي في إطار روح الشراكة التي توجه تلك العملية، إلى جانب مبدأ التملك. وأنا على يقين من أن جلسة مجلس الأمن هذه ستوجه رسالة قوية وقاطعة بدعم تلك المبادرة وتشجيعها، بالنظر إلى المهام الكبيرة والتحديات الجسيمة التي تنتظرنا في مرحلة ما بعد نيروبي من تلك المبادرة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الأمين العام، أستهل بياني بمشاركة المتكلمين السابقين الإعراب عن التهنئة والتقدير لكم، سيدتي الرئيسة، لاتخاذكم المبادرة بعقد هذه الجلسة الهامة، كما أشكر بلدكم على ما يتحلى به من الحنكة والفعالية في ترؤس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

إن تقرير الأمين العام (S/2006/46)، الذي أتشرف بعرضه أمام المجلس يأتي كمتابعة لتقريره المقدم للمجلس بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1099)، الذي شرح فيه الأمين العام حالة العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ومنذ ذلك التاريخ، أُحرِز تقدم هام في تلك العملية، وأحيط المجلس علماً بذلك على نحو منتظم، سواء هنا في المقر أو أثناء الزيارات في الميدان. وأهم هذه التطورات، بالطبع، انعقاد القمة الأولى للمؤتمر في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

وعلاوة على ذلك، وبفضل الزخم الذي تولد عن عملية المؤتمر تلك، فإن الحوار السياسي الإقليمي الذي بدأ في عام ٢٠٠٣، ما فتئ يحرز تقدماً. وهذا الإطار المنتظم للتعاون الدبلوماسي والسياسي والتقني على المستوى الإقليمي شجع على بزوغ واستتباب مناخ من الثقة بين البلدان الأعضاء في هذا المؤتمر، مما ساعد على تيسير الأعمال التحضيرية للقمة الثانية– قمة نيروبي– التي كان من المقرر أن تعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ولكن تأجلت إلى عام ٢٠٠٦، بناء على طلب بلد عضو في المؤتمر.

والقمة الأولى لرؤساء الدول أو الحكومات في إطار المؤتمر الدولي قد انعقدت بنجاح في دار السلام خلال يومي ١٩ و٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤،ومثلت نهاية المرحلة الأولى من العملية. وكان إعلان دار السلام معلماً هاماً بالنسبة للمنطقة، فهو أول وثيقة سياسية إقليمية شاملة يجري إعدادها بصورة مشتركة بين الحكومات والأطراف غير الحكومية المعنية، طرح من خلالها الزعماء تشخيصاً صريحاً للآفات التي تعاني منها المنطقة واتفقوا على رؤية إقليمية استشرافية للسلام والأمن والتنمية، ووضعوا مبادئ توجيهية وحددوا الأولويات بشأن المواضيع الأربعة الرئيسية للمؤتمر، ورسموا خريطة طريق لوضع ميثاق للأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، سيتم إبرامه خلال القمة الثانية.

وفي إعلان دار السلام أيضاً تقرر إنشاء آلية لإعداد خطط عمل وبروتوكولات ومشاريع محددة، تكون قابلة للتنفيذ والقياس. وتتكون تلك الآلية من ثلاثة عناصر: لجنة إقليمية مشتركة بين الوزارات، ولجنة تحضيرية إقليمية وأفرقة مواضيعية تقنية.

واللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات، التي ستترأسها تنزانيا، التي ترأس عملية المؤتمر، إلى حين انعقاد القمة الثانية، وتضم الوزراء من البلدان الأعضاء الإحدى عشرة المكلفين بتنظيم المؤتمر– ويشرفنا ٩ منهم بالحضور في هذه القاعة اليوم– إلى جانب الوزراء من البلدان المجاورة المعنية، الذين يشارك عدد منهم في جلسة اليوم أيضاً. وقد اجتمعت اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات في عام

٢٠٠٥ لتوجيه ودراسة وإقرار عمل اللجنة التحضيرية الإقليمية. وهي أيضاً جهة التنسيق مع فريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى والمجتمع الدولي ككل، وتستخدم مساعيها الحميدة لحل أصعب المسائل المتعلقة بالمشاريع والبروتوكولات، وتقوم بتحديد الأولويات بالنسبة لتلك البروتوكولات وخطط العمل، فضلاً عن القيام بدور الوساطة في المسائل السياسية والدبلوماسية الحساسة والمعقدة. والاجتماع الأخير للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات قبل انعقاد القمة الثانية سيعقد في بانغي في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وسيتم خلاله مواءمة الأولويات لمشروع الميثاق ووضع اللمسات الأخيرة.

أما اللجنة التحضيرية الإقليمية فهي الهيئة التنفيذية للمؤتمر. وتتولى تنسيق التحضير التقني لبرامج العمل والبروتوكولات والمشاريع التي ستعرض على القمة الثانية. وهي تضم المنسقين الوطنيين من البلدان الأعضاء الأحد عشر، إلى جانب الممثلين الوطنيين للنساء والشباب والمجتمع المدني، وتقدم توصياتها إلى اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات.

وتمثل المجموعات المواضيعية التقنية الأجهزة التقنية للمؤتمر، المؤلف من خبراء من منطقة البحيرات الكبرى، يساعدهم خبراء من منظومة الأمم المتحدة، ومجموعة أصدقاء المنطقة، والجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية. وأولئك الخبراء مسؤولون عن إعداد المشاريع والبروتوكولات.

وفي هذا السياق تتحمل الأمانة المشتركة لمكتب الاتحاد الأفريقي ومكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى المسؤولية عن إعداد جميع الآليات والوثائق التنفيذية والاجتماعات وغيرها من أنشطة المؤتمر ذات الأولوية وكفالة متابعتها، وعن تنفيذ كل ذلك ومتابعته من أجل تجسيد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية، وذلك بدعم إعداد خطط العمل والمشاريع والبروتوكولات المنتقاة ذات الأولوية ووضعها في شكلها النهائي.

وفي هذا السياق، يضطلع الممثل الخاص بأنشطة سياسية دعما للدول الأعضاء، وبتدابير للدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة ترمي إلى الحفاظ على أجواء الثقة الضرورية لمواصلة عملية التحضير للمؤتمر وتعزيزها.

وقد وقع اختيار بلدان المنطقة على عدد من البروتوكولات والمشاريع ذات الأولوية، يجري الجمع بينها في خطط عمل مقابلة لكل من مواضيع المؤتمر الأربعة. ويلخص التقرير المقدم للأعضاء للنظر فيه تلك الوثائق ذات الأولوية.

أما فيما يتعلق بالسلام والأمن، فيجري التشديد على بروتوكول عدم الاعتداء والدفاع المتبادل والتسوية السلمية للصراعات. ومرفق بذلك البروتوكول مجموعة من المشاريع ذات الأولوية، كلها مرتبطة بالإدارة المشتركة لأمن الحدود استنادا إلى هيكل أمني مبتكر يقسم منطقة البحيرات الكبرى إلى ١٢ منطقة أمنية عبر الحدود. وتشمل تلك المشاريع نزع سلاح الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ونزع سلاح المزارعين في المناطق الحدودية بين السودان وأوغندا وكينيا. ويتعلق مشروع ثالث بإدارة خط الحدود المشترك بين أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وتلك مشاريع محددة وملموسة للتعاون الحدودي تجمع بين أمن الدولة والأمن البشري، ويجمع تنفيذها بين الجهات الفاعلة الحكومية والمجتمعات السكانية المحلية.

وتحاول المشاريع الأخرى ذات الأولوية، تمشيا مع إعلان دار السلام، أن تدعم مبادرات الآليات الإقليمية القائمة وتوائم بينها وتعززها في مجالات من قبيل مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وإزالة الألغام ومكافحة الألغام المضادة للأفراد.

وفي مجـال الديمقراطيـة والحكـم الرشـيد، تـستند المبـادرات ذات الأولويـة إلى مـشروع لإقامـة مركـز إقليمـي لتعزيـز الديمقراطيـة والحكـم الرشيد والتثقيـف بـشأن حقـوق الإنسان والتربية الوطنية. وتكمل هـذه الـصورة، بالإضـافة إلى ذلـك، ثلاثـة بروتوكـولات عـن منـع جـرائم الإبـادة الجماعيـة والجرائم المرتكبة ضد البشرية وجرائم الحرب، وعـن مكافحـة الاسـتغلال غـير القـانوني للمـوارد الطبيعيـة، وعـن التعـاون القضائي.

وأمـا فيمـا يتعلـق بالتنميـة الاقتـصادية والتكامـل الإقليمـي، فتـشمل المـشاريع ذات الأولويـة آليـة لإصـدار شـهادات بـالموارد الطبيعيـة، وهـي الواجهـة البينيـة التنفيذيـة لبروتوكول مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، ومشروعا للائتمانات الصغيرة على الصعيد الإقليمي، وإعـادة تنشيط الجماعة الاقتصادية لبلـدان منطقـة البحيرات الكـبرى، ومـشروعا إطاريـا لإقامـة منـاطق إنمائيـة عـبر الحـدود لتعزيـز الانتمـاء الإقليمـي والتنميـة فيمـا بـين الـدول وسـكان المنـاطق الحدودية من خلال مبادرات التعاون المتعلقة بـالموارد الطبيعيـة عبر الحدود.

وتتعلـق مـشاريع أخـرى بتطـوير الهياكـل الأساسـية الموجـودة، مـن قبيـل ممـرات النقـل علـى الطـرق وبالـسكك الحديدة والنقل النهري. والبروتوكول الوحيـد في هـذا الـصدد يتعلـق بالمنطقـة المحـددة لإعـادة الإعمـار والتنميـة الـتي أعلنـت الدول الأعضاء في المؤتمر إنشاءها في إعلان دار السلام.

وأخيرا، في مجال المسائل الإنسانية والاجتماعيـة ذات الأولوية، تركـز المشاريع على البروتوكـولات الرائـدة المتعلقـة بحمايـة ومـساعدة المـشردين داخليـا، وعلـى حقـوق الملكيـة للأشـخاص المعـادين إلى الـوطن، وعلـى العنـف الجنـسي ضـد المرأة والطفل، وعلى سبل وصول العـاملين في المجـال الإنـساني إلى الـسكان الـذين يحتـاجون إلـيهم. إضـافة إلى ذلـك، تحـاول الجهـات الفاعلـة في المـؤتمر دائمـا أن تـدمج بـشكل عملـي في البروتوكـولات والمـشاريع ذات الأولويـة المواضـع الـشاملة البالغة الأهمية المتمثلة في نـوع الجنس، وفـيروس نقـص المناعـة البـشرية/الإيـدز، وحقـوق الإنـسان، والبيئـة، والمـستوطنات البشرية.

وبمجـرد التوقيع على الميثاق يجب إخضاعه لاختبـار التنفيذ. وتحقيقا لتلك الغاية قررت البلـدان الأعضاء في المؤتمر أن تنشئ آلية بسيطة للمتابعة الإقليمية، يجـب أن تـدعم الأمـم المتحدة والاتحاد الأفريقي أنشطتها. وقد اتفق بالفعـل علـى أن يتمثـل دورهـا في الإشـراف علـى تنفيـذ الميثـاق، والعمـل علـى منـع الـصراعات في المنطقـة وإدارتهـا وحلـها، والحفـاظ علـى علاقــات عمــل وثيقــة مــع المؤســسات الإقليميــة والدوليــة المشتركة في تنفيذ الميثاق.

وكما تبين البروتوكـولات والمشاريع ذات الأولويـة، يحـاول مـشروع ميثـاق الأمـن والاسـتقرار والتنميـة لمنطقـة البـحيرات الكـبرى أن يتـصدى للأسـباب الجذريـة لانعـدام الأمـن والـصراع وعـدم الاسـتقرار في المنطقـة مـن خـلال نهـج إقليمي متكامل وبالتشديد على الصلات بين المواضيع الأربعـة التي يعنى بها المؤتمر. وربما بدت هذه المشاريع والبروتوكـولات عديــدة خــلال المرحلــة الأولى لعمــل اللجنــة التحــضيرية الإقليميـة. بيـد أن اللجنـة أخـضعتها، استنادا إلى التوجيهـات الوزاريــة، لعمليــة صــارمة لتحديــد الأولويــات، وذلــك في اجتماعها في لواندا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وهنا ينبغي أن أؤكد مرة ثانية الروابط الوثيقة القائمة فيما بين المشاريع ذات الأولويـة المقابلة لكـل موضـوع وفيمـا بين المشاريع المقابلة لمواضيع المؤتمر الأربعة، في إطار نهج يقـوم علــى الأمــن البــشري. وبــالرغم مــن أن ســوء الإدارة والانتـهاكات المنهجيـة لحقـوق الإنـسان وسياسـات التمييـز والاستبعاد والتهميش الـسياسي والاجتمـاعي والاقتـصادي أو

التهميش المبني على نوع الجنس، واستعمال العنف لأغراض الغزو أو للمحافظة على السلطة السياسية والإفلات من العقاب على الجرائم، كلها مرتبطة بموضوع الديمقراطية والحكم الرشيد، كما يشير إعلان دار السلام، فهي، بالإضافة إلى استفحال الفقر والركود الاقتصادي والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، بين العوامل الرئيسية المسببة لانعدام الأمن والصراعات والحروب التي مزقت المنطقة. لذلك قد يبدو من الصعب عزل مجال عمل المؤتمر وقصره على تناول المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، بالرغم من أن إلحاح هذه المسائل من وجهة التسلسل الزمني تدعو بالطبع إلى إيلائها الأولوية واتخاذ إجراءات فورية.

وقد مكنتنا مشاركة منذ البداية جميع القوى في المنطقة والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية وأخذ شواغلها بعين الاعتبار، وهي سابقة إقليمية على ذلك المستوى، من جمع المنطقة برمتها دعما للمؤتمر ومن كفالة ختم العمل التحضيري بخاتم الشفافية وتوافق الآراء والبراغماتية. علاوة على ذلك، تشارك أسرة الأمم المتحدة بأسرها، بما فيها البعثات الموجودة في المنطقة والوكالات الرئيسية المتعلقة بمواضيع المؤتمر الأربعة، مشاركة كاملة في هذه العملية.

وأخيرا، كان المجتمع الدولي، وبصفة أساسية من خلال مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، الشريك المفضل للمؤتمر منذ إنشائه. وقد أحدثت العملية التحضيرية حماسا وآمالا تتناسب وحجم التحديات التي يتعين التعامل معها: بسط السلام والاستقرار في المنطقة وتنميتها.

وفي ذلك الصدد، أثّر إرجاء عقد اجتماع القمة الثاني بطلب من دولة عضو، رغم مشروعيته، على زخم التحضيرات لعقد مؤتمر القمة الثاني، الذي كان من المزمع عقده في أواخر عام ٢٠٠٥. فهو يقوّض العملية، نظرا لخطورة أن ينظر إلى هذا الإرجاء من باب الافتقار إلى الإرادة السياسية. كما يزيد من احتمال أن تتعرقل العملية التحضيرية وأن تترتب عليها عواقب مالية وخيمة لا يمكن التنبؤ بها.

لذا من الحتمي أن تتفق الدول الأعضاء في المؤتمر على تحديد تاريخ لعقد مؤتمر القمة الثاني في أقرب وقت ممكن لكي تظهر الإرادة السياسية وتحافظ على زخم العملية. ويجب أن تواصل احترام نص ومضمون أحكام إعلان دار السلام.

إن وجود الوزراء الحاضرين اليوم دليل لا يُنكر على الأهمية التي توليها بلدان منطقة البحيرات الكبرى والبلدان المجاورة لها وشركاؤها إلى هذه العملية. ولكن المجتمع الدولي يتوقع أن يرى إشارات قوية أخرى للالتزام السياسي والمالي الصامد على أرفع مستويات الدول الأعضاء في المؤتمر. وذلك شرط مسبق إذا ما أرادت منطقة البحيرات الكبرى إقناع المجتمع الدولي بعزمها على تحويل المنطقة إلى منطقة سلام وأمن واستقرار وتنمية، مما يجعلها أول موقع تجارب لعمل لجنة بناء السلام الجديدة.

إن الاجتماع الوزاري المزمع عقده في بوروندي من ٢١ إلى ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٦ سيكون فرصة لاتخاذ تدابير محددة لتطبيع العلاقات الدبلوماسية ولتنفيذ عدد من المشاريع والبروتوكولات.

وينوه تقرير الأمين العام أن مهمة تهدئة المنطقة وإشاعة الاستقرار والنهوض بالتنمية فيها مهمة ضخمة ولكنها قابلة للإنجاز. وعلى نطاق أوسع. وبفضل العمل المستمر للاتحاد الأفريقي وعمل الفريق الصغير التابع لمكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، فقد أحرز تقدم هام على مدى العامين الماضيين من العملية، بعد التقرير الأخير للأمين العام، في تطوير مشاريع ملموسة وواقعية وفي تعزيز الثقة بين بلدان المنطقة.

إننا نقترب من هدفنا. إلا أن الأمين العام يعتقد بأن على المجلس أن يواصل دعم العملية التحضيرية للمؤتمر عموما

وعمل مكتب الممثل الخاص للأمين العام خصوصا. كما ينبغي بذل كل الجهود لكفالة أن يجري، في أقرب وقت ممكن، عقد مؤتمر القمة الثاني واعتماد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية. حينئذ سيكون من واجب الأمم المتحدة، استنادا إلى استراتيجية الدبلوماسية الوقائية للممثل الخاص للأمين العام وبدعم المجتمع الدولي، وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، دعم ومساعدة المنطقة في وضع آلية متابعة إقليمية وفي تنفيذ الميثاق — محور العملية بأسرها. وعلى ذلك الأساس فحسب، وبجهود الأمم المتحدة، سيتمكن المؤتمر، الذي خصصت بلدان المنطقة والمجتمع الدولي لعمليته التحضيرية جهودا كبيرة – من أن يحقق أرباح السلام والأمن والاستقرار والتنمية لصالح شعوب منطقة البحيرات الكبرى، التي عانت كثيرا.

ذلك هو مضمون التوصيات التي اختتم بها الأمين العام التقرير الذي أتشرف بتقديمه إلى المجلس.

اسمحوا لي أن اختتم بملاحظة شخصية. إن منطقة البحيرات الكبرى، بتشكيلتها الحالية، تشمل دول أفريقيا الوسطى، ودول شرق أفريقيا، ودول الجنوب الأفريقي – أي ثلاث مناطق من مناطق أفريقيا الخمس – الأمر الذي يعني أن جلب السلام والأمن والاستقرار والتنمية إلى المنطقة سيساهم مساهمة جوهرية في كفالة أن تتكرر نفس تلك العملية في القارة الأفريقية بأسرها.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): على مدى الأعوام الـ ٣٠ الماضية انخفض دخل الفرد واستمرت زيادة النمو السكاني في بلدان منطقة البحيرات الكبرى، لا سيما في البلدان التي نشبت فيها الصراعات. وكانت النتيجة الإفقار الواسع الانتشار لشعوب بلدان منطقة البحيرات الكبرى التي نشبت فيها الصراعات. ويعيش ما يقرب من ٨٠ في المائة من الناس في تلك البلدان فعلا على أقل من دولارين في اليوم. وهكذا لم يحدث نمو في الطبقة الوسطى وبدلا من ذلك ازداد الفقر وغابت التنمية.

وعملية الافقار تلك حدثت في ظل ثروة طبيعية كبيرة لم تستفد منها إلا الشركات التجارية والحكومات الاوتوقراطية. وفي السنوات الأخيرة، وبسبب انفجار النمو السكاني والمطالب الاجتماعية المترتبة عليه، انهارت تلك الاوتوقراطيات، متسببة في تمزق النسيج الاجتماعي لتلك البلدان وفي ظهور نزاعات طائفية بين المجموعات المسلحة غير المشروعة، التي سعت ولا تزال تسعى إلى الاستيلاء على الموارد الطبيعية للبلد لصالحها.

وفي ظل خلفية الصراعات بين المجموعات المسلحة غير المشروعة على تملك الموارد الطبيعية، واستمرار النمو السكاني ونسبة الفقر التي تصل إلى ٨٠ في المائة، من الصعب جدا – ولنكن صريحين هنا – كفالة استدامة الديمقراطية. وأرجوا أن لا تسيئوا فهمي؛ فالعمليات الانتخابية الرامية إلى إعادة بناء تلك البلدان لا غنى عنها بغية منح الشرعية إلى الإعمار الوطني في تلك البلدان. إلا أنها غير كافية في سياق التمزق الاجتماعي.

يتعين علينا أن نقر بأننا حتى الوقت الحاضر نقوم في منطقة البحيرات الكبرى ببناء ديمقراطيات على أسس ضعيفة وهشة. ولتلك الأسباب، فإن العديد من عمليات الانتقال في ما بعد الصراع ليست إلا مراحل مبكرة لأزمات جديدة للديمقراطية.

والمهمة الأساسية المطروحة إذا ما أريد للديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى أن تدوم هي الإدارة العاجلة لما يمكن أن يسميه المرء ''العناية الدولية الاقتصادية الصحية الفائقة'' للبلدان التي أجريت أو توشك أن تجري فيها عمليات انتخابية. ويجب علينا أن نعفي تلك البلدان من

ديونها، ونزيد المساعدة الرسمية، ونمنحها حق الوصول إلى الأسواق من دون تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، وأن نكفل أن يستثمر القطاع الدولي الخاص أمواله، استنادا إلى ميثاق الأمين العام، في تلك البلدان بقصد تحديث اقتصاداتها الأولية بغية كفالة اندماجها التنافسي في الاقتصاد العالمي. ويجب أن نفهم أن الديمقراطية لا تكون مستدامة حينما يكون قرابة ٨٠ في المائة من السكان فقراء وعندما يكونون محاطين بموارد طبيعية غنية تسيطر عليها جماعات مسلحة غير مشروعة. علاوة على ذلك، فإن موارد المنطقة الطبيعية وحدها لا يمكن أن تساعد هذه البلدان على الخلاص من الفقر. والسمة الرئيسية في تخلف التنمية هي وجود موارد طبيعية وتصدير للسلع، وهما من الناحية التاريخية يخفضان الأسعار، مما يعيق التنمية.

يجب تركيز أكبر قدر من الرعاية الاقتصادية المكثفة في منطقة البحيرات الكبرى على جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي هي المركز الاستراتيجي للمنطقة بأسرها. فبدون استقرار في ذلك البلد، لن يكون لدينا استقرار أو سلام أو ديمقراطية في المنطقة. ولكي نبني سلاما وديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نحن بحاجة إلى أن تكون بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعثة قوية تردع الجماعات المسلحة غير المشروعة وتحلها. كما أننا بحاجة إلى قوة مسلحة وطنية تمركز استخدام القوة، وقوة شرطة على مستوى عال من التدريب توفر الأمن لمواطنيها، وأخيرا دولة قادرة على توفير الخدمات العامة الأساسية. واليوم لا تستطيع جمهورية الكونغو الديمقراطية أحيانا أن توفر من ميزانيتها الوطنية خدمات عامة أساسية مثل الصحة والتعليم، وقبل كل شيء الأمن المدني. وفي هذه الظروف من الممكن للاستقرار والديمقراطية في البحيرات الكبرى أن يعودا مرة أخرى إلى الانزلاق في أزمة.

وأود هنا أن أشيد بأصحاب الخوذات الزرقاء الذين ضحوا بأرواحهم، ولا سيما حفظة السلام من غواتيمالا الذين شن عليهم جيش الرب للمقاومة هجوما في كمين قبل بضعة أيام. وتبيّن مثل هذه الحوادث أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتابع عن كثب التطورات المتعلقة بهذه الجماعات غير المشروعة، خاصة جيش الرب للمقاومة، الذي خرّب شمال أوغندا وله وجود في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان أيضا. وسيهتم وفدي كما ينبغي بالمقترحات التي قد يتم تقديمها فيما يتعلق بممارسة الضغط على هذه الجماعات المسلحة.

وبشكل مماثل، يجب أن نكون يقظين بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بنظام الجزاءات، حتى نمكّن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة المنظمة – وقبل كل شيء دعم الدول المجاورة – من السيطرة على أراضيها، وكذلك على مداخلها البرية والجوية، لمنع تهريب الأسلحة والموارد الطبيعية. وينبغي لنا أيضا أن ننظر فيما إذا كان يمكن أيضا لبعثة المنظمة أن تُمنح ولاية إقليمية لتلبية الاحتياجات الأمنية على الحدود.

ولا يمكن تثبيت الديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى بدون قابلية اقتصادية أساسية للحياة. ومن ثم، ينبغي للموارد الطبيعية أن تخضع مرة أخرى للسلطة القضائية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، حتى تتوفر للحكومة الجديدة التي ستُنتخب في حزيران/يونيه المقبل الموارد اللازمة للحكم.

ويتعين معالجة مسألة التعمير الوطني في بلدان منطقة البحيرات الكبرى بطريقة شاملة. فيجب أن نشجع الديمقراطية وأن ننظم الانتخابات. إلا أنه يجب في الوقت ذاته أن نوفر رعاية اقتصادية دولية مكثفة وعاجلة من أجل البدء بخفض الفقر، الذي أكرر أنه يضر بنسبة ٨٠ في المائة من

السكان. وأعلم أن هذا تحد رئيسي لكن، وكما قلت، فإن الديمقراطيات لا تكون مستدامة بدون القابلية الاقتصادية الأساسية للحياة وبدون السلام الاجتماعي.

لهذه الأسباب تؤيد بيرو الميثاق المقترح للأمن والاستقرار والتنمية لمنطقة البحيرات الكبرى، ونعتقد أنه ينبغي عقد المؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى بدون تأخير، ونأمل من لجنة بناء السلام المنشأة مؤخرا أن تدرج أمن وتنمية منطقة البحيرات الكبرى ضمن القضايا ذات الأولوية في جدول أعمالها.

السيد ياماموتو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تشيد الولايات المتحدة بكم، سيدتي الرئيسة، وبحكومتكم، جمهورية تترانيا المتحدة، على العمل الهام الذي قمتم به في إعداد مشروع القرار المعني بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى (S/2006/51).

وتثني الولايات المتحدة على العمل الحاسم الذي يقوم به مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ونحن نتشاطر مع لجنة بناء السلام الجديدة التابعة للأمم المتحدة التزاما بدعم التنمية السياسية والاقتصادية للدول الهشة.

إننا متضامنون مع السفير سوينغ، واللواء غي، واللواء كاميرت، والرجال والنساء الذين يخدمون ببسالة وبطولة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولشعب غواتيمالا وأسر قوات غواتيمالا التي قدمت التضحية الكبرى، نوجه صلواتنا ونتقدم بتعازينا، وقبل كل شيء نعرب عن امتناننا لهم على خدمتهم. ونرثي أيضا الضحايا الأبرياء الذين لقوا حتفهم ومازالوا يلقون مصرعهم كل يوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وأوغندا.

إننا نشجب أعمال العنف وندين أعمال القتال التي تمارسها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وجيش الرب للمقاومة، وقوات التحرير الوطنية، والقوات والميليشيات السلبية الأخرى التي مازالت تقوم بعمليات في منطقة البحيرات الكبرى.

لأكثر من عقد الآن ظلت هذه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات السلبية تشكل تهديدا. فكم سنة أخرى يجب أن ننتظر؟ وإلى متى يجب علينا أن نقف شهودا على أعمال العنف والتهديدات المستمرة من هذه القوات السلبية؟ ونحن شهود أيضا على الدمار والمعاناة الإنسانية التي تتسبب فيها القوات السلبية والجماعات المسلحة والميليشيات. إن أكثر من ٤٢٥ ٠٠٠ لاجئ، وعدد أكبر من المشردين داخليا، يؤكدون لكل واحد منا المهمة الناقصة التي تنتظرنا في منطقة البحيرات الكبرى.

إن الولايات المتحدة تشيد بحكومات وشعوب بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا إشادة كبيرة على إيمانها وثقتها والتزامها بالعمل معا في اللجنة الثلاثية زائد واحد وعلى تفانيها في ذلك. ولكل بلد من هذه البلدان الأربعة أثره، ليس لشعوبها فحسب بل أيضا في الإعداد لمنطقة أكثر أمانا وازدهارا في البحيرات الكبرى. ونعرب أيضا عن تقديرنا للدعم الذي يقدمه لهذا المسعى زملاؤنا في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

وأود أن أؤكد لأعضاء المجلس التزام الولايات المتحدة بهدف السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى وكل أرجاء أفريقيا. ونطالب المجلس بمواصلة تعزيز قيادته وتعاونه في ضمان السلم والأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الانتخابات هذا العام ولوجود بوروندي مفعمة بالحيوية، ودعم عمليات المكافحة ضد القوات السلبية التي تواجهها رواندا كل يوم، وكذلك عمليات المكافحة

والتحديات التي تواجهها أوغندا. وينبغي لنا جميعا أن نقف معا، وأن نعمل يدا واحدة، لمواجهة احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا في منطقة البحيرات الكبرى. ولنجدد جهودنا ولنكرسها لتلك المساعي.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أرحب بكم، سيدتي، وان أشكركم على أخذ زمام المبادرة لعقد مناقشة اليوم، التي تتصف بالاهتمام والأهمية حيث استمعنا لأكثر من ١٠ وزراء من أفريقيا، وهم إجمالا ١٤ وزيرا من مختلف البلدان.

وتؤيد اليونان تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، أود أن أدلي ببعض التعليقات.

ما انفكت منطقة البحيرات الكبرى في الأعوام الأخيرة مسرحا لعودة العنف العرقي وأزمات مترابطة شكلت في العديد من المناسبات تحديا لقدرات المجتمع الدولي على التصدي للأزمات وإدارها.

وأحدثت الإبادة الجماعية في رواندا التي وقعت عام ١٩٩٤ تأثيرا مزعزعا للاستقرار في جميع أرجاء المنطقة. ودمرت الحرب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعذبت الحرب العرقية في بوروندي البلد بعد استقلاله، مسفرة عن أمواج من اللاجئين والأشخاص المشردين. وتحدث الحالة في شمال أوغندا مضاعفات على البلدان المجاورة.

ولكن حصلت في الأعوام الأخيرة تحسينات كبيرة، وإن كانت مضنية. وتشمل تلك التحسينات تحقيق مصالحة وطنية رائعة في رواندا؛ وتنظيم ناجح للاستفتاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموافقة كاسحة على الدستور الجديد؛ وإجراء انتخابات سلمية وديمقراطية في بوروندي، مثلت نموذجا ناصعا أدى إلى انتخاب رئيس جديد وحكومة جديدة؛ وإضعاف جيش الرب للمقاومة وتوجيه المحكمة الجنائية الدولية لوائح اتهام إلى قادته.

وبالرغم من وجود اتفاقات للسلام بين مختلف الأطراف المتحاربة، فان تنفيذ هذه الاتفاقات ابعد من أن يكون تنفيذا ذاتيا. وأدركت بلدان المنطقة، فضلا عن المجتمع الدولي، بشكل تدريجي أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى سيستلزم بعدا إقليميا قويا.

وفي الواقع، خلال الأعوام الخمسة الماضية، يدين التقدم الذي أحرزته رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بالكثير للجهود الدبلوماسية الإقليمية، مثل اللجنة الثلاثية الموسعة، ويدين أيضا للمساعي المتضافرة والمتعددة الأطراف، التي توجت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بالتوقيع على إعلان دار السلام لمبادئ السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

إن المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى الذي يعقده الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لا يشكل مناسبة، ولكنه عملية إقليمية تستند إلى تدابير بناء الثقة، والجهود المتوازية في مجال الأمن والتنمية، ومعالجة المشاكل المشتركة بالتعاون. ونؤيد المؤتمر تأييدا تاما ونؤمن بأنه يحظى بأهمية جوهرية للمنطقة.

ونؤمن إيمانا راسخاً بأن مؤتمر قمة نيروبي المقبل ينبغي أن يواصل السير على ذلك النهج الإقليمي. ولا يمكن تحقيق السلام الطويل الأجل والاستقرار في المنطقة إلا على أساس التزام حقيقي من جميع البلدان باحترام سلامة الأراضي والسيادة الوطنية وبالتسوية السلمية للمسائل المعلقة. والصراعات وعدم الاستقرار في جميع بلدان منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن عمليات التوغل العسكري، تعرض للخطر السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها وتمثل

تهديدا جديا للجهود الوطنية من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية.

وشددت اليونان مرة بعد أخرى، في المشاورات الرسمية وغير الرسمية على السواء، على أن إصلاح قطاع الأمن، بالاقتران مع نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وبالترافق مع الجهود المتضافرة لتهيئة بيئة لسيادة القانون، يشكل أمرا أساسيا لتهيئة الظروف اللازمة التي يمكن أن يسود فيها السلام.

وأعربنا عن تأييدنا لإعلان دار السلام، الذي يوفر إطارا صلبا لصياغة اتفاق لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والمقرر اعتماده في مؤتمر القمة الثاني الذي يعقد في نيروبي. ونحن مقتنعون بان عملية المؤتمر الدولي تمثل منهاجا حقيقيا لتوطيد السلام الإقليمي وتعزيزه بدون إنشاء آليات متابعة بطيئة ومتداخلة.

ونؤمن إيمانا راسخاً بأننا ينبغي، في ضوء تلك الجهود، أن نثابر على العمل في نفس السياق. وعلى وجه الخصوص، إلى جانب المتابعة الوثيقة للانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، في وسع مجلس الأمن أيضا أن يركز على السياق الإقليمي بتقديم المساعدة بشكل أفضل في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادتهم إلى وطنهم وإعادة إدماجهم وتوطينهم، فضلا عن تحسين المراقبة والتنفيذ الصارم لحظر الأسلحة، وخاصة في ما يتعلق بالأسلحة الصغيرة. وينبغي للمجلس أيضا أن يوجه عمليات حفظ السلام بإيلاء اهتمام خاص لتعزيز أمن الحدود.

كما ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة عموما، بما فيها لجنة بناء السلام التي، من المأمول، أن توضع قريبا موضع التنفيذ، أن تركز على تيسير الحلول للعديد من الأزمات الرئيسية في المنطقة، مثل مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وفي ذلك الصدد، نحن على استعداد لدعم اقتراحات بإنشاء آليات خاصة، مع مراعاة المبادرات القائمة مثل عملية كيمبرلي لماس الصراع وخطة عمل الاتحاد الأوروبي لإنفاذ قانون الغابات وإدارتها والتجارة في قطع الأشجار بصورة غير قانونية.

ونؤمن إيمانا راسخاً بأن إنهاء الإفلات من العقاب في منطقة البحيرات الكبرى سيسهم في تعزيز السلام والاستقرار هناك. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد على الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية من أجل تقديمهما إلى العدالة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم الدعم بنشاط لآلية وطنية للمساءلة. والعناصر المذكورة آنفا ترد في مشروع القرار الذي أعدته تنزانيا، ونحن ممتنون له وسنؤيده.

وأود أن أختتم بياني بان اذكر أن اليونان ستواصل تقديم الدعم لعملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى، في إطار الجماعة الأوروبية وثنائيا على السواء، لفائدة وازدهار شعوب المنطقة ولمصلحة تحقيق الاستقرار الدائم في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ليسون (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدتي، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن، وان اشكر تنزانيا على عقد مناقشة اليوم في هذه المرحلة الحاسمة على طريق إعادة بيئة آمنة في منطقة البحيرات الكبرى.

إن التقدم المحرز في عمليات السلام في منطقة البحيرات الكبرى في الأوقات الأخيرة يوضح العمل الذي يمكن إنجازه من خلال التعاون والجهود الإقليمية والدولية المنسقة. وأستراليا تهنئ بوروندي على مضيها بنجاح نحو

الحكم عن طريق ممثلين منتخبين. ونشيد أيضا بالخطوات التي اتخذها بالفعل جمهورية الكونغو الديمقراطية صوب بلوغ ذلك الهدف. ويبشر الإجراء الناجح للاستفتاء الدستوري الأخير بالخير للانتخابات العامة المقبلة.

ولكن ما زالت الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي. ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، يان إيغلاند، أحاط المجلس علما الشهر الماضي بالتهديد الخطير والمتزايد للسلام والأمن الإقليميين الذي تسببه أنشطة جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان، وشمال أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسببت تلك الأنشطة المعاناة وعدم الاستقرار للمنطقة ولملايين الأشخاص الأبرياء المشردين.

ولا يمكن تحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى بينما تنتشر الجماعات المتشددة مثل جيش الرب للمقاومة. وبالتالي، نناشد جيش الرب للمقاومة وقف أعماله المتصفة بالعنف، والتعاون التام مع المجتمع الدولي والبلدان الإقليمية بغية إنهاء الصراع. ونناشد أيضا الحكومات الثلاث المعنية العمل لتعزيز الحلول الإقليمية.

ولئن كان مجال التركيز الرئيسي للنشاط الإنساني لاستراليا هو منطقتنا بالذات أي آسيا والمحيط الهادئ، فإن أستراليا تساعد الأشخاص المتضررين في شمال أوغندا بتقديم التبرعات التي تدار من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي. وفي العام الماضي، قدمت أستراليا مليوني دولار من خلال برنامج الأغذية العالمي لمساعدة الأشخاص المشردين الذين يعيشون في مخيمات في شمال أوغندا. كما أننا ساهمنا في تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال نشر ١٥ من أفراد قوة الدفاع الأسترالية في بعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي المستقبل القريب، سيتم أيضا نشر ١٠ ضباط من الشرطة الاتحادية الأسترالية في بعثة الأمم المتحدة في السودان.

وترحب أستراليا بالقرار الذي اتخذ مؤخرا بإنشاء لجنة للأمم المتحدة لبناء السلام. ونؤيد اضطلاع الأمم المتحدة بدور أقوى وأكثر تنسيقا في مساعدة الدول الضعيفة في التفاوض بشأن عملية بناء السلام. ونؤيد على نحو خاص التنسيق الأفضل بين مختلف الأطراف الفاعلة التابعة للأمم المتحدة على أرض الواقع في البلدان التي تعيش فترة ما بعد الصراع. وفي سياق المناقشة الحالية بشأن منطقة البحيرات الكبرى، نتوخى أن تتمكن اللجنة من مساعدة البلدان والمنظمات الإقليمية على السعي إلى تحقيق أهدافها.

أخيرا، تحث أستراليا المجلس على إبقاء المسائل الإنسانية والأمنية التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى قيد نظره.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الحشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، سيدتي، أن أشيد بكم وببلدكم الشقيق، جمهورية تنزانيا، على الطريقة الممتازة التي تديرون بها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكركم على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تمكن الدول الأعضاء في المنظمة من المشاركة في مداولات مجلس الأمن بشأن كيفية تحسين فعالية معالجته لهذه المسألة من عمله لتحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وتونس مسرورة لأن تلاحظ تجدد اهتمام مجلس الأمن بهذا الموضوع، الأمر الذي يمكن أن يساعد على تشكيل نهج شامل لحل قضايا الأمن والتنمية الشديدة الإلحاح في المنطقة. وفي ذلك السياق نرحب ببعثة المجلس

الموفدة في تشرين الثاني/نوفمبر إلى بلدان المنطقة ونعرب عن تأييدنا للاستنتاجات التي توصلت إليها.

ونحن نحيي حكمة النهج الذي تدعو إليه الرئاسة التترانية لمجلس الأمن فيما يتعلق بمعالجة هذه المسائل في إطار إقليمي. ونؤيد ذلك النهج تأييدا كاملا لأننا، منذ فترة عضويتنا في المجلس في ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ اقترحنا هذا النهج. والواقع أن تونس، إذ تدرك تلك الروابط بين مختلف الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى، دعت في المجلس إلى اعتماد نهج شامل وإقليمي تجاه هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، اقترح رئيس جمهورية تونس، فخامة السيد زين العابدين بن علي، فكرة عقد المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، باعتباره المحفل الملائم للنظر الشامل في القضايا الإقليمية.

وتولي تونس أعلى الأهمية لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا من خلال تحسين التعاون والتنسيق بين هيئات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي عموما بهدف معالجة الأسباب الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للصراع في أفريقيا. وأود أن أشير أيضا إلى أن نهاية إحدى بعثات السلام لا تدل بالضرورة على إقامة السلام المستدام. فهذا السلام لا يمكن ضمانه إلا بوضع الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لبناء السلام في الأجل الطويل. ويقع على عاتق المجتمع الدولي الواجب السياسي والأخلاقي للعمل معا لتحقيق تلك الغاية. ولجنة بناء السلام، التي تقرر إنشاؤها في مؤتمر القمة العالمي المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، يجب أن توفر إطارا أساسيا لهذا العمل.

ومما يتسم بأعظم الأهمية، في منع نشوب الصراعات وبناء السلام على السواء، التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، في إطار الفصل الثامن من الميثاق. وتود تونس أن تؤكد من جديد رغبتها في التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولاسيما بهدف تحسين قدرات مؤسسات الأمم المتحدة.

ويوجد في منطقة البحيرات الكبرى اليوم أكثر من ٢٠٠٠٠ جندي ذوي الخوذ الزرق من عدد البلدان الأفريقية المساهمة بقوات، بما في ذلك بلدي. والجهود التي تبذلها أفريقيا لممارسة مسؤوليتها تستحق مزيدا من الدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وإنشاء مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي بغية وضع السياسات الإقليمية لمنع الصراعات سيساعد قطعا الدول الأفريقية المعنية. ولكن الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على حفظ السلام يجب أن تصحبها جهود من المجتمع الدولي في سياق الواجبات الجماعية بموجب الميثاق، الذي يعطي مجلس الأمن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وتدعو تونس مرة أخرى المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المانحة، إلى تقديم مساعدة إنسانية واقتصادية سخية إلى بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وهذا من شأنه تمكين الشعوب المعنية من التمتع بفوائد السلام. ومن مصلحة تلك الشعوب النظر إلى الصفحة الحالية في تاريخ منطقة البحيرات الكبرى باعتبارها من الماضي: صفحة تطوى الآن بلا رجعة لتسفر عن التزام بإيجاد حلول سلمية للمشاكل المتبقية، والقيام بذلك بروح بناءة وتعاونية وفي إطار نهج إقليمي شامل ومتعدد الأبعاد.

إن تونس فخورة بانتمائها إلى أفريقيا، وظلت تعمل باستمرار على أساس التزامها القوي بالقضايا الأفريقية وبالسلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وقد شارك بلدي، كما يشارك الآن أيضا، في العديد من بعثات حفظ السلام في المنطقة، ونحن مستعدون لمواصلة هذا العمل، في إطار إمكانياتنا. وبلدي مستعد أيضا ليتشاطر مع بلدان

المنطقة خبرتنا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مراحل الخروج من الصراع وإعادة بناء السلام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): سيدتي الرئيسة، اسمحوا لي أن أقرأ بيان السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية جمهورية مصر العربية أمام هذا الاجتماع الوزاري الهام، ونصه كما يلي:

''أود بداية'' الإعراب عن تقدير حكومة جمهورية مصر العربية لمبادرتكم الهامة بعقد هذه الجلسة أثناء رئاسة بلدكم الشقيق لمجلس الأمن، ذلك التقدير الذي ينبع من اهتمام مصر البالغ بقضية الأمن والسلام والتنمية والديمقراطية في منطقة البحيرات الكبرى، التي تمثل محورا استراتيجيا لأمن القارة الأفريقية ولمجموعاتها الإقليمية الفرعية ولأمن مصر القومي على حد سواء.

''فقد حدد قادة منطقة البحيرات الكبرى في ''إعلان دار السلام'' رؤيتهم لمستقبل المنطقة، وجددوا التزامهم بملكية مصيرهم ومستقبلهم من جهة، وأكدوا من جهة أخرى على إدراكهم لضرورة توفر الدعم الدولي الحقيقي للجهود الذاتية والإقليمية لتحقيق تطلعات الشعوب الأفريقية نحو مستقبل أفضل، تتكامل فيه عناصر الأمن والتنمية والديمقراطية وفق الأولويات الأفريقية الخالصة. وإيمانا من مصر بأهمية أن تظل هذه الرؤية هي الإطار الحاكم لجهود التوصل إلى السلام والاستقرار.

''وانطلاقا من مسؤولية مصر الرئيسية تجاه منطقة البحيرات الكبرى، ينصب حديثي على عدد من الأفكار التي تركز على الجوانب المؤسسية للتحرك الجماعي دوليا وإقليميا للتعامل مع المفهوم الشامل للأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وذلك استرشادا ببعض العناصر الواردة بالورقة التي وزعتها الرئاسة التنزانية في وقت سابق لهذا الغرض.

''أولا، إن التعامل الفعال مع قضايا منطقة البحيرات الكبرى يقتضي منا مزيداً من التكامل المؤسسي القائم على تعزيز وتطوير أدوار ومهام جميع الأطراف في تنفيذ رؤية دول المنطقة لمستقبلها وفق أولوياتها الاستراتيجية على طريق تحقيق الأمن والتنمية. فهناك – دون شك – حاجة ماسة لمزيد من التناغم بين الأدوار الحيوية المختلفة، وخاصة الدور الذي يقوم به مجلس الأمن في حدود اختصاصه بتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال الولايات والمهام التي يمنحها لبعثات حفظ السلام المنتشرة في بوروندي والكونغو الديمقراطية والسودان، والدور والمهام التي يقوم بها مجلس الأمن والسلم الأفريقي بوصفه الجهاز الإقليمي الرئيسي لتناول قضايا الأمن في القارة، وبما يتواءم أيضا مع أحكام الفصل الثامن من الميثاق ومع روح القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥).

''ومن هنا، فإن مصر ترحب بإيجاد آلية دورية للتشاور المؤسسي بين المجلسين، تقوم على تبادل الزيارات، وعقد المشاورات الدورية المتواصلة حول مختلف القضايا ذات الاهتمام الخاص للقارة الأفريقية. وإذا كانت التجربة العملية قد أثبتت أن مفهوم الأمن والسلم في منطقة البحيرات الكبرى لا يمكن له أن يتوقف عند التناول الأمني والسياسي المحدود والتقليدي، فإن الأمر يتطلب منا أن

نستحدث رؤية أكثر شمولا لتناول الجوانب الإنمائية التي تسهم في تعزيز واستدامة الأمن، والتي تقع في دائرة اختصاص وولاية الأجهزة والبرامج والوكالات الأخرى المتخصصة للأمم المتحدة، التي تمثل فيما بينها منظومة متكاملة للتعامل مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للدول الأفريقية بوجه عام، وفي مرحلة ما بعد التراع بوجه خاص. وينبغي أن يتم تنفيذ هذه الرؤية الشاملة من قبل تلك الأجهزة والبرامج بالتعاون مع نظيراتها في الاتحاد الأفريقي، ومن خلال برامج ميدانية سريعة التأثير تؤكد للمجتمعات ذات الصلة مكاسب السلم السريعة في مقابل مثالب الحرب والتراع.

''ثانيا، يرتبط بما تقدم تفعيل دور لجنة بناء السلام الناشئة كحلقة اتصال مؤسسي متفردة لتنسيق الجهود الدولية والإقليمية لدعم التحول من حالة التراع إلى مرحلة التنمية وإعادة الإعمار. ومما لا شك فيه أن الدول الخارجة من نزاعات في منطقة البحيرات الكبرى ستكون محل اهتمام وتركيز لجنة بناء السلام بصورة مباشرة، وخاصة في بوروندي، في ضوء تأهل الأوضاع فيها لتعاون حقيقي بين حكومتها الوطنية والأمم المتحدة – هذا التعاون المستند إلى الأولويات التي تعكف الحكومة البوروندية على بلورتها وتحديدها لطرحها على المجتمع الدولي للمعاونة في تحقيقها. كما يتعين توجيه اهتمام اللجنة إلى معاونة جمهورية الكونغو الديمقراطية في حشد الدعم الدولي لها مع انتهاء المرحلة الانتقالية الراهنة، فضلا عن أهمية مساهمة لجنة بناء السلام في مساعدة دول منطقة البحيرات الكبرى على تنفيذ العناصر المختلفة لإعلان دار السلام ولغيره من المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى مواجهة التحديات العابرة للحدود والمتعددة الأبعاد في مرحلة ما بعد التراع بالمنطقة، وذلك من خلال تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ودول منطقة البحيرات الكبرى، ثنائيا وجماعيا.

''وأود أن أؤكد مجددا على موقف مصر الثابت الذي تم التعبير عنه خلال مرحلة المشاورات السابقة بشأن قراري إنشاء وتفعيل لجنة بناء السلام، والذي ينبني على أهمية ارتباط أية جهود دولية لبناء السلام باحترام وتعزيز مفهوم الملكية الوطنية لتلك الجهود، كشرط رئيسي لنجاحها وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة منها. كما أود، في هذا السياق، الإشارة إلى أن مصر قد تقدمت رسميا بترشيحها عن الجمعية العامة لعضوية اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام اقتناعا منها بأهمية دور اللجنة كأحد أهم المحافل التي ستشهد تطويرا للمساهمات المصرية المتزايدة في دعم جهود تحقيق السلام والاستقرار في أفريقيا وفي مناطق العالم الأخرى.

''ثالثا، إن مفتاح تحقيق انفراج حقيقي في التعامل مع الوضع في منطقة البحيرات الكبرى سيكون مرهونا بالتركيز على عدد من القضايا الحيوية ذات الصلة بجهود منع وتسوية التراعات وبناء السلام، التي تتمثل في تشجيع إجراءات بناء الثقة بين حكومات دول المنطقة؛ وبناء قدراتها في مجال مراقبة الحدود وتبادل المعلومات؛ وتنسيق السياسات المتعلقة ببرامج نزع أسلحة وتسريح وإعادة إدماج أفراد الميليشيات؛ وعودة وتوطين اللاجئين والنازحين؛ وبناء قدرات قطاعات الأمن الوطنية لتحقيق سيطرة الدولة على جميع أراضيها؛

وتعزيز مفاهيم الديمقراطية والشفافية وحكم القانون، وفقا للخصوصيات الاجتماعية.

”كما أود الإشارة في هذا السياق إلى ضرورة توحد رؤية المجتمع الدولي حول أسلوب مكافحة الارتباط الثابت بين الاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية للمنطقة وتأجيج الصراعات المسلحة فيها، وما يرتبط بذلك أيضا من ظواهر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة التي ينبغي القضاء عليها. ومن هنا، ترى مصر أن عناصر كل من قراري الجمعية العامة ٢٢٣/٦٠ ومجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) بشأن أسباب النزاعات في أفريقيا إنما يمثلان معا إطارا مفاهيميا مهما يجب استكماله من خلال عدد من الإجراءات التي يمكن أن تصب في تطوير رؤية المجتمع الدولي لتناول أسباب النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى، وذلك استمرارا للتوجه الذي بدأت خطواته بقرار المجلس ١٦٤٩ (٢٠٠٥) بشأن التصدي للتهديدات التي تمثلها الجماعات المسلحة الأجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيره من القرارات والمواقف التي يدعمها الاتحاد الأفريقي ويسهم في صياغاتها وبلورتها. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتوجيه الدعوة إلى مختلف الأطراف المعنية في المنطقة للعمل على وقف هجمات جميع الجماعات المسلحة عبر الحدود، خاصة الهجمات التي تشنها جماعة جيش الرب للمقاومة على الأراضي الأوغندية، وجماعة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على الأراضي الرواندية.

”ختاما، أود التأكيد على أن مصر لن تألو جهدا في سبيل تعزيز الجهود الدولية والإقليمية، لتحقيق الأمن والاستقرار، بمفهومهما الشامل، في منطقة البحيرات الكبرى، وأنها تلتزم في ذلك بالعمل المتواصل من خلال مختلف أجهزة وآليات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، انطلاقا من الانتماء المصري الثابت للقارة، والتزامها التاريخي أمام شعوبها، واقتناعها بوحدة الهدف والمصير“.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشوي يونغ – جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المفتوحة وعلى تعميم ورقة مفاهيم بشأن الموضوع قيد المناقشة.

كما أود أن أعرب عن تعازي وفدي لمقتل ثمانية من حفظة السلام من أبناء غواتيمالا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يوم الاثنين.

ظلت منطقة البحيرات الكبرى لعقود من الزمان مسرحا للعديد من الصراعات العنيفة، التي بلغت أزمة لا مثيل لها في الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤. ولكن خلال العام الماضي، أحرزت عمليات السلام في المنطقة تقدما كبيرا. ففي بوروندي، شكلت حكومة جديدة من خلال انتخابات سلمية وديمقراطية، مختتمة الفترة الانتقالية لذلك البلد. وفي غضون ذلك، عقد بنجاح، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استفتاء بشأن مشروع الدستور، مما أرسى قاعدة ثابتة للانتخابات المقرر إجراؤها هذا العام.

وبالرغم من تلك التطورات السياسية الإيجابية، ما زالت المنطقة تواجه بتحديات مروعة. فرواندا بحاجة إلى المزيد من توطيد السلام والمصالحة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الجوهري أن تجرى انتخابات حرة وديمقراطية قبل نهاية الفترة الانتقالية في حزيران/يونيه. وإضافة إلى ذلك، لا بد من نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية التي تعمل في ذلك البلد وإعادتها إلى أوطانها.

ونرى أن هناك ثلاث مسائل بالغة الأهمية لتحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى وهي: اتخاذ نهج إقليمي؛ والتركيز على عملية بناء السلام؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

أولا، يلزم أن ينظر إلى الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى من منظور إقليمي أكثر من غيره. وسكان منطقة البحيرات الكبرى مترابطون عرقيا وثقافيا ولغويا، مما يعني أن وجود حالة من عدم الأمن في بلد يؤثر مباشرة على البلدان الأخرى في المنطقة. فعلى سبيل المثال، إن الجماعات المسلحة الأجنبية التي تعمل في بلد واحد لا تهدد أمن ذلك البلد فحسب، ولكنها تهدد أمن البلدان المجاورة أيضا، لأنها تعمل عبر الحدود. وبناء على ذلك، فإن ضمان السلام والأمن في أي بلد يستلزم التعاون الوثيق مع جيرانه.

ونؤمن بأن المشاكل الإقليمية يمكن حلها بشكل أفضل من خلال المنظمات الإقليمية، التي تحظى بمزايا نسبية في قيادة عمليات السلام على مستوى المجتمعات المحلية. وفي ذلك الصدد، نرحب بتولي المسؤولية والقيادة على نحو متزايد من قبل الاتحاد الأفريقي في صون السلم والأمن في أفريقيا، والاضطلاع بدور مكمل لجهود الأمم المتحدة. ونحث على زيادة ذلك التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وإضفاء الطابع المؤسسي عليه.

ثانياً، إن استتباب السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى يتطلب تركيزاً لا على صنع السلام وحفظه فحسب، بل وعلى جهود بناء السلام أيضاً. وحتى بعد تولية حكومة جديدة من خلال انتخابات ديمقراطية، فإن البلد الخارج من الصراع يظل هشاً لفترة من الوقت على الأرجح بسبب التحديات الجمة التي يواجهها، مثل تعزيز المؤسسات الوطنية والقضاء على الفقر. وفك ارتباط المجتمع الدولي على نحو مفاجئ في هذه المرحلة يمكن أن يؤدي إلى عودة الصراعات إلى الظهور. فبوروندي، مثلاً، تمر بتلك المرحلة حالياً، مما يعني أنه يجب متابعة جهود بناء السلام بنشاط في الأعوام المقبلة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تفعيل عمل لجنة بناء السلام في وقت مبكر.

ثالثاً، بالإضافة إلى تلك النهج المتوسطة والقصيرة الأجل، من الأهمية بمكان أن تعالج الأسباب الجذرية للصراعات بغية منع تكرار نشوبها وصون السلام الدائم على الأجل الطويل. وتلك الأسباب الجذرية تتضمن الفقر المدقع المزمن والقطاع الخاص الهش وغياب المؤسسات الوطنية القوية التي تستند إلى سيادة القانون والحكم الرشيد وتفشي الإفلات من العقاب. ولئن كانت تسوية الصراعات سلمياً مسألة بالغة الأهمية، إلا أنه من الأفضل كثيراً منع نشوب الصراع مقدماً. وفي هذا الصدد، لا بد للبلدان في هذه المنطقة من تنفيذ استراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل بمساعدة المجتمع الدولي.

وجمهورية كوريا تشارك بنشاط في الجهود الدولية لمساعدة البلدان الأفريقية على تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية. ونعتزم مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها جمهورية كوريا بحلول عام ٢٠٠٩. وإلى جانب هذه المساعدة المتزايدة، سنكثف جهودنا لدعم البلدان الأفريقية- بما في ذلك البلدان في منطقة البحيرات الكبرى- في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات وتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على ميادين الخدمات الطبية وتنمية الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات. وخلال هذا العام، سنقدم ٣،٤ مليون دولار للمشاريع الإنمائية في منطقة البحيرات الكبرى. وعلاوة على ذلك، نرحب بالفرص لمشاركة البلدان الأفريقية خبراتنا في تنفيذ استراتيجيات إنمائية ناجحة وفي تعزيز الحكم الرشيد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجزائر.

السيد يوسفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): في البداية اسمحوا لي، سيدتي، أن أقدم لكم أخلص التهنئة على إدارتكم الحكيمة والمستنيرة لأعمال مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وأهنئ وفدكم أيضاً على الاختيار الحصيف لموضوع هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

أود كذلك أن أعرب عن تعازي حكومة بلادي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى حكومة غواتيمالا إثر الهجوم الذي وقع مؤخراً وأودى بحياة ثمانية من جنود عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن إعلان دار السلام قد حدد بوضوح أسباب الصراعات المزمنة وحالة انعدام الأمن السائدة في المنطقة- لا سيما الركود الاقتصادي وتفاقم حدة الفقر. وحدد الإعلان بوضوح كذلك المخاطر التي تتهدد المنطقة، مثل غياب استراتيجية إقليمية لنزع سلاح المقاتلين الأجانب وإعادهم إلى أوطانهم، والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة، وحالة اللاجئين والنازحين، وتفشي وباء مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشدد الإعلان بالدرجة الأولى على إرادة البلدان المعنية في مواجهة تلك الأخطار بحزم.

والإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا في عام ١٩٩٤، والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومذبحة غاتومبا في بوروندي في آب/أغسطس ٢٠٠٤ هي أمثلة- ولا أدل منها- على تداعيات الأزمات الداخلية على البلدان المجاورة والحاجة إلى نهج إقليمي لمنع نشوب الصراعات وتسويتها. ونرى أن هذا النهج ينبغي أن يولي الأولوية للأسباب الدفينة للصراع وأن يشدد على النهوض بالمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

ونجاح الفترة الانتقالية في بوروندي والإعداد للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية من البوادر المشجعة لعودة السلام والاستقرار في المنطقة. والفضل يعود أساساً إلى بلدان المنطقة التي تمكنت من تجاوز خلافاتها والعمل معاً على وضع نهج يحبذ الحوار والتعاون والتسوية السلمية للصراعات. ومع ذلك، ينبغي مواجهة التحديات ترسيخاً للسلام والأمن بصورة دائمة ولكي نبعد إلى الأبد شبح النزاعات الذي ظل يخيم على هذا الجزء من القارة طويلاً.

وما زالت بوروندي تواجه عوائق ذات طبيعة أمنية مع رفض قوات التحرير الوطنية الانضمام إلى عملية السلام، والقيود الاقتصادية والاجتماعية التي تتفاقم نتيجة للضغوط المترتبة على عودة اللاجئين والنازحين. وتأييد المواطنين للبرنامج السياسي للحكومة يتوقف إلى حد كبير على الوفاء بوعود المصالحة الوطنية ومكافحة الإفلات من العقاب، والديمقراطية، وتقاسم السلطة.

وبوروندي بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي ودعمه للتغلب على تلك الصعوبات وتفادي التردي مرة أخرى في هاوية عدم الاستقرار. وحالة ذلك البلد يمكن اعتبارها ذات أولوية بالنسبة للجنة بناء السلام التي أنشئت حديثا، والتي يمكن أن تشكل إطاراً ممتازاً للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عملية بناء السلام.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن التوتر السائد في الجزء الشرقي من البلد يدلل على المخاطر التي تتهدد انتهاء العملية الانتقالية بشكل سلمي. وتواجد مجموعات مسلحة أجنبية هو من أسباب القلق على أمن السكان المدنيين، كما أنه مصدر للتوتر بين بلدان المنطقة. وغياب

سلطة الدولة على كامل أرضها وغياب الجيش الوطني الموحد والمدمج والمجهز بصورة لائقة قد سهل عمليات نقل الأسلحة وانتقال المقاتلين عبر الحدود وشجع على استمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية التي تستخدم لتمويل تهريب الأسلحة، انتهاكاً للحظر المفروض.

والإجراءات المنصوص عليها في القرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥) يمكن أن تسرع عملية نزع سلاح المقاتلين الأجانب وإعادتهم إلى أوطانهم، والآليات الإقليمية مثل اللجنة الثلاثية المشتركة يجب أن تساعد على إعادة الثقة وتخفيف حدة التوتر بين بلدان المنطقة. ونحيي في هذا السياق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي على إنجاز ولايتيهما وجهودهما من أجل إعادة بناء الثقة بين السكان المدنيين في المنطقة وحمايتهم.

والاحترام للسيادة الوطنية ولعدم جواز المساس بالحدود وإقامة علاقات حسن الجوار يشكل أسس إطار أمني إقليمي ينبغي لبلدان المنطقة أن تحدد مقوماته. ونأمل أن الهدف المتوخى من إعلان دار السلام وخطط وبرامج عمله- ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى- سيتحقق في القمة الثانية، المزمع عقدها في نيروبي، وسيعتمد باعتباره نهجاً لبناء السلام في المنطقة.

أخيراً، نحيي دور فريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرين، والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، في تنظيم هذا المؤتمر. ونأمل أن نرى المجتمع الدولي يواصل ويكثف مساعداته المتعددة الأشكال- ولاسيما المساعدة المالية- لتمكيننا من عقد قمة نيروبي قريباً وكفالة النجاح الذي نسعى إلى تحقيقه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل السنغال، وأعطيه الكلمة.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير وأن أعرب لكم عن امتنان وفدي لمبادرتكم الجديرة بالإشادة وذات التوقيت المناسب لتنظيم مناقشة عامة بشأن مسألة السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

إن مبادرتكم هذه موضع ترحيب خاص نظرا لأن هذه المنطقة ما فتئت خلال الأشهر القليلة الماضية، وبعد فترة طويلة من الاضطرابات، تشهد اتجاها ايجابيا نحو السلم والوفاق. ولقد تجلى ذلك في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لدى انعقاد اجتماع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الدولي الأول المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى - وهي المنطقة التي يكتسي استقرارها أهمية حيوية للقارة الأفريقية برمتها.

ولهذا السبب فإن بلدي، السنغال، الذي مافتئ يتابع باهتمام كبير التطورات المتعلقة بذلك المؤتمر، قد أسعده كثيرا الإعلان الصادر عن ذلك المؤتمر، والذي ذكّر زعماء منطقة البحيرات الكبرى بأن شعوبهم تتشاطر مصيرا مشتركا وأنهم يتحملون مسؤولية مشتركة عن التغلب على شياطين الانقسام، وعن البناء معاً، بروح التضامن وفي مناخ من الثقة والهدوء وحسن الجوار، لمستقبل من أجل شعوبهم التي ترتبط بوشائج عرقية وثقافية ولغوية قوية.

إن الزخم المثير للإعجاب الذي أفضى إلى تلك النتيجة يجب عدم السماح له بالتبدد، لأن إعلانات النوايا الحسنة لا تكفي؛ فيجب اتخاذ إجراءات سريعة لنضمن للالتزامات الواردة في الإعلان بشأن المجالات ذات الأولوية المتمثلة في السلام والتضامن والأمن والديمقراطية والحكم والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، والمسائل الإنسانية

والاجتماعية تُترجم إلى منجزات ملموسة. وليست هذه مهمة حكومات وشعوب منطقة البحيرات الكبرى وحدها؛ بل يجب أن تنجم عن مبادرة مشتركة ومتفق عليها والتي يتطلب إنجاحها إسهاما كبيرا من الشركاء الإنمائيين. ومن ثم يأمل وفدي أن تحظى منطقة البحيرات الكبرى بدعم البلدان المانحة، خاصة بلدان مجموعة الثمانية، التي يعطي مؤتمر قمتها الأخير، المنعقد في غلينيجيلز في تموز/يوليه ٢٠٠٥، أملاً لتلك البلدان الأفريقية التي تواجه شتى الصعوبات.

إن الدعم المستمر من المجتمع الدولي لعملية التطبيع في هذه المنطقة أمر حاسم. وينبغي ألا يغفل هذا المجتمع عن الأهمية الاستراتيجية لمؤتمر القمة الدولي الثاني المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمزمع عقده هذا العام كما نأمل.

وخلال المرحلة المقبلة، التي سيتم فيها اعتماد البروتوكولات وبرامج العمل، سيكون من الأهمية تطبيق فكرة المناطق المحددة للتعمير، والتي شرحها ابن بلدي الوزير إبراهيم فال، الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي أرسل إليه بتحياتي الأخوية. وتلك الفكرة تحترم الحقائق الجغرافية السياسية لمنطقة البحيرات الكبرى من حيث أنها تدمج شكلين من أشكال التعاون، التعاون المحلي الإقليمي في جميع القطاعات، مع إمكانية الإدارة المشتركة للموارد البشرية؛ والتعاون القائم على الشراكة، مع وجود ترابط قوي بين كل الشرائح السكانية، بما في ذلك الحركات الشبابية والجمعيات النسائية والمجتمع المدني، وما إلى ذلك.

لكن هذا المشروع سيظل غير عملي ما لم يلق دعما ماليا كبيرا لتمويل الصندوق المخصص للتعمير، الذي يهدف إلى دعم الأنشطة في المناطق المحددة للتعمير في المنطقة.

ويعتقد وفدي أيضا أنه من الأهمية أن يتم على مستوى الدولة تعزيز ما تم تحقيقه على صعيد الحكم الرشيد والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون، كما يقضي القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥). وهذه ضرورة حتمية سياسية، لأن كل صراع داخلي ينجم عن إخفاق في احترام تلك المبادئ تكمن فيه خطورة التحول إلى صراع عابر للحدود الوطنية وغالبا ما تكون له عواقب وخيمة.

أخيرا، من الأهمية الملحة أكثر من أي وقت مضى أن نطور قدرات إقليمية للإنذار المبكر من أجل التعرف، في الوقت المناسب، على التهديدات التي تواجه السلم والاستقرار في المنطقة واتخاذ التدابير الوقائية الملائمة. وبالطبع ينبغي أيضا أن تصاحب مثل هذه الآلية تدابير دبلوماسية وقائية نشطة، يكون دورها مناصرة السلام وحل الخلافات بين الأطراف أو الجماعات السياسية داخل الدول أو فيما بينها.

في الختام، لا يسعني سيدتي الرئيسة ألا أعيد تأكيد اعتزازي بمبادرتكم لتنظيم هذه المناقشة العامة وبقيادة تنزانيا وتفانيها، هذا البلد الشقيق والصديق، في عملية تشجيع السلام والرخاء المشترك في منطقة البحيرات الكبرى، المنطقة العزيزة على جميع أشقائها وشقيقاتها في هذا الجزء من القارة الأفريقية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعطيه الكلمة.

السيد بوكري – كونو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): لقد طلب مني وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيد جان – بول نغوباندي أن أعتذر لكم لعدم قدرته على حضور جلسة مجلس الأمن هذه بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وهو يتمنى لها كل نجاح.

إننا نعتبر المبادرة بعقد هذه الجلسة لمجلس الأمن، بطلب من حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة، على المستوى الوزاري، لتقييم التقدم الكبير المحرز منذ بدء أعمال الهيئات

التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مبادرة إيجابية وموضع ترحيب، وفي الوقت فإنها ترمي إلى التقدم نحو تحقيق رؤية مشتركة تحول المنطقة إلى فضاء يتسم بالسلام والأمن الدائم والاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو والتنمية الاقتصاديين والمشتركين — فضاء يعمه التعاون القائم على استراتيجيات وسياسات مشتركة في إطار المصير المشترك، وكما حدد ذلك إعلان دار السلام المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأود أن أشيد هنا بالتزام حكومة تترانيا، داخل مجلس الأمن، بضمان ترجمة القرارات الرئيسية للمجلس إلى واقع — وهو الهدف من مشروع القرار المعروض علينا لاعتماده.

ويرحب وفد أفريقيا الوسطى أيضا بالحوار الذي بدأته الأمم المتحدة، التي أسندت مسألة البحيرات الكبرى لمكتب متخصص يرأسه البروفيسور إبراهيما فال، الذي لا يرقى الشك إلى التزامه.

ومن بين بلدان المنطقة الـ ١١، مرت سبعة على الأقل بفظائع الصراعات المسلحة، التي تعزى أصولها إلى عوامل متباينة، منها الحروب المتكررة بين الأشقاء، والفقر المتوطن، والتخلف المزمن، والصراعات على السلطة، وغيرها. وتستفيد هذه البلدان بدرجات متفاوتة ببرامج ما بعد انتهاء الصراع، ولكن المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في منطقة البحيرات الكبرى، وهي غنية تتفجر بالموارد الطبيعية التي يجري استغلالها ونهبها بطريقة غير مشروعة، وضعت هذه المنطقة في مركز اهتمام الأمم المتحدة.

وتظهر العواقب الإنسانية والاجتماعية الخطيرة لهذه الأزمات والصراعات المسلحة في العدد الكبير من اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، وفي الفقر المتوطن.

والارتباط وثيق بين السلام والأمن والتنمية. ولا توجد أزمة تقتصر على بلد واحد، نظرا لآثارها المباشرة وغير المباشرة على البلدان المجاورة. ويمكن للاستقرار السياسي والحكم الرشيد، كما نرى في بعض البلدان، أن يكفلا التنمية والرخاء المستدامين، اللذين يمكن أن يضعا حدا لمعاناة آلاف الأشخاص الهائمين في أرجاء الريف بحثا عن الأمن. وبالإصرار لابد أن تتغلب بلدان منطقة البحيرات الكبرى على قصورها الذاتي وتعطي الأمل لشعوبها التي تعاني، وذلك بمراعاة المبدأ المقدس المتمثل في الكرامة البشرية.

علاوة على ذلك، لا ينبغي أن تكون مسألة المساعدات الإنسانية موضوعا لمناقشات طويلة، لأن المطلوب هو تقديم المساعدة للبشر على وجه السرعة. ولا ينبغي تعطيل النداء الموحد لأجل اللاجئين والمشردين بحال من الأحوال.

وينبغي أن يسود مبدآ التسوية السلمية للتراعات بين الدول وعلاقات حسن الجوار في أثناء المشاورات المستمرة بشأن اعتماد استراتيجية شاملة متكاملة لتلك السياسات. ولعمل ذلك، تؤيد جمهورية أفريقيا الوسطى الاقتراح باعتماد بروتوكولين لتعزيز التعاون الأمني فيما فيما بين الدول في المنطقة: ميثاق إقليمي لعدم الاعتداء وبروتوكول إقليمي لحسن الجوار. ويمكن أن يؤدي هذا الخيار المتمثل في الحوار بين الدول إلى قيام مشاريع موثوقة لإعادة إعمار المنطقة.

وعندما نتكلم عن إعادة الإعمار، إنما نتكلم عن التمويل. وما دام مؤتمر قمة دار السلام قد أعلن منطقة البحيرات الكبرى الآن منطقة لإعادة الإعمار والتنمية على أن يصحب ذلك صندوق خاص، تدرك البلدان المعنية مسؤوليتها الأساسية عن التعاون من أجل تجميع تلك الأموال. بيد أننا يجب ألا ننسى أن معظم هذه البلدان خارجة من صراعات كامنة في بعض الأحيان، ألحقت الأذى بهياكلها الاقتصادية الأساسية، وتعاني مصاعب جمة في التعافي منها.

وفي مؤتمر القمة العالمي الذي عقد خلال الدورة الستين للجمعية العامة في الخريف الماضي، أصدر صاحب الفخامة الجنرال فرانسوا بوزيزي، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، نداء من أجل التضامن. وقال إنه ”لا بد، في مواجهة الصعوبات من جميع الأنواع التي قد تواجهها الدول الأعضاء، الصغيرة أو الكبيرة، أن يبقى التضامن هو كلمة السر؛“ (A/60/PV.5، ص.٨).

وتتعلق أسباب مشاركة جمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الحيز الجغرافي بمعايير أمنية واستراتيجية جغرافية واقتصادية وإنسانية. فلنا خط حدود يتجاوز طوله ١ ٤٠٠ كيلومتر مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستقبلنا أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من اللاجئين الروانديين والبورونديين والكونغوليين خلال الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى. ولنا علاقات تجارية عبر نهر الكونغو- أوبانغوي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ومع الكونغو. واضطربت هذه العلاقات التجارية بشكل حاد من جراء حرب عام ١٩٩٧، وهي الثانية التي تنشب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أثر على منتجات التصدير كالبن وزيت النخيل. وأسهمت أزمات الوقود في جمهورية أفريقيا الوسطى عام ١٩٩٩ في انهيار اقتصادنا، الذي أصيب جزء كبير منه نتيجة لتدمير الهياكل الصناعية الأساسية منذ عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٤، وفر مطار بانغوي- مبوكو قاعدة جوية ”لعملية الفيروز“ الفرنسية، التي كلفت بإعادة السلام إلى رواندا. ويصور تدخل قوات من حركة تمرد جان-بيير بمبا لتحرير الكونغو في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ من وجوه كثيرة كيف يمكن أن تنتشر الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويكفي هذا التحليل الموجز لبيان أن جمهورية أفريقيا الوسطى تتأثر بالأزمة في منطقة البحيرات الكبرى. وستصبح جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد أن وقع عليها الاختيار في عام ٢٠٠٤، على غرار بلدين آخرين في المنطقة، هما أنغولا والكونغو، عضوا مكتمل العضوية في هذه العملية، ولها نفس سلطة اتخاذ القرار التي تتمتع بها الدول الأخرى.

وقد اضطلعت اللجنة التحضيرية الوطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى بدور نشط للغاية في جميع الأعمال التي قامت بها عملية مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى. وكان ثمانية وعشرون مشروعا أوحت بها جمهورية الكونغو الديمقراطية أو اقترحتها من بين المشاريع الـ٦٣ التي اعتمدت في الاجتماع الأخير للجنة التحضيرية الإقليمية في ممباسا.

وسوف تستضيف جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغوي، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الاجتماع الثالث للجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات. وسيركز هذا الاجتماع الهام على اعتماد المشاريع والبروتوكولات التي نظرت فيها اللجان التحضيرية الإقليمية. وقد بدأت الاستعدادات لذلك بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات برئاسة وزير الخارجية.

وللمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى مزايا هامة بالنسبة لجميع البلدان المعنية، فيما يتعلق بالمشاريع التي يتعين تنفيذها في نهاية هذه العملية. ولهذا السبب، تنادي جمهورية أفريقيا الوسطى بمزيد من الموارد لمكتب الأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى. كما نود أن نشكر مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى على إسهامها الكبير المستمر في عملية المؤتمر، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أذكّر الوفود، لاعتبارات الوقت، بأن تفعل ما بوسعها للالتزام بالحد الزمني ومدته خمس دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد أديكانيي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيدتي الرئيسة على توجيه الدعوة لنيجيريا بالمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة في ظل الرئاسة التنزانية. ونرى في هذه المبادرة من بلدكم تأكيدا مجددا لدوره الإيجابي في القارة الأفريقية. ونهنئ بلدكم تهنئة حارة على قيامه بهذه المبادرة.

واسمحوا لي أيضا بالإعراب عن تقديري لرئاسة المملكة المتحدة للمجلس في الشهر الماضي.

وأود أن أعرب عن تقدير وفدي لمجلس الأمن لاهتمامه المستمر بمسألة منع الصراعات في أفريقيا وحلها. وقد ظل هذا الاهتمام يتجلى منذ عام ٢٠٠٠ في عدد من القرارات، ويجدر بالذكر منها القرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥)، الذي اتخذ في اجتماع مجلس الأمن على مستوى القمة، على هامش مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. لذلك فإن هذه المناقشة المفتوحة هي دليل آخر على تصميم المجلس على إيجاد حل دائم للمشاكل التي تعاني منها منطقة البحيرات الكبرى.

ولا جدال في أهمية سلام منطقة البحيرات الكبرى وأمنها واستقرارها للتنمية في أفريقيا بوجه عام، ولتحقيق الأهداف السامية التي تتضمنها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأود أن أشير، في هذا الصدد، إلى عقد المؤتمر الدولي الأول المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي شارك فيه الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، سواء بصفته زعيما لنيجيريا أو كرئيس للاتحاد الأفريقي. وتشكل المسائل التي تناولها مؤتمر القمة المذكور، كالجريمة والإرهاب عبر الحدود الوطنية، ونزع سلاح الجماعات المسلحة وإعادتها إلى الوطن، وقضايا الإدارة، بما فيها الإدارة الرشيدة للموارد والنهج المنسقة حيال المشاكل الإنسانية، بعضا من التحديات التي تواجهها البلدان في منطقة البحيرات الكبرى في بناء الثقة بين شعوبها.

وسيمكّن مؤتمر القمة الثاني، الذي يجري التحضير له في نيروبي في وقت لاحق من هذا العام، القادة من اعتماد بروتوكولات وبرنامج للعمل من شأنه إحداث تأثير طيب على الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعمه لعقد مؤتمر القمة وأن يوفر الموارد اللازمة لضمان نجاحه.

وتوجد إشارات لا لبس فيها لحدوث تحول في الحظوظ السياسية لبلدان المنطقة، الأمر الذي يبشر بالخير لقضية السلام والأمن فيها. وبصفة خاصة، فإن اقتراب نهاية الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوطيد السلام في بوروندي، وتوجيه لائحة الاتهام لقادة جيش الرب للمقاومة، الذي نشر الخراب في أجزاء من المنطقة، سوف تشجع على تقديم دعم أكثر فعالية لعملية السلام. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، ينبغي أن يكون دعم المجتمع الدولي للعملية الانتخابية والإصلاحات الداخلية لا لبس فيه. وينبغي التعبير عن ذلك الدعم بتقديم المساعدات الملموسة إلى الحكومة الكونغولية، لأن الطريق الذي ستشقه الحكومة الكونغولية بشجاعة سيكون وعرا بدون مساعدات كبيرة. ومن جهة أخرى، فإن تلك المساعدات عندما يتم توفيرها ستوجه رسالة إيجابية إزاء دعم العملية السياسية. وستمكن تلك المساعدات الحكومة، بصفة خاصة، من التعامل من موقع الثقة مع قضايا الحكم، بما في ذلك تعزيز المؤسسات الوطنية. ولكن نيجيريا تؤمن بأن التملك الوطني والإقليمي ينبغي أن يحتل الصدارة في تلك الجهود.

وفيما يتعلق بدور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نعتقد بأنه ينبغي لها أن تكون قادرة بموجب ولايتها الحالية على نشر قوات الأمم

المتحدة انتشارا استراتيجيا، خصوصا في مناطق الحدود، لكي تتمكن من منع التهريب. وسيكون ذلك أيضا تدبيرا لبناء الثقة. وأود هنا، أسوة بالمتكلمين السابقين، أن أتقدم بتعازينا ومواساتنا الخالصة إلى حكومة غواتيمالا بمقتل ثمانية أفراد من وحدة قواتها في البعثة.

إن قيام السيد بيير نكورونزيزا بأداء القسم كرئيس جديد لبوروندي، في يوم الجمعة الموافق ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥، قد أذكى الأمل بمستقبل شعب ذلك البلد. وكان اتفاق تشاطر السلطة الموقع في بريتوريا بجنوب أفريقيا قد مهد الأرضية لإجراء الانتخابات التي أتت به إلى السلطة. وينبغي تشجيع بوروندي ومساعدتها من أجل تعزيز عملية الإصلاح الدستوري والاندماج الوطني والتنمية. إن تعاون المجتمع الدولي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية سوف يعزز قدرة بوروندي على الوفاء بالتزاماتها بموجب الدستور الجديد.

إن اقتراب موعد انتهاء عملية الأمم المتحدة في بوروندي لا ينبغي النظر إليه كعلامة على انتهاء حضور الأمم المتحدة في البلد. بل على العكس من ذلك، ترى نيجيريا أن المرحلة التالية لتنمية ذلك البلد – مرحلة ما بعد الصراع – ستتيح فرصة لتنشيط وتنفيذ برنامج إعادة البناء والتنمية. ونتوقع من لجنة بناء السلام المنشأة حديثا أن تضطلع بدور في ذلك المجال. وإن نيجيريا لا يساورها شك بأن قيادة البلد الجديدة تملك الإرادة السياسية لمواصلة التحولات الإيجابية الجارية الآن في البلد.

وتعتبر نيجيريا أنشطة الأطراف غير الحكومية تهديدا خطيرا للسلام والأمن، خصوصا في منطقة البحيرات الكبرى. وكما سلم مجلس الأمن في القرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥)، فإن انتشار الأسلحة والاتجار بها وما يرافق ذلك من استغلال غير مشروع للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها تستمر في إشعال فتيل الصراعات في المنطقة وفي تأجيجها. وهناك حاجة إلى اتخاذ المجتمع الدولي موقفا حازما لا لبس فيه من أجل السيطرة على تلك المجموعات ومحاسبتها والمتعاونين معها من داخل المنطقة وخارجها على أعمالهم الشريرة، بما في ذلك انتهاك القانون الإنساني الدولي. وينبغي للبلدان المجاورة ألا تسمح باستخدام أراضيها نقطة انطلاق لشن الهجمات من جانب تلك المجموعات.

وتتوقع نيجيريا أن تصدر عن هذه المناقشة رسالة واضحة عن تصميم مجلس الأمن على دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي تهدف إلى الدفع قدما بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وينبغي أن يتضمن هذا الدعم تحديد آلية جديدة فعالة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي يبقي مجلس السلام والأمن التابع له هذه المسائل قيد نظره المتواصل، في سياق الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيا، ينبغي تعزيز قدرات بلدان المنطقة للتعامل مع التحديات المختلفة التي تواجهها من خلال تدفق مساعدات كبيرة من البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية.

ثالثا، ينبغي أن تظل الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون مبادئ هامة في متابعة مبادرات السلام والأمن في المنطقة. وينبغي دعم المؤسسات الوطنية والإقليمية، وتعزيزها حينما تكون ضعيفة، لضمان ترسيخ تلك المبادئ.

أخيرا، إن المشاكل الإنسانية التي نتجت عن الصراعات وانعكست في الأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة ينبغي التعامل معها بطريقة كلية وشاملة. وينبغي القيام بذلك من خلال تنسيق المساعدات بين مقدميها، بما في ذلك مجموعات المجتمع المدني. وينبغي أن يستمر التركيز في هذه الجهود على تأهيل

الضحايا وإعادة إدماجهم في خضم الحياة الوطنية بعد انتهاء الصراعات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أشارك في هذه المناقشة، وخصوصا في هذا الوقت المؤاتي من مساء يوم الجمعة.

إن وفد باكستان يرحب بحضوركم في نيويورك، سيدتي، لرئاسة هذا الاجتماع الهام. ونهنئ السفير ماهيغا ووفد تترانيا على توجيهم البارع لأعمال المجلس في هذا الشهر وعلى مبادرهم بإجراء هذه المناقشة. وأسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا للسفير إمير جونز باري على رئاسة المملكة المتحدة الناجحة للمجلس في الشهر الماضي، وبالمثل، نتمنى لخلف تترانيا، السفير جون بولتن، ممثل الولايات المتحدة، رئاسة ناجحة في الشهر المقبل.

الخسائر في الأرواح التي تكبدها مؤخرا وحدة حفظ السلام من غواتيمالا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدم دليلا واضحا على أهمية هذه المناقشة. ونتقدم إلى غواتيمالا بأحر تعازينا. ولكن تلك الحادثة لا يمكن أن تحجب التقدم الكبير الذي تم إحرازه نحو السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك إنجاز عملية السلام التي أدت إلى تولي حكومة منتخبة ديمقراطيا في بوروندي، والعملية الانتقالية الديمقراطية المشجعة التي جرت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أسهمت باكستان وما زالت تسهم في الجهد الدولي في البلدين من خلال وحدات حفظ السلام في عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد عرض المتكلمون الذين سبقوني، بمن فيهم الوزراء من المنطقة، صورة واضحة للوضع ومقترحات هامة تستحق أن ينظر فيها المجلس باهتمام. واسمحوا لي أن أشير باسم باكستان إلى خمس نقاط تبدو أساسية لبناء السلام والأمن والدفع قدما بالتنمية في المنطقة.

أولا، من الأهمية بمكان ترسيخ المكاسب التي تحققت حتى الآن. ويتطلب ذلك مواصلة انخراط الأمم المتحدة واستمرار تعاون بلدان المنطقة. وقد أكدت هذه المناقشة على التزام دول المنطقة والأمم المتحدة بالمضي قدما على هذا الطريق. وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على الأهمية الأساسية لتعزيز علاقات حسن الجوار القائمة على أساس الاحترام المتبادل لسيادة واستقلال ووحدة أراضي جميع دول المنطقة.

لقدت أدى بلدكم، سيدتي الرئيسة، دورا رائدا في تشجيع علاقات حسن الجوار الإقليمية، وخصوصا خلال المؤتمر الدولي الأول المعني بالسلم والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، المنعقد في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وفي تنفيذ إعلان دار السلام، والأعمال التحضيرية لعقد اجتماع قمة ثان. وإن إنشاء آلية إقليمية فعالة لتسوية النزاعات وحلها بالطرق السلمية يمكنها أن تصبح مكونا هاما في بناء منطقة جوار يسودها السلام والتعاون.

ثانيا، ينبغي التعامل المباشر مع التحديات العاجلة. وفي طليعة تلك التحديات الإنجاز الكامل والفعال لنزع سلاح وتسريح المجموعات المسلحة والمليشيات. فهي تشكل تهديدا عاما للسلام ومن شأنها أن تقوض مكاسب عمليات السلام.

إن الحادث المأساوي الذي وقع في ٢٣ كانون الثاني/يناير، وأدى إلى مصرع ثمانية جنود حفظ السلام من غواتيمالا، والحادث الذي وقع في شباط/فبراير الماضي، حيث نصب كمين لتسعة من جنود حفظ السلام من

بنغلاديش من جانب مليشيات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أبرزا الحاجة إلى تقييم كامل للاستراتيجيات التي يجب أن تعتمد لتعزيز الأمن المستدام في تلك المنطقة وغيرها من أجزاء جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونحث الأمين العام على التحقيق في ظروف تلك الحوادث وتحديد أية نواقص تعتري مفهوم الولاية من حيث تكوين القوة وانتشارها وجمع المعلومات ونزع السلاح القسري وغير ذلك من الإجراءات الصارمة. ويحدونا الأمل أن يتسنى للأمين العام بعد ذلك التحقيق أن يوصي بالخطوات اللازمة لمعالجة النواقص تلك. لقد مُنحت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولاية قوية، ولكن العمليات القوية يجب تنفيذها بالقوة والموارد الكافية. وإلا فإن حياة حفظة السلام ستتعرض للخطر. هل إن البعثة مزودة بالموظفين والأجهزة والموارد بصورة كافية للاضطلاع بتلك الولاية في ظل ما يسمى بظروف خطرة على نحو خاص؟

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم مسعى الدول الأفريقية إلى امتلاك عملية وضع الحلول للمشاكل الأفريقية. ويمثل قرارا مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣١ (٢٠٠٥) خطوتين في العلاقة المتطورة للمنظمة والاتحاد الأفريقي، وكذلك القرار الذي سيتخذ بعد هذه المناقشة. إن دور الأمم المتحدة ما زال مركزيا في صون السلام والأمن الدوليين، ولكنها ينبغي أن تساند بنشاط بناء القدرات لدى الاتحاد الأفريقي في شتى الميادين وأن تؤمن خدماته حيثما أمكن، لاستكمال أعمال المنظمة.

رابعا، لا يمكن تحقيق السلام المستدام في منطقة البحيرات الكبرى من دون التزام دولي مستدام وكاف بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. وفي ذلك الصدد، نأمل أن تصبح لجنة بناء السلام آلية قيمة لتعبئة الموارد اللازمة والتعاون الضروري لتوطيد السلام والحيلولة دون اندلاع الصراع من جديد في منطقة البحيرات الكبرى. ونقدر تقديرا عاليا الدور الذي اضطلعت به تترانيا والسفير ماهيغا في إنشاء لجنة بناء السلام.

خامسا، لا يمكن تحقيق السلام المستدام والنمو الاقتصادي الناجح في هذه المنطقة من دون معالجة الأسباب الجذرية المعقدة للتهديدات التي تعترض الأمن. ويأتي على رأسها الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للمنطقة. وذلك يجب معالجته من جانبي العرض والطلب على السواء. ويجب علينا أن نتابع وألا ننسى تقرير قاسم. وإن المتورطين في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، فضلا عن ممولي الاتجار غير المشروع بها والمستفيدين منها يجب أن يكونوا عرضة للمساءلة على قدم المساواة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، ووفدكم باسم البرازيل على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع منطقة البحيرات الكبرى الهام، المنطقة التي أصبحت الآن مسرحا كبيرا للمبادرات، ليس في مجال السلام والأمن فحسب، وإنما أيضا حيال المسائل التي ترتبط ارتباطا لا ينفصم بذلك المجال مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية.

بالنسبة إلى الجانب الإيجابي من المسألة، أود أن أنوه بإكمال آلية استعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، في رواندا عام ٢٠٠٥، والنجاح في إجراء الاستفتاء الدستوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإنهاء الصراع وإجراء انتخابات نزيهة وشفافة في بوروندي، وبداية عودة اللاجئين الذي بقوا في تترانيا طيلة عقود وأرجحية حدوث انتعاش اقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. ومن الجدير بالذكر أيضا تنظيم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وعقد قمته الأولى في عام ٢٠٠٤، التي

أرست الأساس لإجراء الحوار الضروري جدا والتفاهم المتبادل.

إلا أن الحالة العامة في المنطقة تظل معقدة جدا. فبالإضافة إلى الجوانب المشجعة التي أشرت إليها للتو، لا تزال هناك أعداد الضحايا من جراء الأمراض المرتبطة بالحرب عالية بشكل صارخ، ولا تزال التقارير ترد عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي ضد النساء، وفي الساحة السياسية، تتشابك مصالح أمراء الحرب مع المصالح الاقتصادية للمجموعات المحلية والأجنبية.

وما برح مجلس الأمن والمجتمع الدولي في مجموعه يقدمان دعما حاسما لبعثات حفظ السلام في المنطقة. وبالمثل، أعلن الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والزعماء الأفارقة التزامهم بالنهوض بالسلام والاستقرار في منطقة غالبا ما تعرف بقلب أفريقيا. ولكن التحديات تظل هائلة.

لقد منيت جهود حفظ السلام في المنطقة بخسائر فادحة. والحوادث التي وقعت هذا الشهر، مستهدفة القوات الغواتيمالية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة الكونغو) – وأدت إلى مصرع ثمانية منهم – هي تذكرة صريحة بالتضحيات التي تقدمها البلدان المساهمة بقوات سعيا إلى تعزيز السلام. وهي تبين أيضا العبء غير المتناسب الذي تتحمله البلدان النامية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومن الضروري مواصلة دعم الاستراتيجيات لأجل تحقيق السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وثمة في هذا الصدد مبدأ هام ينبغي ترويجه هو مبدأ الملكية الأفريقية في حل الأزمات والمشاكل المعلقة في تلك المنطقة. وهذا يتجاوز تكليف آليات الأمن الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية بتحمل المسؤولية عن العمليات العسكرية وتقديم الدعم المالي والدعم لبناء القدرة، إذ يجب أن يُسمح أيضا بمشاركة متزايدة للهياكل الأفريقية الجماعية والوطنية في عمليات صنع القرار المتعلقة بحل الأزمات.

إن هيكل الأمم المتحدة نفسه، لا سيما تكوين مجلس الأمن، يقدم دليلا على الحاجة إلى تلك التعديلات، بما في ذلك زيادة العضوية الأفريقية. ومن دون صنع القرار بطريقة متوازنة وعادلة، لن يكون هناك أمل في تصحيح الممارسات التي أفضت إلى الحالة الراهنة المتسمة بالمفارقة تقريبا. ورغم حقيقة أن المسائل الأفريقية تحتل الجزء الأكبر من جدول أعمال مجلس الأمن، فليس من الغريب رؤية التقارير في الصحافة عن لا مبالاة المجتمع الدولي بالحالة في تلك القارة.

والجلسات العلنية، كهذه الجلسة، ينبغي أن تكون أيضا ممارسة مشتركة قبل اتخاذ قرارات كبيرة، كوسيلة للنهوض بمشاركة أكبر من عضوية الأمم المتحدة وتعزيز ليس شفافية القرارات التي يتم التوصل إليها فحسب، وإنما أيضا نوعيتها.

وبهذه الروح يسر وفدي أن يعرب عن الآمال التي يعلقها على لجنة بناء السلام الجديدة. وبالمشاركة المتزايدة والتركيز المتعدد التخصصات الكامن في تصميمها، ينبغي أن تتمكن اللجنة من وضع استراتيجيات جديدة للحيلولة دون نشوب الصراع من جديد، وكفالة توطيد السلام وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وتمشيا مع هذا النهج الإقليمي يمكن للجنة بناء السلام أن تواجه تحدي معالجة الحالة المعقدة لمنطقة البحيرات الكبرى، بتعاون وثيق مع المؤتمر الدولي. ويبدو أن المؤتمر قد أحرز تقدما في اقتراح أطر قانونية وتدابير بناء الثقة. ولجانه التقنية تعمل على مسائل كبيرة تتصل بتعزيز السلام والأمن والتنمية في المنطقة بأسرها، مثل الاستغلال غير المشروع للموارد المعدنية ومسائل الأراضي ومراقبة الحدود.

أخيرا، يعتقد وفدي أن الملكية والشمولية والشرعية كلها عناصر أساسية حُددت بوضوح في المؤتمر الدولي، وإن العملية يجب أن تحظى بالدعم التام.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكاميرون.

السيد بلينغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدتي، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن، التي توجهونها أنتم وبلدكم بنجاح في شهر كانون الثاني/يناير هذا، وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة العلنية عن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر الأمين العام على ما اتسم به تقريره من جودة وكثافة وشمول.

لقد قدم السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، عرضه بالبلاغة والذكاء المعروفين لدينا. ونشكره على تمكّنه، بالتزام ولكن أيضا بطريقة بارعة وحكيمة جدا، من دعم دول المنطقة في التحضير لأول مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى ومتابعته. ونحن نهنئه ونشكره على دعمه لتهيئة مناخ من الثقة بين دول المنطقة، مناخٍ يبشر بالخير لعقد مؤتمر القمة الثاني.

إن الكاميرون تدين بشدة الهجمات التي وقعت في ٢٣ كانون الثاني/يناير على مفرزة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فأدت إلى مقتل ثمانية من الفرقة الغواتيمالية. وتتوجه الكاميرون إلى غواتيمالا بتعازيها في ساعة الحزن هذه.

إن منطقة البحيرات الكبرى ملتزمة التزاما راسخا بالسعي إلى تحقيق السلام. وبالطبع لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود جدية لتوطيد السلام والاستقرار اللذين يمثلان شرطين أساسيين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويتعين على بلدان المنطقة، بدعم من المجتمع الدولي، مضاعفة جهودها لتحقيق الآمال في السلام. ويرحب وفدي بأن إعلان المبادئ الصادر في دار السلام قد رسم خريطة الطريق التي ينبغي اتباعها. ومنذ ذلك الحين انطلقت عملية تمكننا من التحرك نحو ذلك الهدف.

والتحديات التي ينبغي التغلب عليها بأي ثمن تشمل السلام والأمن، والديمقراطية والحكم الصالح، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، فضلا عن القضايا الإنسانية والاجتماعية. والعلاقة المتداخلة بين تلك التحديات وتكافل بلدان منطقة البحيرات الكبرى مسائل تتطلب نهجا متكاملا وتعاونا زائدا في مختلف الأشكال. وهناك إطار قائم. ويجب تعزيزه ، ويجب أن نواصل المفاوضات في ذلك الإطار.

والدينامية الإقليمية للسلام والتكامل والتنمية الاقتصادية تعتمد على استقرار دول المنطقة. ويود وفدي أن يعلن ترحيبه بالتطورات السياسية الإيجابية عموما التي تجري في تلك البلدان.

ونحن في بوروندي نرحب بجميع الجهود المضطلع بها لتحقيق الانتقال الناجح وفقا لروح اتفاق أروشا، ونشجع السلطات الجديدة على متابعة عملية التعمير والقيام بذلك من خلال الحوار. ويتعين على المجتمع الدولي، من خلال محفل شركاء بوروندي، مواصلة دعم تلك السلطات في جهودها. وما من شك مطلقا في أن لجنة بناء السلام المقبلة ستسهم أيضا بالوسائل المتاحة لها.

ونحن موقنون من أن عودة السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستمكن من اتخاذ خطوة نوعية تجاه الاستقرار النهائي لمنطقة البحيرات الكبرى. والتطورات الأخيرة، مع نجاح الاستفتاء على الدستور والتحضيرات الجيدة للانتخابات العامة التي ستجرى في ٣٠ حزيران/يونيه، سبب للتفاؤل الحقيقي.

وهنا أود أن أشير إلى القيمة الرمزية للموعد المختار للانتخابات. فالثلاثون من حزيران/يونيه هو اليوم الذي أعلن فيه الشعب الكونغولي، على قلب رجل واحد، بقيادة باتريس إميري لومبا، الوعد الجليل لأفريقيا وللعالم قاطبة ببناء الكونغو الحر والموحد والمزدهر. ونود في ذلك اليوم أن يتردد صدى خطاب الثلاثين من حزيران/يونيه بنفس القوة والطاقة في قلوب وعقول كل الشعب الكونغولي.

وتؤيد الكاميرون بقوة قيام عملية سياسية توافقية وشفافية وشاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن هناك عدة مخاطر على الطريق إلى الأمام. إذ لا تزال هناك مشكلة الجماعات المسلحة. ولإنهاء تلك المشكلة يجب على بلدان المنطقة، فرديا وجماعيا، اتخاذ تدابير حازمة وملموسة. وحل الجماعات المسلحة ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم، بما في ذلك المقاتلون الأجانب، هي العنصر الهام الآخر من تلك الجهود المطلوبة.

وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي أيضا باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦٤٩ (٢٠٠٥)، الذي يعزز الإجراءات المتخذة ضد تلك الجماعات المسلحة، التي لا تزال تهدد المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. وهي تهدد أيضا العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاستقرار في المنطقة. وعلاوة على ذلك، يتعين على بلدان المنطقة والمجتمع الدولي زيادة جهودها في مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها والانتشار غير المشروع للأسلحة التي تؤجج الصراع والاتجار غير المشروع بها.

أخيرا – وهذا هو اقتناعنا من القلب — لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في تلك المنطقة إذ ما استمر تهميش النساء والأطفال واستغلالهم وتعرضهم للعنف من جميع الأشكال، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي ذلك الصدد نرحب بنوعية المناقشات التي جرت في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٠ كانون الثاني/يناير .

ومهما أكدنا لا يمكن أن نؤكد بما فيه الكفاية على أن نجاح المؤتمر الدولي المقبل المعني بالسلم والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى سيفتح آفاقا جديدة للسلام والتنمية. ويجب على المجتمع الدولي دعم تلك البلدان في جهودها لإنجاح ذلك الاجتماع. ويجب عليه أيضا أن يدعم جهودها لتحقيق السلام والتنمية.

والكاميرون، بدورها، أحد المساهمين في تلك الجهود بطرق عديدة. ولعل المجلس يتذكر أن الرئيس بول بيا، في عام ١٩٩٦، عندما كان يتولى رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية، اقترح رسميا للأمم المتحدة فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن البحيرات الكبرى. ويسرنا أن تلك الفكرة أصبحت الآن حقيقة.

وتعمل الكاميرون، من خلال توفيرها مراقبا عسكريا وأفرادا للشرطة المدنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي، في سبيل إحلال السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. فهذه المنطقة، كما قال السيد إبراهيما فال في وقت سابق اليوم، تقع في قلب الحيز الجغرافي السياسي لوسط أفريقيا، والجنوب الأفريقي، وشرق أفريقيا.

وأختتم بتأبين جميع أفراد حفظ السلام الذين فقدوا أرواحهم في ساحة الشرف وهم يسعون من أجل بناء عالم ينعم بالسلام والتقدم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكينر–كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة جمهورية تنزانيا المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن عن هذا الشهر. وإنه لشرف أن نرى وزيرتها

للشؤون الخارجية والتعاون الدولي، صاحبة المالي السيدة أشا-روز متينغيتي ميغيرو، تترأس جلسة اليوم.

كما أود أن أعرب عن امتناننا للتعبيرات العديدة عن التضامن مع بلدي فيما يتعلق بمأساة مقتل ثمانية أعضاء في الوحدة الغواتيمالية ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي دم مواطنيّ المراق تأكيد لالتزام بلدي بالاستقرار والسلام الإقليميين اللذين يحتاج إليهما أشقاؤنا في القارة الأفريقية أشد الاحتياج.

ويتابع بلدي بشدة عن كثب المعاناة التي تمر بها شعوب منطقة البحيرات الكبرى على مدى أربعة عقود من الصراع. ونتفهم الحاجة إلى بذل الجهود لكفالة تحقيق شعوب المنطقة للتنمية كما أننا مقتنعون بتلك الحاجة. ويتطلب هذا تهيئة أجواء من السلام والأمن والاستقرار السياسي.

وأود أن أركز على بلدين من بلدان المنطقة: بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يرابط المراقبون العسكريون الغواتيماليون والقوات الخاصة الغواتيمالية. في عام ٢٠٠٠، أضاف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعدا جديدا لعمله بإنشاء أفرقة استشارية مخصصة للبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات. وخلال فترة رئاسة غواتيمالا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٣، اقترحَت إنشاء فريق من هذا القبيل فيما يتعلق ببوروندي. وقد ثبتت أن الأفرقة الاستشارية المخصصة أداة مفيدة للجمع بين الشركاء في التنمية، بما في ذلك الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والجهات المانحة الأوسع نطاقا، بهدف النظر معا في احتياجات البلدان المعنية. وقد اعتمد الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي نهجا أوسع في معالجة المسائل المتعلقة بعمليتي الانتقال والإنعاش في البلد المذكور، الأمر الذي أدى لتفادي تجدد الصراع.

ومع اقتراب تفعيل لجنة بناء السلام، نحث اللجنة التنظيمية التابعة للجنة على أن تنظر في بلدان مثل بوروندي، ويحدونا أمل في أن يتسنى هذا النظر من خلال الآلية المتوقعة لتركيز اجتماعات اللجنة على بلدان محددة.

ونشهد في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما بطيئا ولكنه إيجابي، كما لاحظ الأمين العام. وينضم بلدي إلى الأمين العام وأعضاء الجمعية العامة في تهنئة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الاستفتاء الدستوري الذي أجري في ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ونرجو أن تجرى على غراره انتخابات حرة ونزيهة ومتسمة بالشفافية والديمقراطية بحلول ٣٠ حزيران/٢٠٠٦، وهو موعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وفي الوقت ذاته، يساور غواتيمالا القلق إزاء مواصلة الميليشيات والجماعات المسلحة الأجنبية الأعمال القتالية في المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك الهجمات التي شنها جيش الرب للمقاومة مؤخرا على الجنود الغواتيماليين. ويلزم أن نعلم على وجه السرعة تفاصيل الكيفية التي وقع بها هذا الحادث المأساوي. وفي هذا الصدد، يتفق وفدي مع العبارات التي أبداها ممثل باكستان.

ونشجع بلدان المنطقة على تنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرض أشد الضوابط الممكنة صرامة على عمليات نقل الموارد الطبيعية والأسلحة غير المشروعة عبر الحدود وعلى تحركات المقاتلين عبر الحدود.

واستفادت غواتيمالا بشكل مباشر من بعثة الأمم المتحدة لبناء السلام، ولذا فإننا نتفهم الأهمية البالغة لمن يعملون في عمليات السلام التابعة للمنظمة. إن هذا العمل، بدون أدنى شك، يعتبر من الأنشطة الأساسية للأمم المتحدة وهدفاً أساسياً من أهدافها، وهي الهيئة الدولية الوحيدة التي

لديها المصداقية والشرعية المطلوبة، ولديها الأدوات الملائمة للاضطلاع بهذه المهمات الصعبة والضرورية. ولذلك، وبالرغم من مأساة مقتل الجنود مؤخرا، فإن حكومتي ما زالت مستعدة استعدادا كاملا لمواصلة دعم عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وأؤكد من جديد التزام بلدي بعمليات المنظمة لحفظ السلام واستعداد وفدي لمواصلة العمل من أجل تحسين نظام حفظ السلام. وإننا على قناعة بأن كل جهد يبذل في هذا المجال سيخدم المثل العليا التي تأسست من أجلها الأمم المتحدة وسيساعدها في قيامها بإحدى المهمات الأساسية المكرسة في الميثاق.

واسمحوا لي في ختام بياني أن أحيي ذكرى جميع أولئك الذين فقدوا حياتهم في سبيل التفاهم وبناء السلام تحت راية الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعرب عن تعازي حكومتي الخالصة لممثل غواتيمالا ولحكومته ولأسر الضحايا على فقدان حفظة السلام الثمانية الذين سقطوا أثناء أداء الواجب وهم يعملون باسم الأمم المتحدة.

إن النرويج تؤيد التطورات المشجعة في عدد من بلدان منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك عملية الانتخابات الإيجابية في بوروندي والعملية الانتقالية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتسلم النرويج بأهمية استمرار انخراط الأمم المتحدة الفعال وبالالتزام الأفريقي بحفظ السلام والوساطة في منطقة البحيرات الكبرى. وتؤيد النرويج بقوة المبادرات الإقليمية لتعزيز الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك مؤتمر القمة الثاني المزمع عقده، واعتماد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية المقترح، وكذلك اللجنة الثلاثية زائد واحد.

إن تاريخ المنطقة الحديث قد أظهر بوضوح أن الحدود الوطنية يسهل اختراقها وبأن الولاء يتجاوز حدود الدول. ولذلك، لا يمكن النظر إلى أمن بلد ما بمعزل عن البلدان الأخرى لأنه جزء من المشهد الإقليمي الأوسع. ويؤدي نشوب الحروب أو الصراعات الداخلية إلى آثار تتجاوز الحدود إلى البلدان الأخرى في المنطقة. ويتجلى ذلك بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بحركة اللاجئين والأسلحة ومجموعات المتمردين.

إن مصرع ثمانية من أفراد حفظ السلام التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا على أيدي جيش الرب للمقاومة يبين بوضوح ذلك البُعد الإقليمي للأمن. وإن انتهاء العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نتيجة إيجابية يعد أمرا أساسيا من أجل الاستقرار في المنطقة بأسرها. ولذلك، فإن حكومة النرويج يساورها القلق الشديد إزاء الآثار السلبية لأنشطة جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن النتائج الخطيرة للصراع بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة لا تمس المدنيين الأوغنديين وحدهم، الذين يعيشون في معسكرات حالتها مزرية، بل تمس أيضا أمن المدنيين في المنطقة ككل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصراع يؤثر على أمن ونطاق عمليات بعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

لقد اتخذت المحكمة الجنائية الدولية خطوة هامة من خلال إصدار أوامر اعتقال لخمسة من قادة جيش الرب للمقاومة. وستستمر النرويج في دعم المحكمة الجنائية الدولية في جهودها لوضع حد لإفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من العقاب.

وتسلم حكومة النرويج بأن المسؤولية عن حماية جميع المواطنين الأوغنديين تقع على عاتق حكومة أوغندا. بيد أن من رأي النرويج أيضا أن جيش الرب للمقاومة يشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين. وهي لذلك تحث مجلس الأمن على أن يتصدى في أقرب وقت ممكن للتأثير الخطير الذي تتركه أعمال جيش الرب للمقاومة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/2006/51) المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، سوف أطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بيرو، جمهورية الكونغو، الدانمرك، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية تترانيا المتحدة، اليابان، اليونان.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦).

تأخر الوقت، ولكني لا أملك ولا يملك وفد جمهورية تترانيا المتحدة أن نختتم هذه المناقشات المثمرة بدون الإعراب عن امتناننا لمجلس الأمن لموافقته على إجراء هذه المناقشة المفتوحة.

أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على روح التعاون التي أبدوها في العمل مع وفدي لكي يُتخذ هذا القرار وعلى اعتمادهم له بوصفه نصا رئاسيا. وأعرب عن تقديري لجميع الأعضاء الآخرين الذين أسهموا بشكل أو بآخر إسهاما قيّما في العناصر التي يتضمنها القرار.

إن القرار الذي اتخذه المجلس من فوره دليل على التزامنا المتجدد بإحلال السلام والاستقرار الدائمين من أجل تحقيق التنمية المستدامة لمنطقتنا. ونتطلع إلى الجدية في تنفيذه.

ونعرب عن امتناننا للوزراء ولجميع الذين سافروا من مختلف العواصم لكي يشاركوا فيما أجريناه من مداولات.

وأخيرا، أتقدم بالشكر الجزيل لموظفي الأمانة العامة على العمل الشاق الذي قاموا به وعلى الدعم التنظيمي الذي قدموه من أجل إنجاح هذه الجلسة.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥.